المؤتمر الوطني
من أجل إنقاذ إرتريا ووحدتها

تم إعداد هذه الدراسة بإشراف

لجنة الاتصال (إعلان مهرجان كاسل 2003)

مارس 2006

المؤتمر الوطني من أجل إنقاذ إرتريا ووحدتها

تم إعداد هذه الدراسة بإشراف لجنة الاتصال
التي تم تكوينها بموجب إعلان مهرجان كاسل ٢٠٠٣
مارس ٢٠٠٦

المؤتمر الوطني

من أجل إنقاذ إرتريا ووحدتها

قام بترجمة هذه الوثيقة من اللغة التجرينية إلى اللغة العربية وتدقيقها كل من الإخوة:

- زين العابدين محمد علي عمر
- نجاش عثمان إبراهيم

بالتعاون مع كل من الإخوة :

- المناضل خليفة عثمان حامد
- محمود محمد أحمد

حقوق الطبع محفوظة للجنة

المحتويات :

- توضيح
- شكر لجنة الاتصال
- مدخل

١) المؤتمر الوطني – مصدر الفكرة ومنطلقاته التاريخية.

٢) انتهاء الحرب الباردة وبداية الإصلاحات الديمقراطية في أفريقيا.

٣) المؤتمرات الوطنية في الدول الأفريقية.

٤) نتائج ودلالات المؤتمرات الوطنية الأفريقية.

٤–١: جمهورية بنين – نموذج مؤتمر أدى إلى التغيير

٤–٢: بعض المؤتمرات الوطنية التي أعيقت مسيرتها.

٤–٣: قضية المؤتمر الوطني في جمهورية توغو

٤–٤: أخطاء ونواقص قوى المعارضة في توغو

٥) ملاحظات

٦) المؤتمر الوطني في إرتريا

٦–١: "مؤتمر بيت جرجيس"

٦–٢: الرابطة الإسلامية

٦–٣: مؤتمر السلام في سينما "إمبيرو"

٧) المؤتمر الوطني الإرتري في المرحلة الراهنة

٧–١: متى يعقد المؤتمر ؟

٧–٢: ما هي الجهات المشاركة في المؤتمر ؟

٨) هل تشارك حكومة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في المؤتمر الوطني ؟

٩) أسلوب عقد المؤتمر الوطني وتنفيذه في الوضع الراهن في إرتريا.

١٠) الخاتمة

ملحق : مسألة المجموعات القومية الإرترية (المجلس الإرتري للوحدة)

مراجع

توضيح :

تعتبر هذه الوثيقة، من حيث الروح التي تسودها والأهداف التي ترمي إليها جزءاً من النضال الوطني الإرتري الذي كان وما يزال جاريًا من أجل الحرية والوحدة. وقد بدأ العمل في هذه الوثيقة بصورة خاصة في الأعوام القليلة الماضية، بغرض دعم نضالات قوى المعارضة التي أصبح نضالها ضد النظام الاستبدادي المهيمن على مقدرات البلاد، يشهد تصاعدًا ملحوظًا.

وفي مهرجان إرتريا الثامن عشر الذي نظمته قواعد وقيادة تنظيم جبهة التحرير الإرترية – المؤتمر الوطني، في مدينة كاسل الألمانية في عام ٢٠٠٣، توصل ممثلو التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وبعض الأكاديميين البارزين،الذين شاركوا في المهرجان، بعد مناقشات مضنية، إلى تفاهم حول أهمية عقد مؤتمر وطني.

ثم تلى ذلك عقد اجتماع في مهرجان إرتريا التاسع عشر في كاسل في عام ٢٠٠٤، جمع بين التحالف الوطني الإرتري الذي كان مسؤولاً عن إتمام مشروع عقد المؤتمر الوطني الإرتري وفقًا لإعلان كاسل الصادر في عام ٢٠٠٣، وبين الأطراف التي وقعت على الإعلان، لتقييم ما تم الاتفاق عليه في بيان كاسل، وما يمكن أن تظهر من مشكلات مستقبلية. واختتم اللقاء بعد تلك المناقشات الساخنة التي تخللتها بعض الخلافات بالتفاهم على أهمية عقد مؤتمر وطني يهدف إلى إجراء تغييرات جوهرية في البلاد. وفي الختام تم اختيار لجنة تعمل على تنسيق الاتصالات بين لجنة الحوار التابعة للتحالف الوطني الإرتري

والأطراف الموقعة على بيان كاسل، وهذه اللجنة هي لجنة الاتصال (Liaison Committee) التي قامت بإعداد هذه الوثيقة وتقديمها.

وكانت لجنة الاتصال قد نظمت عملها منذ الوهلة الأولى وقبل أن تغادر مكان المهرجان ، في أول اجتماع عقدته لهذا الغرض. وبعد ان عرف كل عضو في هذه اللجنة المهام الموكلة إليه، عقدت اللجنة اجتماعاً مع لجنة الحوار التابعة للتحالف الوطني الإرتري وذلك لتنسيق العمل بين الجهتين. وبعد عودة أعضاء لجنة الاتصال كل إلى مكانه، أقرت اللجنة لائحة داخلية توضح بشيء من التفصيل المهام الموكلة إلى كل عضو فيها، وتم الموافقة على اللائحة الداخلية بالتصويت (بموافقة ٤ من أصل ٥ أعضاء)، ومن ثم تم نشرها، لتبدأ اللجنة بعد ذلك عملها.

وبحثت اللجنة بدقة أولاً في الظروف المحيطة بقوى المعارضة الإرترية ، ثم في الخيارات المطروحة أمامها والتي من شأنها أن تسهل عملها. وفي مسيرة بحثها هذه توصلت اللجنة إلى أنه لم تكن هناك دراسة شاملة بخصوص المؤتمر الوطني تحظى بقبول أغلبية الجهات المهتمة بهذا الشأن.

وانطلاقًا من هذه النتيجة توصلت إلى قناعة تامة أنه من المهم للغاية أن تكون هناك دراسة شاملة بغض النظر عن زمان ومكان انعقاد المؤتمر الوطني، ثم انطلقت لتنفيذ هذا المشروع بما لديها من إمكانيات محدودة.

وفي أقل من عام واحد فقط تمكنت اللجنة من إعداد هذه الدراسة وتقديمها في اجتماع خاص دعت إليه في شكل سيمنار موسع بمناسبة إقامة مهرجان كاسل العشرين في عام

٢٠٠٥. واستمرت اللجنة في عملها بعد أن تعهدت بنشر الدراسة بعد الأخذ في الاعتبار الآراء التي قدمت إليها في السيمنار والهادفة إلى تصحيح الأخطاء وإغناء الدراسة. وها هي الآن، ورغم محدودية إمكانياتها، تمكنت اللجنة من الوفاء بوعدها في نشر هذه الدراسة بعد تنقيحها.

قضية المؤتمر الوطني قضية تحتوي على أفكار ومفاهيم عميقة، لكن الهدف من هذه الدراسة في هذا الخصوص هو توصيل المعلومة أو الرسالة في صورتها العامة إلى قطاع واسع من الجمهور. لذلك لم تحظ قضية المؤتمر الوطني هنا،كعنوان هام، بالدراسة الأكاديمية والعلمية التي تستحقها، سواء أكان ذلك في شكلها أو تنظيمها. وحتى يتمكن الجمهور من قراءة هذه الدراسة والاستمتاع بها، استخدمت لجنة الاتصال لغة سهلة ومباشرة يفهمها الجميع.

وأعضاء اللجنة الذين يتحملون مسؤولية هذه الدراسة هم :

١) البروفيسور الدكتور/ تسفاظيون مدهاني	رئيس اللجنة
٢) السيد / إسماعيل علي أحمد	سكرتير اللجنة
٣) السيد / يعقوب إندرياس	عضو عام مساعد
٤) السيد / محمد طه توكل	مسؤول مركز إعلامي عالمي

وترجو لجنة الاتصال صادقة أن تكون هذه الدراسة سندًا داعمًا للجهود الوطنية المخلصة من أجل حرية ووحدة إرتريا. وفيما يخص هذا الجهد النبيل تنتهز لجنة الاتصال هذه السانحة لتدكير كل الوطنيين الإرتريين الحادبين على مصلحة بلادهم أن يتحملوا مسؤولياتهم للإسهام بدورهم في هذا الجهد.

لجنة الاتصال الخاصة بالمؤتمر الوطني

شكر لجنة الاتصال

جاء صدور هذه الوثيقة نتيجة تضافر جهد عدد كبير من الناس. لا يمكننا أن نذكر أسماء جميع أولئك الذين شاركونا بجهودهم لإكمال هذا العمل. إلا أن هناك عددًا قليلاً من الناس لعبوا ومازالوا يلعبون دورًا أساسيًّا، في إعداد هذه الوثيقة ونشرها. ونحن نعتقد أنه يجب علينا ذكر أسماء أولئك الأشخاص، كشكر وعرفان على ما قدموه لنا، دون أن يعني ذلك التقليل من أدوار الآخرين، وهؤلاء هم :-

- السيد/ تسفاي زودي (فرانكفورت – ألمانيا) قام بطبع جزء أساسي من هذه الوثيقة على الكومبيوتر. ورغم ضيق وقته الناتج عن مشاكل السفر، فإنه لم يدخر جهداً في مساعدتنا لإكمال هذه المهمة.
- المهندس/ لأكي تسفاماريام (فرانكفورت– ألمانيا) قام بطباعة أجزاء كبيرة من هذه الدراسة على الكمبيوتر وقام المهندس/ لأكي مرتين بطباعة تلك الأجزاء عندما علم أن هناك أجزاء أخرى متبقية لم تطبع، ليقوم بهذا الشكل بدور حاسم في طباعة هذه الدراسة.
- السيد/ ولدآب فسهاظيون (اوسلو– النرويج) ساهم بطباعة جزء من هذه الدراسة، ليقوم أيضًا بتصحيح الأخطاء اللغوية في تلك الدراسة.
- السيد/ نجوسي هيلي منسعاي (فرانكفورت – ألمانيا) قام بقراءة مسودة هذه الدراسة، وأبدى آراءه وملاحظاته حول بعض الأخطاء والقضايا، مما شكل مساعدة قيمة للقائمين على الدراسة.

- السيد/ جزائي كيداني (جوتنبرغ – السويد) بالإضافة إلى الآراء المبكرة التي قدمها إلى اللجنة والتي شكلت مساعدة قيمة لنا، قدم مساهمة كبيرة بقراءة الوثيقة النهائية للدراسة وتصحيح بعض الأخطاء فيها.
- السيد / أدحنوم فتوي الذي قدم أراءً وملاحظات بناءة وقيمة للقائمين على الدراسة.
- السيد / عبد العزيز أحمد (سوندبرج – الدانمارك) باعتباره خبيرًا في الحاسوب، قام بإجراء كل الاحتياجات التقنية لإخراج هذه الوثيقة، إضافة إلى قيامه بكل الإجراءات اللازمة التي ساعدت على نشر هذه الوثيقة على شبكة الإنترنيت.
- تتقدم لجنة الاتصال بالشكر الجزيل للإخوة الذين قاموا بترجمة وثيقة المؤتمر الوطني، التي قدمت بداية باللغة التجرينية في نسختها الأصلية، إلى اللغة العربية. ونحن نعتقد أن أهمية أن تصدر هذه الوثيقة باللغتين الرسميتين لبلادنا " العربية والتجرينية" لا يخفى على كل إنسان وطني إرتري حادب على مصلحة شعبه وبلاده. ونؤكد بأن الإخوة الذين قاموا بهذا الجهد الكبير كان دافعهم في ذلك مشاركتهم لنا في هذا الفهم، ونعتبر أيضًا صدور هذه الوثيقة الآن باللغة العربية مكملاً لجهدنا الذي يصب في جهود تعبئة طاقاتنا الوطنية من أجل إنقاذ شعبنا ووحدته.

لجنة الاتصال

مدخل

يعتبر المؤتمر الوطني مثار نقاش دائم في معسكر المعارضة الإرترية، ورغم وجود بعض الخلافات في بعض جوانبه، فهناك شبه إجماع من قبل جميع أولئك الذين يصنفون كمعارضين للنظام الإرتري على أهمية عقد المؤتمر الوطني، أو على الأقل ليس هناك من يجرؤ علنًا على رفض فكرة عقده.

وبالنسبة للواقع الإرتري يأتي ذكر أهمية عقد المؤتمر الوطني تحت مسميات شتى. ففي الوقت الذي نسمع فيه مرات كثيرة مسمى "المؤتمر الوطني" نسمع في بعض المرات أيضًا مصطلحات مثل "مؤتمر المصالحة الوطنية" و "مؤتمر الوحدة الوطنية" و"المؤتمر الوطني للسلام" وغيرها. وفيما يتعلق بماهية هذا المؤتمر يمكن القول إن هناك اتفاق عام بشأنه. فالمؤتمر الوطني هو إجتماع شامل تدعو الجهات التي تلتقي فيه، إلى تفاهم جماعي، سواء كانت هذه الجهات سياسية أم مدنية، أم اقتصادية، أم أكاديمية، بالإضافة إلى جماعات اجتماعية أخرى، ، بعد أن تكون تلك الجهات قد تم تمثيلها في المؤتمر بصورة صحيحة، والاتفاق حول القضايا الهامة و المرحلية بالنسبة للوطن و تحديدها بدقة ثم النقاش حولها.

وحتى في ظل وجود فهم أساسي مشترك بخصوص المؤتمر الوطني، هناك خلاف في بعض التفاصيل بين الجهات المساهمة في بلورة مفهومه. وكمثال على هذه الخلافات يمكن ذكر العلاقة بين المؤتمر الوطني ومؤتمر المصالحة الوطنية، وإذا تم عقد كل منهما على حدة، فلأي منهما الأسبقية؟ وهل هناك علاقة بين القضايا التي تطرحها قوى المعارضة والقضايا

التي يناقشها المؤتمر الوطني؟ وهل تقارب وتفاهم وتعاون التنظيمات يعتبر مطلبًا لعقد "المؤتمر الوطني"؟ وما هو الهدف أو الأهداف الرئيسية من عقد "مؤتمر وطني إرتري" في هذه المرحلة؟ وكيف يمكن أن يساعد المؤتمر الوطني على إضفاء الشرعية على الكيان الإرتري المتعدد التكوينات، الذي أنشأه المستعمر الأجنبي؟ وما هي الجهة التي تبادر بعقد المؤتمر الوطني وتنظمه؟ ومن هم المشاركون فيه؟ وهل مشاركة "الحكومة" ملزمة وممكنة؟ وما هي المعايير التي سيتم تطبيقها على المشاركين؟ وما هي الجهات التي ستشرف عليه وترعى وتتابع وتراقب أعماله؟ وأين يمكن عقده ومن الذي يضع برامجه وكيف تنفذ ومن أين تخرج الميزانية التي تساعد على عقده؟ وما هو دور القوى المحلية والدولية في المساعدة على عقده والموافقة عليه؟ وكيف يتم الموافقة على الجهات الحكومية وغير الحكومية المقبولة للمشاركة فيه؟ وما هي الأشياء المطلوبة حتى تحظى النتائج التي يخرج بها المؤتمر بقبول وثقة كل الأطراف المهمة في الوطن الإرتري، بمعنى القوى الاجتماعية والتجمعات والمجموعات التي لها مصلحة مشتركة في تحقيق العدالة في الواقع الإرتري الخاص؟

قد تكون هناك بالطبع خلافات صغيرة وكبيرة تتعلق بتلك الأسئلة المطروحة أو بغيرها من القضايا. فإذا كان المسعى معالجة تلك الخلافات وتضييق الهوة فيما يمكن أن يتبقى من خلافات، لا بد من بذل جهود مسؤولة لعقد المؤتمر الوطني المنشود. وللنجاح في هذه المهمة، بمعنى أن تكون هناك إجابات على الأسئلة التي تم طرحها، ولمعالجة القضايا المرتبطة بها، من الضروري أن نستعرض أولاً نشوء فكرة المؤتمر الوطني، والأسس التي تقوم عليها هذه الفكرة، واستعراض تجارب الدول الأفريقية التي يتشابه تاريخها مع تاريخنا الوطني.

١– المؤتمر الوطني – مصدر الفكرة ومنطلقاته التاريخية :

هناك تعريف للمؤتمرات الوطنية، واجتماعات القوى السياسية التي جرت في القارة الأفريقية، والهادفة إلى إحداث تغيير ديمقراطي والتي عرفت بأنها اجتماعات القوى الحية للبلاد (نزوانيكو ، الصفحة ٤٤). هذه القوى، سواء أكان في وجودها أم في نشاطاتها الفاعلة، تمنح أي بلد كان استقرارا وازدهارا ومعنى. ويمكن الوصول عبر المؤتمر الوطني إلى اتفاق جماعي يُمكّن الشعوب من تحديد مصالحهم وتُعرّفهم على العلاقات التي تربط بعضها بعضًا وإقرارها.

وتعريف المؤتمرات الأفريقية بأنها كانت عبارة عن حوارات بين القوى الوطنية الحية، إنما يعتبر تعريفًا عامًّا. وسنتطرق بعد قليل في هذه الدراسة إلى عدد من المؤتمرات للنظر في الأطراف التي شاركت فيها بصورة ملموسة أو عملية.

ومهما تباينت المدة التي تستغرقها المؤتمرات الوطنية، إلاّ أنها كانت دائمًا عبارة عن سيرورة تمر بمرحلة معينة لتنتهي بعدها. وهناك مراحل أساسية يجب المرور بها في كل تلك الدول التي مرت بتجربة عقد المؤتمرات الوطنية. واحدة من هذه المراحل الهامة هي إعلان "سيادة المبادئ" التي يخرج بها المؤتمر. بل تعتبر سيادة المبادئ واحدة من العلامات المميزة للمؤتمرات الوطنية.

ما المقصود بالقول إن المؤتمرات تعتبر أعلى سلطة؟ هذا يعني أن المؤتمر يمتلك سلطة مطلقة. بمعنى آخر، باعتبار أن المؤتمر تتمثل فيه كل القوى والفئات الوطنية، فليست هناك أية قوة

أو سلطة تستطيع إملاء شروطها أو تمارس سلطتها على ممثلي تلك القوى المشاركة فيه بأي شكل من الأشكال، لذا تشكل المؤتمرات الوطنية من الناحية الفكرية حجر الزاوية الذي ترتكز عليه ممارسة الشعب سيادته الوطنية.

فمفهوم "سيادة الشعب" معتقد أساسي تم تطويره من قبل فلاسفة القرن الثامن عشر مثل جان جاك روسو وغيره ليلعب دورًا مركزيًّا في التحركات المناهضة للنظام الملكي، وقيام الثورة البرجوازية الديمقراطية.

والثورة التي قامت في فرنسا ضد الملكية في عام ١٧٨٩ تعتبر البدايات الأولى في إرساء أساليب حل التناقضات عن طريق ما يعرف اليوم بالمؤتمرات الوطنية.

وكان المجتمع الفرنسي في تلك الحقبة، أي حقبة حكم الملوك، قائمًا على ثلاث فئات اجتماعية لكل منها منـــزلتها الاجتماعية المختلفة. وهذه الفئات هي طبقة النبلاء، وطبقة رجال الدين، وطبقة المحكومين أو عامة الشعب. وهذه الطبقة الأخيرة هي طبقة واسعة تضم في عضويتها كل أولئك الذين لا ينتمون إلى طبقة النبلاء أو طبقة رجال الدين. وهؤلاء كانوا الشغيلة، والفلاحين، والعمال، وكذلك طبقة البرجوازيين التي كانت تنمو لتوها من أصحاب رؤوس الأموال. وكانت هذه الطبقة الثالثة والواسعة تضم نسبة ٩٨ % من الشعب الفرنسي.

وفي الحقبة التي تعرف اليوم بالقرون الوسطى (١٢٠٠-١٥٠٠)، كانت هناك مؤسسة تشبه مجلسًا تجتمع في إطاره كل تلك المجموعات، وكان يطلق على تلك المؤسسات

والاجتماعات العامة أو المؤتمرات العامة (Estates General) ، لم تعقد تلك الاجتماعات منذ عام ١٦١٤، وحتى حدوث الثورة الفرنسية .

و في خضم عملية انتقال فرنسا نحو الثورة ضد الملكية ، تمكن المؤتمر العام من أن يتحول إلى لقاء عام جمع كافة الفئات الوطنية، إلاّ أنه طغت عليه المجموعة الثالثة. ومن المهم أن نتذكر كيف تمت عملية التحول تلك، لأن ذلك يساعدنا على توضيح صورة ما نسميه نحن الآن "المؤتمر الوطني"، وكيف جاءت هذه الفكرة إلى الوجود، وما هي هذه الفكرة على وجه الدقة.

أثناء الفترة التي حدثت فيها الثورة الفرنسية كان النظام الملكي المطلق قد دخل مأزقه بعد أن أعلن عن إفلاسه المالي، وكان المبرر في ذلك الإفلاس الحروب التي خاضتها فرنسا والنتائج التي ترتبت عليها. كان جنود النظام الملكي في فرنسا قد شاركوا في حرب التحرير التي خاضها الأمريكيون للتخلص من الهيمنة البريطانية. وكان النظام الملكي قد وقع في ديون كبيرة لمشاركته في تلك الحرب. وباعتبار أن تلك الأموال التي صرفت في الحرب لم يتم تعويضها بأي شكل من الأشكال، دخلت فرنسا في أزمة مالية كبيرة، وتخوف ملك فرنسا من تفاقم تلك الأزمة. وفي تلك الأثناء كان لا بد من تدخل خارجي للمساعدة في حلها.

وحتى تشارك جهات خارجية في حل الأزمة، سواء أكان ذلك من قبل الخبراء الاقتصاديين أو غيرهم، كان لا بد من تقديم تنازلات سياسية معينة. وكانت تلك التنازلات المطلوبة من ملك فرنسا تتمثل في إجراء بعض الإصلاحات التي تتعلق بالنظام السياسي والإداري، وحقوق الإنسان، وغيرها من المثل الليبرالية. وبناء على ذلك اتخذ ملك فرنسا خطوات

إصلاحية في عام ١٧٧٨، وكانت واحدة من تلك الخطوات دعوته للمؤتمر العام الذي كان قد مضى على انعقاده ١٦٤ عاماً، حيث كانت آخر مرة التأم فيها ذلك المؤتمر عام ١٦١٤.

في السابق، عندما كان النظام الملكي نظام حكم مطلقًا، كان الملك يملي شروطه على المؤتمر العام، وكانت كل قراراته تأتي تلبية لرغبات الملك. أما المؤتمر العام الذي انعقد بعد مضي ١٦٤ عاماً عندما كانت البلاد على مشارف الثورة، لم يكن فقط رافضًا لسلطات الملك بل تمكّن من تنمية روح التحدي التي رفضت الانصياع لأوامره.

وفي هذه الظروف أصبحت الفئة الثالثة من طبقات المجتمع الفرنسي آنذاك تشكل غالبية المؤتمر العام، من خلال تمثيلها الذي تضاعف عدده عن السابق. وكذلك فيما يتعلق بالتصويت، تمكنت هذه الفئة من تغيير النظام الذي كان معمولاً به، بحيث أصبح صوتها هو المهيمن. وهنا لم يجد الملك أي مفر من الموافقة على تلك الشروط. بعدها أصبحت فئة عامة الشعب هي التي تقرر من الناحية العملية في المؤتمر العام بحكم غلبة صوتها.

وانطلاقًا من هذه التطورات المشجعة أعلنت فئة عامة الشعب أنها تمثل مجلسًا وطنيًّا ذا سيادة والتحقت الكنيسة بعد ذلك الإعلان بالمجلس. وبحكم ضعف دور الملك ومحدودية قدراته على المناورة أمر أن تلتحق الكنيسة وطبقة النبلاء بالمجلس الوطني الذي تم إعلانه. وهكذا تحول المجلس إلى مجلس وطني أو مؤتمر وطني عام تتمثل فيه كافة فئات المجتمع الفرنسي.

واحدة من النقاط التي تهمنا في هذا الشأن هو الدور الذي لعبه ملك فرنسا في ذلك الوقت وهو لويس السادس عشر. وهنا نود تسليط الضوء على نقطتين لهما علاقة بهذا

الخصوص وهما: الأولى هي هل شارك الملك بأي شكل من الأشكال في المؤتمر الوطني أم في ذلك الاجتماع؟ والأخرى هل شارك الملك في عملية المؤتمر التي استغرقت مدة طويلة؟ والإجابة هي لم يشارك الملك في ذلك المؤتمر، لكنه يمكن القول إنه شارك في العملية الطويلة والواسعة التي أدت إلى انعقاد المؤتمر. ولكن هناك نقطتان في هذا الشـــأن ينبغي توضيحهما.

الأولى هي أن مشاركة الملك لم تكن ناتجة عن رغبة منه في ذلك، بل جاءت نتيجة تجاوبه مع المطالب التي كانت تطرح عليه، (بما فيها قبوله بالمطالب التي خرج بها المؤتمر العام). بمعنى آخر، إن دوره لم يكن سوى الامتثال لتلك المتغيرات، والأسباب الرئيسية في قبوله بتلك المطالب أو المتغيرات كانت ناتجه عن المشاكل الداخلية والضغوط الخارجية.

الأمر الآخر، عندما كان الملك ينصاع لتلك المطالب لم يكن يدرك تمامًا أنها سوف تقود بالضرورة إلى إزالة ملكه والأسرة المالكة من الوجود، وكان يأمل أن تهدأ تلك الأوضاع بأي شكل من الأشكال، وأن يستمر هو في حكم البلاد بسلام. وسير تلك الأمور تذكرنا بما تشابهها من أوضاع مهدت لحدوث مؤتمرات في القارة الأفريقية.

تلك الدول الأفريقية التي عقدت مؤتمرات وطنية منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين كانت كلها تقريبًا مستعمرات سابقة لفرنسا وتأثرت بالتراث السياسي الفرنسي، وهي دول ما تزال لديها علاقات قوية بفرنسا، وأن أساليب عقدها للمؤتمرات الوطنية انتهجت عمومًا نفس النهج الذي سار عليه المؤتمر العام والمجلس الوطني في فرنسا في الأعوام ١٧٨٨-١٧٨٩.

٢- انتهاء الحرب الباردة وبداية الإصلاحات الديمقراطية في أفريقيا:

ظهرت البدايات الأولى لعملية التغيير الديمقراطي في أفريقيا في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين الذي مضى، ولم تأت عملية التغيير تلك عن طريق المصادفة، بل كانت لها أسباب تاريخية ومرحلية انطلقت منها.

يمكن القول إن الأسباب التاريخية القريبة هي أن دول القارة الأفريقية كانت تعاني لثلاثة عقود من نظم استبدادية، سواء كانت عسكرية أم فردية، ونتيجة لذلك قاست شعوب القارة ويلات الفقر والتخلف والإذلال. هذه الشعوب ، وخاصة القطاع المتعلم منها والحديث، وفي رفضه للخضوع لأنظمة الحزب الواحد أو الأنظمة الفردية، كان لا بد أن يسعى لإحلال الديمقراطية، وهذا بدوره مهد الطريق داخلياً للنضال من أجل الديموقراطية.

أما بالنسبة للأسباب الآنية التي كانت تقف خلف تصعيد النضال من أجل التغيير الديمقراطي، يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية. فالعامل الداخلي في الجزء الأساسي منه كانت له علاقة بالأسباب التاريخية. أولاً، وكما سبق ذكره، كانت الشعوب قد عانت بما يكفي من الأنظمة القائمة وكان رفع شعار "لا بد من مراقبة أداء الحكومة من أجل التطور" عبارة عن مبرر لرفض سياسات الاضطهاد التي كانت تمارسها الأنظمة غير الديمقراطية، والتي أدت إلى تمرد غير معلن من قبل الشعوب على تلك السياسات. أما الجانب الآخر، وهو جانب هام للغاية، كان ضعف الأنظمة السياسية نفسها. وباعتبار أن

أولئك القادة قد عرّضوا شعوبهم للفقر ولكل أصناف الاضطهاد فقدوا شرعيتهم تمامًا، ولم يكونوا يحظون بأي احترام. وظلوا مسيطرين على الأوضاع باستخدامهم لقوة السلاح، والزج في السجون، والتخويف، والإرهاب.

وبالنسبة للعامل الخارجي فقد كان العالم يشهد تطورات دولية هامة للغاية، ونعني بذلك التحولات التي شهدتها القارة الأفريقية. وفيما يلي يمكن ذكر بعض الأحداث و التطورات الديمقراطية الهامة:-

١. كانت منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الحين قد أعلنت فيما يخص القارة الأفريقية أمورًا إدارية كثيرة من بينها الدعوة إلى إيجاد الشفافية في إدارة شؤون الدول، وإدخال النظام الديمقراطي التعددي. وقد تمّ حينها توزيع وثائق اكتسبت أهمية تاريخية خاصة تتناول تلك المسائل. وقد لعبت تلك الوثائق دورًا هامًّا في توضيح أهمية الديموقراطية لعدد كبير من المواطنين الأفارقة الذين كانوا قد بدأوا يكتسبون وعيًا سياسيًّا نسبيًّا.
٢. كانت هناك أحداث هامة قد جرت في جنوب القارة الأفريقية. تحررت ناميبيا من قبضة النظام العنصري في جنوب أفريقيا، وتمكنت من إرساء دعائم نظام ديمقراطي متطور أساسه الدستور. وقد أقر الدستور، لأول مرة في هذا الجزء من العالم، عدم اختيار أي شخص لرئاسة البلاد لأكثر من مرتين، مما يعني انتهاء عهد استلام السلطة حتى النهاية، وأن أي شخص يمكنه أن يكون على رأس الدولة لمدة محدودة فقط. وكان ذلك يعني إدخال واقع جديد له مغزى كبير في الدول الأفريقية.

وكانت جنوب أفريقيا نفسها تمر بمرحلة انتقالية هامة، فنظام " الفصل العنصري" لم يكن بمقدوره أن يستمر كما كان سابقاً، لذا وافق النظام على الانتقال إلى نظام ديمقراطي تتساوى في ظله كل المجموعات. وكجزء من هذا الاتفاق، تم إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين من الأفارقة الذين سجنوا لمدة طويلة بسبب النضال من أجل المساواة ومقاومتهم للتمييز العنصري. وواحد من هؤلاء، والذي أصبح رئيسًا لبلاده بعدها مباشرةً، هو نيلسون مانديلا. فمانديلا الذي سجن لمدة ٢٧ عامًا خرج من السجن بكامل قواه العقلية وبمعنويات عالية، وقاد تنظيمه، أي المؤتمر الوطني الأفريقي. وبعد أن مرت البلاد بعملية إرساء دعائم المصالحة والسلام، تم اختياره رئيسًا لبلاده في الانتخابات التي تلت تلك العملية.

وهذا الحدث في حد ذاته كان عبارة عن تذكير بالوضع غير الإنساني والمخجل للسجناء السياسيين في أفريقيا. وقد طُرح السؤال التالي بقوة "كيف يمكن للنظام العنصري في جنوب أفريقيا أن يجدد نفسه كنظام ديمقراطي، وتتخلف الدول الأفريقية التي يديرها أبناؤها عن هذا الركب". وهكذا، فقد تصاعدت المطالب المنادية بإحداث تغيير ديمقراطي في أفريقيا.

كما جرت على المستوى العالمي أحداث فتحت آفاقًا جديدةً. فالتطور الأول الذي كان ملحوظاً هو انتهاء الحرب الباردة. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما شرقي والآخر غربي، وذلك بدافع الأيدولوجيا والمصالح الاستراتيجية، نتج عن ذلك ما تعرف بالحرب الباردة. وانتهت هذه الحرب مع انتهاء عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

ففي فترة الحرب الباردة التي كان المعسكران الشرقي والغربي يعطي فيها كل منهما الأولوية لبرامجه الفكرية والاستراتيجية، قاما بدعم حكومات الدول الأفريقية، ودول العالم الثالث على العموم، بصرف النظر عما إذا كانت تلك الحكومات ديمقراطية أم غير ديمقراطية. وبانتهاء الحرب الباردة لم تجد الكثير من الحكومات الديكتاتورية من يدعمها مما أوقعها في مشكلات كبيرة. وفي هذه الظروف تجرأ عدد من مناهضي تلك الأنظمة من الوطنيين على المطالبة بالديمقراطية.

وعقب انتهاء الحرب الباردة شهدت دول أوروبا الشرقية تغيرات هامة، حيث انطلقت نحو إلغاء أنظمة الحزب الواحد والانتقال إلى أنظمة ديمقراطية تعددية.

كان لسقوط الاتحاد السوفييتي تأثيرٌ بالغ في دول أوروبا الشرقية، حيث انتهت في عام ١٩٩١ دولة قوية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وانقسمت الدول التي كانت تكوّن الاتحاد السوفييتي السابق لتصبح كل واحدة منها دولة مستقلة ذات سيادة. وكانت روسيا تمثل الأكبر والأقوى بين هذه الدول. وهذه الدولة ناهيك عن أن تكون داعمة للقوى المناهضة للإمبريالية، كما كان الاتحاد السوفيتي السابق، لم تستطع أن تنهض بثقة كدولة سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي أم غيره.

وبانهيار الاتحاد السوفييتي، غابت تلك القوة العظمى التي كانت تساعد على تحدّي مطالب وتأثيرات الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها. بمعنى آخر، إن الولايات المتحدة الأمريكية وشركاءها الذين لم يجدوا القوة التي تعيق تحركاتهم، تمكنوا دون أية مصاعب من فرض المطالب والبرامج التي تنسجم مع مصالحهم على الدول الأفريقية، وكان جزء من تلك الضغوط يرتدي رداء المطالبة "بالديمقراطية".

من جهة أخرى يمكن القول إن بعض الدول الغربية، وإن كان ذلك بصورة محدودة، كانت لديها اهتمامات بإدخال الديمقراطية في الدول الأفريقية. وكان أحد أسباب هذا الاهتمام المشاعر والآراء التي كانت تطرحها الشعوب الأوروبية بهذا الشأن، وهي أنه على الرغم من حصول الدول الأفريقية على مساعدات إلاّ أنه لم يحدث فيها أي تطور، وأن انتهاكات صارخة للحقوق ترتكب في تلك الدول. هذه الآراء وغيرها كانت تطرحها المؤسسات الغربية التي تدفع نحو التطور وتدافع عن حقوق الإنسان، حيث كانت لهذه المؤسسات مواقف تدعو إلى الانفتاح نحو الديمقراطية في الدول الأفريقية. وهذا كان واحدًا من الأسباب التي دفعت الحكومات الغربية لممارسة ضغوطها لإدخال الإصلاحات الديمقراطي في أفريقيا.

والمؤسسات المالية العالمية التابعة عمليًّا للدول الغربية قررت التصعيد في مجال المطالبة بالديمقراطية. وأكبر هذه المؤسسات وأقواها هما البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. فهاتان المؤسستان الماليتان تعتبران من أقوى المدافعين والمنفذين لسياسات الاقتصاد الحر، الداعية إلى عدم تدخل الحكومات في الاقتصاد.

وبالنسبة لهذه المؤسسات المالية، والحكومات الغربية، فإن الانفتاح الاقتصادي والديمقراطية هي مفاهيم لا يمكن الفصل بينها. والانفتاح الاقتصادي عبارة عن نظام يمنح الشركات الكبيرة والقوية القدرة على التحرك لدخول أي بلد يرغبون في الدخول إليه لتحقيق أرباح طائلة.

لذا نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية التي تمّ ذكرها آنفًا، أو الأجواء التي وفرتها تلك العوامل، بدأت في بداية التسعينيات من القرن الماضي عملية التغيير الديمقراطي في القارة الأفريقية. وكانت تلك المؤتمرات الوطنية واحدة من أساليب التغيير أو من أنواع الخطوات الإجرائية بهذا الشأن.

٣- انعقاد المؤتمرات الوطنية في الدول الأفريقية

ظهرت المؤتمرات الوطنية كوسيلة من وسائل التغيير الديمقراطي، في الدول الأفريقية الفرانكفونية، أي المتحدثة باللغة الفرنسية. وباعتبار أن هذه الدول كانت مستعمرات فرنسية، فقد تأثرت بالتراث السياسي لمستعمرها السابق. وعندما نقول إن هذه الدول "متأثرة" في تاريخها وتراثها السياسي بفرنسا، لا يعني ذلك أن لهذه الدول ارتباط قوي بهذا التراث. بمعنى آخر، أتاح الاستعمار الفرنسي لتلك الدول قدرًا محدودًا للغاية من ذلك التراث السياسي. ويتبدى تأثير ذلك التراث في معرفة وانتشار اللغة الفرنسية، وفي أشياء سطحية أخرى خالية من أي محتوى.

ولم تتم عملية عقد المؤتمرات الوطنية في تلك الدول بهذه السهولة. وحتى لو بدأت العملية في حد ذاتها، إلاّ أنها وبسبب بعض العقبات، كان من السهل إجهاضها بحيث أنها لم تسفر عن النتائج المرجوة منها. وهذه المعضلة عبارة عن قضية لها توضيحات عدة. واحد من هذه التوضيحات هو أن قيام تلك الكيانات ليس ناتجًا عن عملية الاندماج والوحدة لمكونات تلك الشعوب بمحض إرادتها، وتشكيل يراعي تطور مفهوم السيادة لتلك

الشعوب وتكوينها الاجتماعي–الاقتصادي، بل ناتج عن إجراءات قهرية فرضت على تلك الشعوب.

كنا قد تحدثنا باختصار في بداية هذه الوثيقة عن ماهية المؤتمر الوطني، إلا أنه من الضروري معرفة معنى "المؤتمر الوطني" بصورة أوسع. ما هو "المؤتمر الوطني" ؟ في الكتابات التي تتناول هذا الموضوع، يوضح اثنان من الكتاب معنى المؤتمر على النحو التالي:

> "يُعرَّف المؤتمر الوطني في بعض البلدان بالمناقشات الوطنية **(national debate)**، ويستمر المؤتمر عادة لبعض الوقت، وهو عبارة عن مؤتمر عام تدعى إليه القوى السياسية والمدنية الأساسية لمناقشة وتطوير الخطط المتعلقة بالمستقبل السياسي للبلاد. ومن المستحسن أن تكون تلك الخطط التي يتم الخروج بها قد حظيت على الإجماع" (لوند و سانتيسو).

وهذه الفئات التي يطلق عليها اسم القوى السياسية والمدنية الأساسية، هي نفس المجموعات التي أطلق عليها في وقت سابق القوى الوطنية الحية. و تختلف هوية أو ماهية هذه المجموعات عن بعضها من حيث مكانها وزمانها، حسب الظروف. وغالبًا ما يقال عن المؤتمر إنه يمثل تقريبًا مختلف فئات الشعب، وبالتالي فهو "وطني" عندما يشارك فيه ممثلو الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، وقادة المؤسسات الدينية، وممثلو الفئات الاجتماعية الكبيرة مثل النساء، والأكاديميين، والطلبة، وممثلي المجموعات الاقتصادية، كالتجار، والعمال، والمزارعين، وأصحاب المهن المعروفة كالمحامين، والصحفيين، وممثلي العاملين في أجهزة الدولة المختلفة (بمن فيهم العسكريين ربما)، وغيرهم. ما حدث عمليًّا في

التجارب الأفريقية بهذا الخصوص هو أن غالبية المشاركين كانوا من القوى السياسيّة، ومن الفئات المتعلمة في منظمات المجتمع المدني.

وفي مسيرة المؤتمرات الوطنية يلعب المتعلمون من كلا الجنسين دورًا هامًّا. وكما هو واضح من تجارب الدول الأفريقية الفرانكفونية كان لقطاع المتعلمين دورًا متميزًا في تطوير الأفكار وطرح القضايا الإستراتيجية المتعلقة بالمؤتمرات الوطنية. في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وبمناسبة مرور مائتي عام على الثورة الفرنسية، وعلى إعلان المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وإعلاء شان فئة عامة الشعب، وإدراكًا لذلك،كانت هناك حملة الهدف منها إعلاء شأن المؤتمرات الوطنية وسيادتها. واستنادًا إلى هذه المفاهيم المتقدمة في التاريخ والفكر السياسي، تم تمهيد الطريق بحيث تؤدي التطورات نفسها إلى جعل عقد المؤتمرات الوطنية مطلبًا ملحًّا.

والهدف من المؤتمر الوطني هو إجراء نقاش منظم للوصول إلى اتفاق جماعي حول المستقبل السياسي للبلاد. ويعتبر هذا التعريف تعريفًا عامًّا، إلاّ أنّ النقاش حول المستقبل السياسي للبلاد يطرح أسئلة متباينة، ويرتبها حسب أولوياتها، وفقًا لظروف البلد المعني. بمعنى آخر، تختلف طبيعة الأهداف التي يجب إقرارها لدى انعقاد المؤتمر الوطني.

وآخذًا في الاعتبار مختلف التجارب المتعلقة بعقد المؤتمرات الوطنية، يؤكد الباحثون جدوى مثل هذه العملية بشتى السبل. هذه بعض من فوائدها التي يمكن أن تكون أمثلة في هذا المضمار، (لوند و سانتيسو).

أ- يُمكّن المؤتمر الوطني من حل النـــزاعات الواضحة في بلد معين بأسلوب ديمقراطي.

ب- وحتى لا تعقب انعقاده بعض المشكلات والنـــزاعات، يسن المؤتمر توجيهات من شأنها أن تشرك وتطمئن مختلف الفئات الوطنية، وتساهم في خلق مؤسسات سياسية، وأساليب اختيار المجالس الوطنية.

ج- يمكن للمؤتمر الوطني أن يؤثر بشكل إيجابي على التقاليد السياسية للبلاد، وليس فقط على تحسين أداء الحكومة.

د- يمكّن البلاد من الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، بالإضافة إلى أنه يؤهل النظام السياسي القائم أن يثبت بالتجربة القبول الذي يحظى به لدى شعبه.

هـــ- يهيئ المؤتمر الوطني الأجواء على أن تأخذ القوى السياسية المعارضة بالخيار السلمي لإحداث تغيير سياسي بدل انتهاج أسلوب الصدام المسلح، بمعنى آخر، يوجه نظرتهم لتحقيق التغيير السياسي نحو الاتجاه السلمي.

وكان الهدف الأساسي من انعقاد المؤامرات الوطنية في الدول الأفريقية في بداية التسعينيات من القرن الماضي للانتقال من النظم الديكتاتورية ذات الحزب الواحد إلى نظم ديمقراطية متعددة الأحزاب. وهناك بعض المؤتمرات الوطنية التي تعقد لأهداف محددة. فمثلاً في بعض الدول التي تفككت كياناتها مثل الصومال، تهدف المؤتمرات الوطنية إلى التأكيد على إعادة بناء الكيان الوطني من خلال الوصول إلى الشكل والمبادئ والإتفاقات الجماعية المطلوبة لذلك. وكذلك حتى بالنسبة للأوطان التي لم تتفكك كياناتها، إلاّ أنها اكتوت بنار الحرب الأهلية، يهدف المؤتمر الوطني إلى أن يسود السلام، وتأمين استقرار البلاد وتقويتها.

ولو نظرنا إلى الخلفية التاريخية للدول الأفريقية، هناك قضية كان لا بد من توفرها سواء كان ذلك في السابق أم حاليًا فيما يخص المؤتمر الوطني، وهو المفهوم الذي يطلق عليه المفكرون والباحثون "الشرعية الجغرافية – geographical legitimacy"، وهذا المفهوم، بحكم أنه يحظى بأهمية كبيرة، يحتاج إلى شيء من التوضيح بشكل مختصر.

وباختصار، فمفهوم الشرعية الجغرافية هو مفهوم يوضح أن المجموعات القومية أو الاجتماعية التي تشكل بلدًا معينًا، تتبادل الاعتراف والقبول فيما بينها كأبناء لوطن واحد. وهذه القناعة المشتركة بأنهم "*أبناء وطن واحد* "، إما أن تتحقق ببطء في السيرورة التاريخية للبلاد، أو في المؤتمرات الوطنية أو أية إجراءات أخرى شبيهة بذلك، وعندما يتم حل القضايا المؤجلة التي كانت تساهم في تقسيم أبناء الوطن الواحد أو تتسبب في تعكير صفو وحدتهم الوطنية، يتم إعلان ذلك رسميًّا (أو ربما من خلال استفتاء عام) ويوافق على ذلك الجميع. وكذلك بأشكال أخرى، حسب ما تقتضيه الحاجة، يمكن تكرار ذلك (كل بضعة أعوام مثلاً) لتحديث تلك المفاهيم والتذكير بها وتنشيطها.

يحظى مفهوم الشرعية الجغرافية في البلدان الأفريقية بأهمية مركزية. وكما ذكرنا سابقًا، يمكن القول إن جميع الدول الأفريقية تقريبًا، لم تكن جزءًا من تلك الدول التي تشكلت بنيتها الجغرافية ــ السياسية في ظل تطور طبيعي أو داخلي، بمعنى أن تكون لها سيرورتها التاريخية الخاصة بها. نشأت تلك الدول نتيجة مجيء حكومات أوروبية قوية من الخارج، وتنظيمها لتلك الدول تحت مسمى المستعمرات، دون الأخذ في الاعتبار تاريخ مختلف الجماعات البشرية وعلاقاتها فيما بينها. والمستعمرون الأوروبيون عندما قاموا بهذه العملية، أقدموا على تقسيم مختلف المجموعات البشرية وضمها إلى مجموعات أخرى لا

تعرفها أو تلتقي معها. وبالتالي هذه الدول التي لم يتم تنظيمها وفق سيرورة ذاتية، بل كمستعمرات فقط، لم تكن تحظى بالشرعية الجغرافية. وباعتبار أنها لم تحظ بذلك، فبعد أن حققت تلك الدول استقلالها الصوري بتعليق أعلامها الوطنية، وجدت صعوبة في تأكيد مفهوم السيادة الداخلية بنفس القوة الذي كست بها سيادتها على المستوى الدولي بزيها القانوني.

بالإضافة إلى أنه، عندما حصلت الدول الأفريقية على استقلالها من الاستعمار الأوروبي، لم تنتهج تلك الدول نهجًا يعزز شرعيتها الجغرافية. وبحكم أن معظم تلك الدول تقريبًا عقدت اجتماعات هشة لإقرار الدستور، إلا أنها لم تعقد مؤتمرات وطنية لتوافق على وثيقة تعاهد وطني تعلن فيها أنها "قبلت كمجموعات ببعضها على أساس الإخاء، ووافقوا جميعاً بملء إرادتهم وأكدوا على أنهم أبناء وطن واحد، وتوصلوا إلى اتفاق جماعي على المبادئ والأهداف التي بنت عليها هذه المجموعات نظامها السياسي".

وهذه الدول الأفريقية، بحكم أن انطلاقتها فيما يخص القضايا الأساسية، لم تكن تستند إلى اتفاق جماعي، كانت الشرعية الجغرافية التي تتمتع بها تلك الدول هشة وضعيفة للغاية مثلما كانت في السابق، ولهذا السبب استمر الوضع على ما هو عليه، أي إمكانية أن يعاق أو يهدم بكل سهولة.

لذا ففي هذا الوقت، وخصوصًا في بعض الدول، واحد من أهم أهداف المؤتمر الوطني هو وضع حجر الأساس بالنسبة للشرعية الجغرافية. وفي المؤتمر الوطني، تؤكد مختلف المجموعات البشرية، وكل الفئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أنها تقبل بوطنها

على أنه وحدة سياسية جغرافية واحدة، وتعترف ببعضها كأبناء وبنات لوطن واحد وتقبل بعضها بعضاً.

وكما سنرى لاحقًا، لو أخذنا مثلاً واحدًا من المؤتمرات الوطنية التي عقدت في القارة الأفريقية، كان واحدًا من الإشكالات التي واجهت المؤتمر هي سيادة المؤتمر كأعلى سلطة. كنا قد أشرنا سابقًا إلى أنه عندما يقال إن المؤتمر سيد نفسه، يعني ذلك أنه ليس هناك أية جهة يمكن أن تكون فوق المؤتمر وتملي عليه شروطها. ولكن ماذا يعني هذا الكلام بدقة؟ معنى هذا الكلام أن المؤتمر يكون قادرًا على تنفيذ القرارات التي اتخذت فيه بحرية. بمعنى آخر، أن المؤتمر له سلطة تنفيذية بخصوص القرارات المتخذة فيه. والحكومة القائمة نفسها ملزمة بالقرارات التي خرج بها المؤتمر. بالإضافة إلى أنه عندما نتحدث عن السيادة، يعني ذلك أن المؤتمر الوطني هو الذي يقرر بكامل استقلاليته جدول الأعمال أو القضايا التي يناقشها المؤتمر، والكيفية التي تسير بها أعماله والحكومة القائمة لا تستطيع انتهاك قرارات المؤتمر.

وعند الحديث عن أن المؤتمر الوطني يستطيع تنفيذ قراراته باستقلالية تامة يعني ذلك أنه يجرد رأس الدولة أو رئيس الحكومة نفسه من سلطاته. لذلك يطلق على المؤتمرات الناجحة أنها انقلاب مدني على الحكومة القائمة، باعتبار أن من يجرد الحكومة من سلطاتها هي جهة مدنية وليست مجموعة عسكرية، (جاك نوزوانكو، الصفحة ٤٥).

في بداية التسعينيات بدأت في مختلف الدول الأفريقية ــ الفرانكفونية ظاهرة ما تعرف "بالمؤتمرات الوطنية"، لكن كل هذه المبادرات لم تفض إلى تحقيق ما تم التعارف عليه بأنه انقلاب مدني على السلطة.

٤- نتائج ودلالات المؤتمرات الوطنية الأفريقية:

كانت هناك تجارب أو محاولات لعقد مؤتمرات وطنية في مختلف الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية مثل بنين، وتشاد، والكاميرون، والكونغو، ومالي، والنيجر، وتوغو، وزائير وغيرها من الدول الأفريقية الأخرى القليلة. وفي دول أفريقية أخرى مثل إثيوبيا وجنوب أفريقيا عقدت هناك ما تشبه المؤتمرات الوطنية وإن اختلفت في نوعها. وفي البعض من هذه الدول الأفريقية التي تتحدث باللغة البرتغالية (لوزفون)، كانت هناك محاولات لعقد المؤتمرات الوطنية.

ولو قسنا نتائج تلك المؤتمرات بمعياري النجاح والفشل، فهي ليست واحدة. هناك مؤتمرات أمّنت الانتقال السلس من أنظمة ديكتاتورية ذات الحزب الواحد إلى أنظمة متعددة الأحزاب. وهناك مؤتمرات تم إجهاضها قبل أن تحقق مثل هذا التغيير. بالإضافة إلى ذلك، هناك مؤتمرات أطلق عليها "المؤتمرات الوطنية" والتي استخدمتها الأنظمة الديكتاتورية حتى تحول دون إحداث تغييرات ثورية كانت على وشك الحدوث، وتم إخمادها أو إفشالها.

وسننظر في هذه الدراسة إلى نماذج أنتجت أو نجحت فيها المؤتمرات الوطنية، وأخرى فشلت فيها تلك المؤتمرات وتم تجييرها لصالح الأنظمة الديكتاتورية.

٤–١. جمهورية بنين : نموذج مؤتمر أدى إلى التغيير

تعتبر بنين في هذه المرحلة أول تجربة أفريقية قاد فيها المؤتمر الوطني إلى التغيير. ماذا حدث في بنين أو كيف تمكن المؤتمر من الانعقاد؟ هذه النقاط المذكورة أدناه والمتعلقة بمؤتمر بنين تعتمد على كتابات جاك نزوانكو وبيرل روبينسون.

كانت بنين تحكم لمدة ١٦عامًا تقريبًا، من قبل نظام ماثيو كريكو ذي الحزب الواحد. وقعت البلاد في نهاية الثمانينيات في مصاعب اقتصادية كبيرة، وفي نهاية تلك الأزمة الاقتصادية مورست ضغوط خارجية ضد النظام زادت من تفاقم الأزمة. وباختصار نتيجة تضافر العوامل الداخلية والخارجية أصبح ممكنًا عقد مؤتمر وطني ناجح، فما هي هذه العوامل إذًا؟

بالنسبة للعوامل الداخلية يمكن القول باختصار إنها تتمثل في تفاقم الأزمة الاقتصادية وتصاعد المقاومة الشعبية. انهار الاقتصاد، ولم تستطع الحكومة دفع رواتب العاملين لمدة طويلة بسبب الأزمة المالية، لدرجة أن العاملين لديها كانوا يعملون مجانًا دون أن يتقاضوا أي راتب لمدة ٣٦ شهرًا، فهدد العمال جميعهم بالإضراب. أما العوامل الخارجية فلم يستطع النظام الحصول على أي قرض مالي سواء كان ذلك من الدول الغربية أم من المؤسسات المالية العالمية، وبالتالي لم يكن هناك أي مخرج للحكومة من الأزمة المالية التي وقعت فيها.

إضافة إلى أنه كان هناك عامل خارجي آخر، وهو تقديم الرئيس الفرنسي في ذلك الوقت فرنسوا متيران نصيحة أو ضغطًا على حكومة بنين. كان الرئيس متيران قد أوضح في

وقت سابق في اجتماع لابول أن بلاده لن تقدم دعمًا اقتصاديًّا لتلك الحكومات التي لم تقبل إجراء تغييرات ديمقراطية في نظمها السياسية. وطلب من حكومة الرئيس كريكو، في بنين، ترك المجال السياسي مفتوحًا أمام الجميع. وهذا معناه أن الحكومة تم نصحها بفتح المجال لإجراء تغييرات سياسية، وهذا ما وافقت عليه أخيرًا. وعندما وافق الرئيس كريكو على هذه الشروط كان الهدف من ذلك تثبيت النظام الذي كان يترنح، وبالتالي تمديد مدة حكمه.

وانطلاقًا من تلك القناعة والآمال، طلب كريكو من واحد من وزرائه الهامشيين أن يدعو إلى مؤتمر وطني تشارك فيه القوى الوطنية الحية، وتم له ذلك. وجاء إلى ذلك المؤتمر خمسمائة شخص تقريبًا يمثلون مختلف فئات المجتمع، وكان من بينهم: ممثلو الحكومة، واتحادات العمال، وموظفو الدولة، وممثلون عن الطلبة، والقيادات الدينية، والفلاحين، وممثلون لمختلف قطاعات القوات المسلحة، وكذلك ممثلون لأبناء الجاليات التي تعيش خارج بنين. وبالتالي كانت الجهة التي دعت إلى ذلك المؤتمر هي الحكومة. وكانت حكومة كريكو تأمل في أن يصبح المؤتمر الوطني جهة استشارية لها. (بيرل روبينسون ـــ ص١)

وكان يقود المؤتمر رجل دين مسيحي بدعوى أنه مستقل، وبقيادة هذا الرجل نفسه تم اختيار مجلس أعلى لإدارة شؤون الجمهورية.

وفي اليوم السابع من انعقاده شهد المؤتمر تطورًا هامًّا، وهو الإعلان من داخله بأن المؤتمر الوطني هو أعلى سلطة في البلاد، وانطلاقًا من ذلك الإعلان أصبح المؤتمر يمتلك قوة تنفيذ قراراته. بمعنى أنه أصبح مستقلاً عن أية جهة كانت بما فيها الحكومة، وهكذا نفذ المؤتمر ما يعرف بالانقلاب المدني على السلطة.

والغريب في الأمر الذي جعل من عملية التغيير في بنين عملية سلمية، هو قبول حكومة كريكو بالإعلان الذي خرج به المؤتمر أنه سيد نفسه. فبمجرد ما أن أعلن المؤتمر أنه أعلى سلطة لم تبد الحكومة مقاومتها لهذا الأمر. وهكذا تمكن ما يقدر عددهم بخمسمائة شخص من المدنيين من إقرار التوجه السياسي للبلاد، وإقامة مؤسسات حديثة للدولة، وإقامة حكومة جديدة.

كان الرئيس كريكو ما يزال محبوبًا من قبل العسكريين، وانطلاقًا من هذه الثقة لم يعارض سلطة المؤتمر الوطني، وكان هناك في المؤتمر من عارض إعلان المؤتمر نفسه باعتباره أعلى سلطة في البلاد بدعوى أن "الرئيس كريكو مازال يسيطر على المؤسسة العسكرية". وحتى بعد الإعلان كانت الأوضاع تبعث على القلق بالنسبة إليهم. ولم تأت أية اعتراضات من قبل الحكومة أو العسكريين، كما كان البعض يتخوف، وهكذا حظيت عملية التغيير الديمقراطي على فرصتها.

وفي مثل هذه الظروف اتخذ المؤتمر الوطني بعض الخطوات الحاسمة، وهي:

١. قام بتجميد العمل بالدستور الذي كان معمولاً به حتى تلك اللحظة
٢. قام بحل البرلمان
٣. سنَّ قانونًا لإجراء انتخابات تشارك فيها عدة أحزاب
٤. قام باختيار رئيس مؤقت للحكومة
٥. بالنسبة للرئيس كريكو، حتى لو قام المؤتمر بتجريده من كثير من صلاحياته، قرر المؤتمر إبقاءه رئيسًا للدولة إسميًّا.

وهناك نقطة أخرى هامة في هذا الشأن، وهي أن الرئيس كريكو لم يكن وحده الذي قدم تنازلاً لأن يصبح المؤتمر أعلى سلطة في البلاد، بل كانت هناك تنازلات قام المؤتمر أيضًا بتقديمها. كان المؤتمر قادرًا على تجريد الرئيس كريكو من كل سلطاته فورًا، لكن ذلك لم يحدث. فرغم أن كريكو فقد كل سلطاته، إلاّ أن المؤتمر سمح له بالبقاء في مكانه كرئيس للدولة، وكقائد للحكومة، حتى لو كان ذلك إسميًّا. ولم يكن ذلك التنازل فحسب، بل أصدر المؤتمر عفوًا للرئيس كريكو، حتى لا يحاسب على الجرائم التي يمكن أن يكون قد ارتكبها وهو في السلطة.

وهكذا دخلت البلاد في انتخابات رئاسية، ورشح الرئيس كريكو نفسه ضمن آخرين ليصبح رئيسًا للبلاد، إلاّ أنه خسر الانتخابات، وأصبح رئيس الحكومة المؤقتة سيغلو، رئيساً للبلاد. ودخل النظام السياسي في بنين مرحلة انتقالية تؤهله ليصبح نظامًا ديمقراطيًّا متعدد الأحزاب. وفي الانتخابات الرئاسية التي جرت بعد خمس سنوات من ذلك التاريخ رشح كريكو نفسه ليفوز فيها وليصبح رئيسًا للبلاد مرة أخرى.

٤-٢: بعض المؤتمرات الوطنية التي أعيقت مسيرتها

كما تمت الإشارة إليه سلفًا، ففي معظم الدول الأفريقية التي نفذت برامج أطلقت عليها "مؤتمرات"، لم تتم فيها عملية الانتقال، من نظم ديكتاتورية ذات حزب واحد إلى نظم ديمقراطية متعددة الأحزاب، بل تم تجيير نتائج تلك المؤتمرات من قبل قادة النظم الديكتاتورية، أو تم إفشالها بشكل من الأشكال. فعلى سبيل المثال يمكن ذكر كل من

غابون، ساحل العاج، النيجر، زائير، توغو كدول بدأ فيها أمر ما يشبه عملية انعقاد المؤتمرات الوطنية، إلاّ أنها فشلت.

ولكن في البعض من هذه البلدان يمكن القول إنه كانت هناك فقط محاولات لعقد مؤتمرات وطنية. أما بالنسبة لبقية البلدان، وقبل أن تنطلق عملية عقد المؤتمرات، تدخلت النظم الديكتاتورية للتحكم فيها واتخذت إجراءات سريعة بشأنها. فعلى سبيل المثال:

١. قبل أن تكون قوى المعارضة على استعداد دعت القيادة إلى عقد "مؤتمر وطني"، وتم تسييره بحيث تصبح نتائجه في صالح الأنظمة، ففي غابون مثلاً اتخذ الرئيس عمر بانغو هذا الأسلوب.
٢. وفي بعض البلدان قيل إن "إجراء التغييرات المطلوبة قد حدثت، وأنه ليست هناك حاجة إلى عقد مؤتمر وطني". فمثلاً في بوركينا فاسو، أجرى الرئيس كامبؤوري بعض الإصلاحات التي تقف حائلاً دون البدء في عقد المؤتمر، وقال "إن الإصلاحات المطلوبة تم إجراؤها الآن، وبالتالي ليست هناك حاجة إلى عقد مؤتمر وطني".
٣. أما في بعض البلدان تم تأجيل موعد عقد المؤتمر وتأخيره مرات عديدة، مما أثر سلبًا على معنويات قوى المعارضة، وبالتالي لم يعقد أي مؤتمر وطني. فمثلاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، زائير سابقًا، استخدم الديكتاتور موبوتو سيسي سيكو، الذي حكم البلاد لمدة طويلة، هذا الأسلوب. أنهك موبوتو قوى المعارضة في بلاده من خلال تأجيل موعد عقد المؤتمر الوطني تحت مبررات مختلفة، وقضى بهذا الشكل على أية فرصة لعقد المؤتمر. وعطل إمكانية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي من خلال

عقد مؤتمر وطني مستخدمًا هذا الأسلوب، وبقي في السلطة حتى آخر لحظة تم إخراجه فيها من بلاده عن طريق استخدام القوة.

٤. وفي البعض الآخر منها تم استخدام حيل مختلفة، فمثلاً من خلال إثارة شكوك حول أسلوب عقد المؤتمر الوطني تم إحهاضه. وأثناء إثارتهم لهذا الموضوع كانوا يستخدمون أساليب التخويف ضد الشعب بالقوة العسكرية التي كانت تحت سيطرتهم، والاستفادة من الدعم الخارجي الذي كانوا يحصلون عليه، واستغلال ضعف قوى المعارضة وأخطائها. وأفضل مثال على استخدام هذا الأسلوب هو ما فعله الديكتاتور إياديما الذي حكم توغو قرابة أربعين عامًا، وتوفي في عام ٢٠٠٣ بصورة مفاجئة. ويمكن الإقرار بأن ما تم في توغو هو ما يمكن أن يطلق عليه بحق تجربة فاشلة في عقد مؤتمر وطني. ومن المهم أن نوضح باختصار كيف تمت هذه المسألة. وهذه النقاط المتعلقة بعملية مؤتمر توغو وأسباب فشلها تستند إلى ما كتبه هيلبرون .

٤-٣. قضية المؤتمر الوطني في جمهورية توغو

هناك نقطة ينبغي ذكرها فيما يخص قضية توغو. ففي اجتماع الدول الفرانكفونية في عام ١٩٨١، كان الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران قد نبه إلى الموقف الذي اتخذه قبل عام في لابول فيما يتعلق بعلاقة التغيير الديمقراطي بسياسة التعاون الدولي لبلاده. فالموقف الجديد لفرنسا كان يتلخص في عدم تدخل فرنسا في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية،

وأن كل دولة من تلك الدول عليها أن تتعرف على طريقها أو أسلوبها أو السرعة المطلوبة في الإصلاح والتغيير السياسي.

هذا الموقف الجديد شجع أيضًا النظم الديكتاتورية للتحايل على الجهود التي كانت تبذل للتأكيد على التغيير من خلال عقد المؤتمرات الوطنية وإضعافها. واحد من هؤلاء الذين شجعهم هذا الموقف، هذا إذا كان أصلاً يحتاج إلى تشجيع، هو ديكتاتور توغو ناسينغبي أياديما.

بدأت جهود عقد المؤتمر الوطني في توغو في عام ١٩٩٠. فعندما ألحت قوى المعارضة على مطالبتها بعقد المؤتمر الوطني، أعلن أياديما موافقته المبدئية، ووقعت الحكومة والمعارضة على اتفاق لإجراء مؤتمر وطني شبيه بما جرى في بنين. وحتى من حيث التنظيم تم اختيار لجنة أطلق عليها اللجنة العليا للجمهورية بقيادة أحد رجال الدين المسيحي.

بدأت عملية عقد المؤتمر الوطني وشاركت فيه حكومة الديكتاتور أياديما من خلال ممثليها. وتم في ذلك المؤتمر مناقشة القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للبلاد، ليخرج في النهاية ببيان عام، وتحديد مرحلة انتقالية. كما تم التوصل إلى اتفاق تم بموجبه تعيين حكومة تقود مجلسًا تشريعيًّا لتلك المرحلة، وإصدار قرارات تحدد موعد وجدول الانتخابات والزمن الذي تستغرقه. إضافة إلى أن الاتفاق كان يتضمن نقطة خطيرة وحاسمة تعتبر الديكتاتور أياديما واحدًا من ضمانات استمرار البلاد ككيان مستقر. وعندما حدث كل ذلك لم تكن هناك عملية مصالحة وطنية قد جرت، وهذا النقص كان واحدًا من العوامل التي جعلت المؤتمر الذي عقد في توغو يختلف عما جرى في بنين.

أعلن المؤتمر في نهاية المطاف سيادته، وعند إعلان هذا الأمر غادر ممثلو النظام الحاكم من المشاركين في المؤتمر المكان.

والرئيس إيباديما، حتى لو قبل المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ، إلاّ أنه لم يكن يتوقع أن يسعى المؤتمر إلى تجريده من سلطاته، فوضع عراقيل كبيرة أمام المؤتمر، وذلك برفضه له وإعاقته لسير أعمال المؤتمر وإثارة قضايا تتعلق بأسلوب انعقاده، وهكذا استمر في سلطته بعد أن أجهض جهود المؤتمر.

وكانت العوامل التي ساعدت إيباديما على إعاقة التغييرات السياسية والاستمرار في القبض على سلطته كثيرة، ويمكن ذكر النقاط التالية كأهم نقاط في هذا الشأن:

أ) كان هناك تنظيمًا سياسيًّا تابعًا للرئيس إيباديما، الأمر الذي كانت قوى المعارضة تفتقده، وهذا ما ساعد إيباديما سواء من خلال المال، أو العمل الدعائي، أو أساليب أخرى كثيرة.

ب) كانت سيطرة إيباديما على المؤسسة العسكرية في البلاد قوية، وباعتبار أن القوات المسلحة بكاملها كانت تقف إلى جانبه، لم يكن هناك بالإمكان تنفيذ أي تغيير أو إصلاح لم يوافق عليه هو. بمعنى آخر أن قوى المعارضة لم تكن تمتلك القوة العسكرية التي تساعدها على تنفيذ قرارات المؤتمر.

ج) كان أحد العوامل التي ساعدت إيباديما بقوة ضعف وقصور قوى المعارضة، حيث كان نقاط ضعف المعارضة كبيرة وواضحة، والبعض من أوجه قصور المعارضة كانت الأمور التالية:

١. كان هدف القوى السياسية التي تسعى إلى التغيير وليس إلى الإصلاح إزالة إيابيما من سلطته، والسيطرة على زمام الأمور. وكان هدفهم يقتصر على هذه الجزئية الضيقة، بحيث لم يكن لديهم أي طرح أو تطلع يحظى بتأييد وطني وجماهيري واسع النطاق.

٢. لم يكن لقوى المعارضة تنظيم قوى موحد، إضافة إلى وجود تنافس داخلي بينهم.

٣. كانت قوى المعارضة تعاني من قصور في تجربتها السياسية، وانطلاقًا من ذلك كان من الطبيعي أن ترتكب المعارضة أخطاء معينة، وهذا ما حدث بالفعل.

كان الديكتاتور إيابيما يدرك تمامًا نقاط ضعف المعارضة ومشكلاتها، واستفاد من هذه النقاط واستغلها استغلالاً كبيرًا. فمثلاً عندما وافق لقوى المعارضة بعقد المؤتمر الوطني، كان يعرف الخلافات التي كانت تدب في داخلها، وأنها عاجزة عن إتمامه، إضافة إلى وجود القوة العسكرية في يده. فحتى لو تمكنت قوى المعارضة من تمرير قرارات باسم المؤتمر الوطني، كان إيابيما يعرف أنهم لن يصلوا إلى أية نتيجة. وبالفعل تم عقد المؤتمر، ففي الوقت الذي كان ينادي فيه البعض بمعاقبة إيابيما ومعاونيه، كان العسكريون في البلاد يقومون ببث أجواء التخويف على المؤتمر، لكن بعض المعارضين لم يكونوا يدركون بدقة حجم المخاطر التي تعرضوا لها.

وباعتبار أن المصالحة كانت تنقص هذا المؤتمر، بمعنى أنه لم تتم فيه إجراء أية مصالحة، كانت نتائج هذا الأمر صعبة. فمثلاً أعلن المؤتمر الوطني أنه أعلى سلطة في البلاد، دون أن يقوم بتمهيد الأرضية المطلوبة ووضع ضمانات لحمايتها. ولم يكتف المؤتمر بذلك بل هدّد بمعاقبة

كل أولئك الذين ارتكبوا جرائم في العهد السابق. وعندما حدث ذلك أعلن إيابديما عدم اعترافه بالمؤتمر الوطني كأعلى سلطة في البلاد، وقام بالتالي بمعارضة نتائجه.

وفي نهاية المطاف، حتى لو أن إيابديما التقى برئيس الحكومة والمجلس الأعلى اللذين تم انتخابها من المؤتمر وفتح الحوار معهما، تم إعاقة عملية الانتقال إلى الديموقراطية بوضع عراقيل أمامها، باعتبار أن المؤتمر لم تكن لديه أية إمكانية أو دعم عسكري. وفي النهاية اتَّجه المعارضون في توغو نحو الخارج بحكم إثارتهم للمشاكل دون أية فائدة، وبقي إيابديما في السلطة حتى آخر يوم في حياته.

واضعين في الاعتبار واقع قوى المعارضة الإرترية اليوم، فإنها بحاجة إلى فهم أوجه القصور التي أدت إلى فشل المعارضة في توجو بشيء من التفصيل.

٤-٤. أخطاء ونواقص قوى المعارضة في توغو

ذكر بعض المراقبين أن المعارضة ارتكبت أخطاء كبيرة، فالباحث هيلبرون ذكر بعض الاخطاء من بينها (هيلبرون الصفحات ٢٣٦-٢٣٧):

١. لم تتفق قوى المعارضة الرئيسية الداعية إلى التغيير فيما بينها قبل دخولها إلى المؤتمر، وبالتالي لم تكن هذه القوى نفسها متفقة على النتائج المرجوة من المؤتمر بحكم عدم وجود اتفاق أو توقّع مشترك لها.

٢. لم يكن هناك أي تعاون بين مختلف المجموعات الداعية إلى التغيير. وكان زعيم كل مجموعة من هذه الجاميع المختلفة يسعى لأن يصبح هو شخصيًّا رئيسًا للبلاد.

٣. كان المعارضون مختلفون في الأهداف، فبينما كان البعض يهدف إلى إجراء إصلاحات في النظام السياسي القائم، كان البعض الآخر يتمنى أن يزيح الديكتاتور إياديما ليحل هو محله. وهذا كان واحدًا من الخلافات الكبيرة التي تعيق عمل المعارضة.

٤. أولئك الداعون إلى إزالة إياديما من المعارضين، لم يكونوا قد تنبهوا بما فيه الكفاية إلى أن برنامج أو فكرة إزالة أياديما تمس أيضًا كل أولئك الذين أحاطوا بالنظام السياسي أو الذين ارتبطوا به بقوة بأي صورة من الصور.

٥. بعض المعارضين كانوا متطرفين للغاية، بحيث لم يضعوا في الحسبان الأوضاع القائمة وميزان القوى بين مختلف أطراف المعادلة، وكانت لديهم آراء لا تعود على أصحابها إلاّ بالضرر. هؤلاء المعارضون كانوا يثيرون قضية محاكمة إياديما وأعوانه. وفي مثل هذه الأجواء من التخويف تم إعلان أن " المؤتمر الوطني أعلى سلطة في البلاد، وأن دستور عام ١٩٨٠ تم تعليقه".وعندما حدث ذلك، قاطع إياديما وغيره المؤتمر الوطني بدعوى أنه تمت الهيمنة عليه من قبل العناصر المتطرفة التي تسعى إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضدهم. بعد ذلك أعلن ممثلو الحكومة في المؤتمر رفضهم اعتبار المؤتمر أعلى سلطة في البلاد. كما صرّح إياديما علنًا رفضه لأي قرار من قرارات المؤتمر، واستمر في تعطيل قراراته بما لديه من قوة وسيطرة.

٦. ربما نتيجة نقص في النضج والتجربة، كان تقييم المعارضين لبعض القرارات التي اتخذوها فيها شيء من المبالغة وخاطئة. فمثلاً عندما أعلنوا اعتبار المؤتمر أعلى سلطة

في البلاد، أحسوا وكأنهم قد قاموا بالفعل بقلب الحكومة. كانوا بعيدين عن الواقع، وهذا بدوره قادهم إلى نتائج ضارّة.

٧. وباعتبارهم كانوا بعيدين عن الواقع، كان تقييمهم لأوضاع إيابما وإمكانياته دون المستوى المطلوب، واتفق إيابما معهم بصورة توحي وكأنه ضعيف ولا يستطيع القيام بأية خطوة. إلا أنه في النهاية أتضح لهم بصورة فظيعة أن القوة العسكرية كانت فعلاً تحت هيمنة إيابما، وتمخضت عن ذلك عواقب وخيمة.

وبالتالي عند النظر إلى مشكلة توغو، رغم أن الأسباب التي أدّت إلى انهيار المؤتمر الوطني فيها كانت كثيرة، إلاّ أن هاتين النقطتين تشكلان أهم نقطتين. ورغم أننا كنا قد تعرّضنا لهما في السابق، إلاّ أنّه يبدو مجديًا التركيز عليهما.

١. مشاركة الديكتاتور إيابما: عندما شارك إيابما من خلال ممثليه وبتأثيره على برنامج وأسلوب وسير المؤتمر، استطاع أن يدافع عن سلطته بحيث لا تتحول العملية تدريجيًّا إلى إجراءات لنـــزع السلطة عنه.

٢. سيطرة إيابما على القوة العسكرية: أضرّ استمرار سيطرة إيابما على القوة العسكرية ضررًا كبيرًا بالمؤتمر. وباعتبار أن عصا السلطة كانت تحت سيطرته ممثلة في الجيش، والشرطة، والسجون، فمهما قرّر المؤتمر من قرارات لم يكن قادرًا على ترجمتها عمليًّا بأيّة صورة كانت. وإستنادًا إلى هذه القوة تمكن إيابما في النهاية من إفشال المؤتمر وتخويف المشاركين فيه.

تمّ في توغو إجهاض المؤتمر الوطني تمامًا، إلاّ أنه لا يمكن القول بأن المؤتمر لم تكن له أية فائدة، بل كانت له فوائد. فمثلاً، رئيس الوزراء الذي تم اختياره من المؤتمر استمر في سلطته (رغم أنه خضع لسلطة إياديما). وأصبح عدد كبيرٌ من الذين كانوا ينتمون لقوى المعارضة أعضاء في المجلس النيابي، لذا فقد إضطر إياديما للعمل جزئيًّا مع بعض معارضيه.

٥- ملاحظات:

هناك جملة من الدروس يمكن الاستفادة منها بشأن التجارب الأفريقية التي تم التطرق إليها سابقًا. وما يهمنا في هذا الشأن أكثر هي تلك النقاط العامة التي تستند فيما كتبه لوند وسانتيسو.

فالمؤتمر الوطني لا يكون انعقاده سهلاً في كل الأحوال، بل يتم فقط عندما يستوفي العوامل الأساسية أو المطلوبة. والعاملان الأساسيان، كما تمّ التطرق إليه سابقاً، هما ضعف النظام الديكتاتوري وتعاون القوى الخارجية مع القوى الساعية داخليًّا نحو التغيير.

١. الشروط المسبقة والمتعلقة بانعقاد المؤتمر الوطني داخل البلاد: لانعقاد مثل هذا المؤتمر داخل البلاد يحتاج الأمر إلى أجواء سياسية مساعدة. والسبب في ذلك يعود إلى أن القوى الحية المختلفة في بلد معين يجب أن تتوفر لها الأوضاع التي تسمح لها بإسماع صوتها والنضال من أجل بلورة مواقفها. وهذا يعني تحديدًا أن تكون هناك أحزاب سياسية مختلفة يسمح لها بالوجود وفقًا للقانون. إلاّ أن وجود الأحزاب ليس كافيًا في حد ذاته، بل يجب الاعتراف بحق الناس في التجمع والتعبير عن

الرأي واحترامه. بالإضافة إلى أن الصحف ووسائل الإعلام الأخرى يجب أن تكون قادرة على التحرك وتقديم المعلومات والآراء بحرية، وكذلك القبول بالآراء المخالفة ونشرها.

٢. المشاركون:

ينبغي أن يكون المؤتمر الوطني جامعًا لكل القوى الحية داخل البلاد، بحيث يتيح المشاركة الحقة للجميع. وبكلمات أكثر دقة، بخصوص القوى الحية، أي المشاركون، وكما سبقت الإشارة إليه، حتى ولو اختلفت الظروف من مكان لآخر، يتم في أغلب الأحوال ذكر المجموعات التالية:

- ممثلو التجمعات السياسية، والاجتماعية، والمهنية، والدينية الرئيسية.
- المثقفون، وقادة الإدارات الإقليمية، والمؤسسات غير الحكومية، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية، والإتحادات العمّالية، ومانحو المساعدات الأجانب، والمراقبون الدوليون، (في مثل هذه الظروف التي تمر بها إرتريا دول الجوار أيضًا).

٣. مشاركة الحكومة:

هناك درس هام يمكن الاستفادة منه فيما يخص هذا الموضوع. فالنظام أو القائد الديكتاتوري يمكن أن يشارك في المؤتمر في ظل ظروف معينة فقط، وذلك دون أن يتمكن من إعاقة عملية التغيير. يجب أن يكون النظام ضعيفًا للغاية، وفاقدًا لتأييد الشعب له واهتمامهم به، وأن يكون موافقًا على اعتبار المؤتمر سلطة عليا بصورة فعلية. كما يجب أن تكون هناك داخل البلد أجواء سياسية تؤكد على أهمية الحقوق الديموقراطية وممارستها

فعليًّا. وعلى المستوى الخارجي يجب أن تكون الحكومات الأخرى والمؤسسات و المصادر الدولية قد رفضت تقديم أية مساعدات له. بمعنى آخر، يجب أن تكون الحكومة غير قادرة على ممارسة ضغوطها، وأن يكون النظام السياسي قد قبل بالهزيمة أو بعدم قبول الشعب له. وإما أن يكون النظام، دون أن يمارس أية ضغوط أو إكراه، مؤمنًا بأنه يستطيع أن يقارع الحجة بالحجة، وأن يكون قادرًا على القبول بنتائج المؤتمر، حتى يتمكن من المشاركة فيه.

٤. قدرات قوى المعارضة:

هناك نقطة لها علاقة وثيقة بمشاركة الحكومة في المؤتمر الوطني تتعلق بقوى المعارضة أيضًا. فقوى المعارضة، أو بالأحرى القياديون فيها، ينبغي عليهم أن يكونوا ناضجين بما يكفي، وأن يتحلوا بمقدرات في الأساليب النضالية، وأن يكونوا مدركين للأوضاع بجدارة والتعامل معها بحذر، وأن يكونوا متفاهمين ومتعاونين فيما بينهم، ما يجعل الديكتاتور غير قادر على التفريق بينهم وزرع الخلاف والضعف في داخلهم.

٥. سيادة المؤتمر:

يجب أن يكون المؤتمر الوطني أعلى سلطة، فإذا تمّ عقد المؤتمر داخل البلاد، على المؤتمر أن يعلن عن نفسه كأعلى سلطة إنطلاقًا من فهم صحيح للأوضاع، وأن يختار لحظة إعلان قراراته الوقت المناسب الذي تستطيع أن تنفذ فيه. ذلك يعني أنه وقبل إعلان المؤتمر كأعلى سلطة ، يجب توفير الظروف المناسبة لذلك، حتى لا يتصدى له الديكتاتور ويقوم بإفشاله.

٦. الجهة المنظمة أو التحضيرية:

حتى تصبح عملية عقد المؤتمر الوطني ناضجة ينبغي أن تكون الجهة القائمة بالإعداد له مستقلة من ضغوط النظام الديكتاتوري القائم. شريطة أن تكون الحكومة قد قبلت بأن يعتبر المؤتمر أعلى سلطة، وهنا يمكن القول إنه لا توجد أية مبررات لا يتمثل فيها النظام في المؤتمر في الحدود المعقولة. وعلى كل حال يلعب ممثلو قوى المعارضة دورًا حاسمًا في جهة التحضير، ثم يأتي ممثلو قوى المجتمع الدولي في المرتبة الثانية.

وتلعب العناصر التي تعتبر محايدة دورًا كبيرًا في مسيرة المؤتمر الوطني، فمثلاً في المؤتمر الوطني الذي عقد في بنين، وكما سبق ذكره، قام رجل دين مسيحي والذي اعتبرته الأطراف المشاركة كلها محايدًا، برئاسة المؤتمر وقيادة أعماله وتسييرها.

٧. التحضير لجدول أعمال المؤتمر:

يجب طرح جدول أعمال المؤتمر فور افتتاحه. ويجب أن تكون واضحة لجميع المشاركين القضايا التي سوف يتم مناقشتها، والأهداف التي يرجى بلوغها، ثم تتم موافقة المشاركين على جدول الأعمال.

٨. تمويل المؤتمر الوطني:

تعتبر المؤتمرات الوطنية عملاً مكلفاً للغاية ، فمن أين تأتي إذًا الأموال المطلوبة لذلك؟ يقتضي الواجب أن يتحمل كل بلد بنفسه تلك المسؤولية وأن يدفع التكاليف. وأثناء التحضير للمؤتمر، بمعنى الأموال المطلوبة قبل بدء المؤتمر، ثم التكاليف التي تأتي أثناء انعقاده من مواصلات، وسكن وغيرها، ينبغي أن يتحملها كل بلد بنفسه. لكن وفي أغلب

الأحوال تكون البلاد التي تعرضت للأزمات والفقر غير قادرة على تحمل تلك التكاليف. لذا غالبًا ما يكون في غاية الأهمية تلقي مساعدات مالية من المانحين الأجانب تساعد على إكمال المهام المطلوبة بدءًا من التحضير للمؤتمر وحتى إتمام انعقاده ثم متابعة تنفيذ قراراته.

٩. الوقت الذي يستغرقه المؤتمر:

تختلف المدة التي يستغرقها المؤتمر الوطني إذا كان المؤتمر الوطني ناجحًا. وحتى المؤتمرات غير الناجحة أو الفاشلة تختلف في المدة التي تستغرقها. فمثلاً تمكن موبوتو سيسي سيكو من تأجيل المؤتمر لسنوات طويلة تحت مبررات مختلفة، لذا انتهت العملية دون أية نتائج. وفي بعض الحالات، في الغابون مثلاً، تمكن الديكتاتور من الإستمرار في السلطة بدعوته إلى مؤتمر وطني عاجل وإنهاء الأمور بسرعة في وقت قصير، قبل أن تتمكن المعارضة من التهيؤ له، قائلاً إنه "قد تمّ عقد مؤتمر وطني ".

وحتى في المؤتمرات الوطنية الحقيقية، تختلف المدة التي يستغرقها المؤتمر حسب البلد أو الظروف التي يعقد فيها. وفي معظم الحالات تقريبًا تستغرق عملية التحضير للمؤتمر مدّة طويلة. أمّا المؤتمر نفسه، حتى لو اختلفت ظروف انعقاده، يستغرق مدّة أقلّ. فمثلاً في بنين استغرق المؤتمر تسعة أيام، أما في الكونغو برازافيل فقد استغرق انعقاده ثلاثة أشهر. وأمّا في جنوب أفريقيا، ونسبة للأوضاع المعقدة، كان أحيانًا ينقطع، ليستغرق عامين تقريبًا. كان الهدف من ذلك بلوغ الإجماع الوطني في كل النقاط المطروحة، لذا كان ينبغي ألاّ يكون هناك استعجال وتهور في الأمور بل بتسريع الخطى قدر الإمكان في استكمال إجراءاته بالطرق السليمة.

وباعتبار أن هذه هي النقاط التي يمكن استخلاصها عمومًا، إلا أن التفاصيل أو الدلالات الواضحة لمثل تلك الملاحظات النهائية تختلف من ظرف لآخر. فمثلاً قيل إن المؤتمر الوطني يجب أن يكون جامعًا، أو أن تتمثل فيه كافة القوى الوطنية الحية.

أمّا ماهية هذه القوى فغالبًا أو في معظم الأحوال تقريبًا تتحدد حسب الظروف التي يعيشها كل بلد.

في السنوات القليلة الماضية مثلاً، بدأت عملية عقد "مؤتمر مصالحة وطنية" للصوماليين، واستمرّت الاجتماعات لهذا الغرض. وفي المؤتمر الأخير الذي عقد في نيروبي تمّ اختيار رئيس للدولة. وكان الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر الوطني استعادة وحدة الصومال وسيادتها وتكاملها أو لتجديد تلك المفاهيم أو المصادقة عليها.

وهذا يعني أن القضية كانت تتعلق بموضوع الشرعية الجغرافية، لذا كانت المهمة الرئيسية لذلك المؤتمر أن تجتمع كافة المجموعات العرقية الصومالية لتأكيد انتمائها للوطن وإعلان ذلك رسميًّا. وفيما يخص وضع البلاد كان الهدف من المؤتمر أيضًا الوصول إلى اتفاق عام على الأسس السياسية والإدارية في الصومال.

وهذا الهدف الأساسي المتعلق بالشرعية الجغرافية كان يتحكم في قضية ماهية الأطراف المشاركة في المؤتمر الوطني. وباعتبار أن البلد منقسمة على نفسها على أسس إثنية، كان ذلك يعني أن يتم تمثيل هذه المجموعات الإثنية (بالقدر المستطاع)، في المؤتمر الوطني هذا، بالإضافة إلى المجموعات التي يتمّ تمثيلها عادة في مثل هذه المؤتمرات كالأكاديميين، والقيادات الدينية، والتجار، والمؤسسات غير الحكومية، والنساء وغيرهم. وهناك نقطة لا

بدّ من الإشارة إليها في هذا الخصوص، وهي أنّه حتى منظمات المجتمع المدني كانت هي أيضًا متأثرة بالتكوين الإثني في تركيبتها.

هذه التجربة الصومالية بخصوص مؤتمر المصالحة الوطنية، فيها جوانب يمكننا نحن الإرتريين أن نتعلم أو أن نستفيد من بعض جوانبها.

٦- المؤتمر الوطني في إرتريا:

في هذه المرحلة ، يصبح عقد مؤتمر وطني في إرتريا ضرورة من أجل تحقيق أهداف مختلفة. فالعديد من الأهداف التي جاء ذكرها آنفًا، أي تلك التي تخص البلدان الإفريقية المتحدثة بالفرنسية والصومال، تصبح ذات أهمية أيضًا بالنسبة لإرتريا. وبعبارة أخرى فإن المؤتمر الوطني يساعد في التحول من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي ويسهم في إرساء تقاليد التسامح والحوار السياسي، وفي علاج ما ترسب من المرارت السياسية، وكذلك من أجل إعادة تأكيد وترسيخ الشرعية الجغرافية. وفيما بعد، سنتناول بإسهاب بعضًا من هذه الأهداف.

فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني ليس ثمة ما يمكن أن يشكل مرجعية لنا بشأنه في تاريخنا القديم. ونعني هنا بالمؤتمر، ذلك الذي يعقد على مستوى الوطن. أما فيما عدا ذلك فقد كانت هناك، لدى مختلف المجموعات القومية الإرترية قوانين وأعراف لتنظيم حياة مجتمعاتها. كما كانت مختلف الأقاليم والمحافظات والمجموعات القومية تعقد المؤتمرات حتى تسن النظم التي تسيِّر بها حياة مجتمعاتها. ولكن لم يكن هناك مؤتمر على مستوى الوطن كله، يمكن أن

يكون مرجعية لنا في هذا الوقت، فيما عدا مؤتمر "بيت جرجيس" الذي لم يكتمل ومؤتمر السلام الذي عقد في سينما "إمبيرو" في العاصمة أسمرا، بعد صدور قرار الأمم المتحدة بشأن مستقبل إرتريا.

يختلف المجتمع الإرتري – فيما يخص تجربة المؤتمر الوطني – عن المجتمعات الأفريقية التي تتحدث الفرنسية. فكما لاحظنا آنفًا، فإن التقاليد السياسية الفرنسية، لها تأثيرها ولو بشكل هلامي على البلدان الفرانكفونية. فعلى الأقل، تكون الفئات الاجتماعية المستنيرة قد سمعت عن مفهوم المؤتمر الوطني أو الاجتماعات الجماهيرية. أما في إرتريا فلا نملك – فيما يخص هذا الأمر – أي تأثير أجنبي نستفيد منه على المستوى الإرتري. فالدولة الأجنبية التي كانت تستعمرنا، والتي وحدت إرتريا كوحدة سياسية – جغرافية، بتجميع أجزائها ليس لها تاريخ شبيه بتاريخ فرنسا، وليس هناك مفهوم أو حدث يشابه المؤتمر الوطني في تاريخ الدولة الأوروبية التي استعمرتنا حتى نقول أنه ترك أثره فينا ولو على أقل مستوى.

بيد أننا حينما نذكر هذا، لا يعني أن مفهوم المؤتمر الوطني الذي مصدره التاريخ الفرنسي يجب أن يظل غريبًا عنا. فعلى الرغم من أن تجربة فرنسا لم تصل إلينا مباشرة عن طريق العلاقة الاستعمارية، إلا أننا نستطيع أن نشير إليها ونستفيد منها.

وكما أشرنا آنفًا ، فلا يعني ذلك أنه لم تكن هناك اجتماعات جماهيرية التي تم فيها سن القوانين والنظم على مستوى الأقاليم والمحافظات والمجموعات القومية. إن أقاليمنا ومحافظاتنا في المرتفعات وغيرها من المجموعات القومية لديها أعراف يطلق قانون "إندا أبا – القوانين الأهلية". نلاحظ أنه لدى كل المجتمعات التي لها تقاليد الكتابة كانت تسن

قوانينها ونظمها عن طريق الموافقة الجماعية عليه من خلال " ممثلين من نفس السلالة " أو "الخط الأبوي" أو "القبيلة" أو القرية أو المحافظة. وكان عند بعضها يطلق على مثل هذا الاجتماع "مؤتمر". مثلاً فإن الاجتماع الذي عُقد في عام ١٩٠١ من أجل كتابة أو تدوين نظام " هبتي سلوس جبري كرستوس" أطلق عليه "مؤتمر شيوخ دقي تشيم"، وقد ذكر ذلك في المقدمة. وفي نظام "أدقنـــا تقلبا" أطلق عليه أيضًا مؤتمر.

وكان الممثلون في المؤتمر من المعروفين بكفاءتهم وحكمتهم. ويطلق عليهم في بعض القوانين شيوخ وحكماء لدى "أدكمي ملقا" أو "العقلاء وذوو المعرفة" في "لوقو تشوا" أو "حكماء ومتعلمون" أو شيوخ في "قوانين هبتي سلوس جري كرستوس".

ويبدو أنه كان ثمة حضور هام في تلك المؤتمرات للزعامات الدينية. فمثلاً تمت الإشارة في نظام " لوقو تشوا " بأن الكهنة كانوا يُختارون للمشاركة في المؤتمر، وكانت مقدمات القوانين تبدأ بالدعاء ، بل أنه ذكر في بعضها بأن العملية الرئيسية (أي المؤتمرات) كانت مصحوبة بالدعوات والصلوات، أي أنها كانت نشاطًا روحيًّا. فمثلاً مقدمة قانون "أدكمي ملقا" تذكر أن المجتمعين كانوا يجددون القانون وهم يتناولون خبزًا ناشفًا ويشربون الماء فقط ويستظلون بشجرة "مومونا" ويسألون الله أن يفتح عليهم. (أدكمي ملقا – المقدمة ص. ١)

وكانت المناقشات في المؤتمرات تستغرق وقتًا طويلاً. فمثلاً تشير مقدمة قانون "أدكمي ملقا" بأن الاجتماعات كانت تستمر لأسبوع أو أسبوعين.

وفي مجتمعات البلين والمنسع مثلاً، قد جرت اجتماعات شبيهة، وكانت النظم تسجَّل وتُجدَّد، وقد دون النظام واستخدم كمرجع. ففي المنسع يطلق عليه "كلئي منسع – فتح

محاري". والبلين أيضاً (بيت طرقي وبيت طوقي) لديهم نظمهم. وكما كتب ألبرتو بوليرا فيما يتعلق بـــ "بيت طرقي " فقد عقدوا اجتماعهم في موقع يطلق مقارح فأطلق عليه "فتح مقارح" وتعني "قانون مقارح". فهناك نظام قائم على أساس "مجموعة من التعليمات". ولا تختلف قوانين "بيت طوقي" كثيرًا عن قوانين "بيت طرقي" إلا في بعض التغييرات التي ليست لها أهمية كبيرة. ولكن وكما يذكر بوليرا فقوانين الشريعة "لديهم أكثر رسوخاً". (بوليرا ص. ١٦٩-١٧٠). وثمة تواريخ وشواهد تشير بأن التجمعات القومية الأخرى كانت لديها تجارب شبيهة من حيث المحتوى في سن مثل هذه التشريعات.

وتشير النقاط المذكورة أنه كانت هناك مؤتمرات أوشبه مؤتمرات عقدت بالمستويات دون الوطنية. أما على المستوى الوطني كانت هناك تجارب في تاريخنا القريب مما يمكن اعتبارها من حيث الروح والمحتوى مؤتمرات وطنية. وهذه كما ذكرنا آنفًا هو الاجتماع الذي تم عقده في عام ١٩٤٦ والمعروف بـــ "مؤتمر بيت جرجيس" ومؤتمر السلام في سينما "إمبيرو" الذي عقد بعد صدور قرار الأمم المتحدة في نهاية ديسمبر ١٩٥٠.

٦-١. "مؤتمر بيت جرجيس"

انتصرت القوات البريطانية وحلفاؤها على القوات الإيطالية في ما سميت بمعركة شرق أفريقيا في الحرب العالمية الثانية. وكانت نتيجة ذلك وقوع إرتريا تحت الإدارة العسكرية البريطانية. ومنذ ذلك الحين، دخلت إثيوبيا وبريطانيا وغيرهما من الدول في صراع حول مسألة لمن يمكن أن تؤول إرتريا! وشرع الإرتريون كذلك في مزاولة النشاط السياسي لتقرير مستقبل بلادهم وذلك بعد انتظموا في شكل من أشكال العمل السياسي.

وقد تأكد تقريبًا أن إرتريا ستتحرر من الاستعمار الأجنبي بعد موافقة إيطاليا على الامتناع عن المطالبة بعودة مستعمراتها إليها في مؤتمر السلام الذي عقد في باريس في فبراير ١٩٤٧. وفي الحقيقة فقد كانت ثمة تكهنات بمثل هذا التطور في الشهور التي سبقت المؤتمر. وبالتزامن مع ذلك كانت هناك داخل إرتريا أيضًا صراعات سياسية ممهورة بالدماء.

وكان لممثل الحكومة الإثيوبية في أسمرا دورٌ كبير في إثارة وتمويل تلك الصراعات. كما لم يتخلف الإنجليز عن تصعيدها. ففي عام ١٩٤٦ كانت الإدارة العسكرية البريطانية تقوم بالترويج لخطة تقضي بتقسيم إرتريا إلى مرتفعات ومنخفضات، حيث يلحق جزء بإثيوبيا والجزء الآخر بالسودان، مستخدمة في سبيل تحقيق ذلك الدين وغيره من المسائل ما تحت الوطنية، لإثارة الانقسامات بين الإرتريين. (لونجريج ص. ١٦٨، ١٩٧٥).

في ذلك الحين كان الآباء منقسمين حول مصير إرتريا. وكانت الأحزاب الرئيسية: حزب واحد يدعو للوحدة مع إثيوبيا، وأحزاب أخرى تؤمن كل واحدة منها بطريقتها بأن إرتريا يجب أن تكون في النهاية بلدًا مستقلاً. ومنذ البداية ولكون فكرة الشرعية الجغرافية لإرتريا كانت ضعيفة، شكل ذلك في تلك الأجواء السياسية تحديًا كبيرًا لها.

وكان واضحًا للكثير من السياسيين الإرتريين أن هذين الموقفين المتباينين يمكن أن يؤديا إلى تقسيم البلاد. لذا فإن قادة يتحلون بالوعي من أمثال فيتوراري جبري مسقل ولدو، بلاتا عمر قاضي، السيد ولدآب ولدي ماريام، الشيخ إبراهيم سلطان، الشيخ عبدالقادر كبيري، والذين كانوا ينتمون لأحزاب مختلفة، كانوا يبذلون جهودًا لإيجاد حل وسط يتفق

عليه الجميع. إذًا في الوقت الذي كان يجري فيه البحث عن هذا الحل الوسط جاءت فكرة عقد "مؤتمر بيت جرجيس".

ولكن هناك مسألة يجب أن ننتبه إليها بشدة، وهي أن أكثر ما كان يشغل بال السياسيين الإرتريين في ذلك الحين هو تأكيد وضمان استمرار وحدة إرتريا. وفي سبيل ذلك بذل الإرتريون جهودًا كبيرة. ويبدو أن رأي السياسيين الإرتريين في ذلك الحين كان : أن أي قرار وحتى يتحول إلى حلٍّ يجب أن يكون قد تشاور حوله الإرتريون وأجمعوا إليه. وكما ذكر "" فإن السيد ولدآب ولدي ماريام "طالب أولاً وقبل كل شيء بوحدة الإرتريين مهما كان خيارهم" (ألم سجد ص. ١٧٦). بناءً على هذه الروح إذاً كان كبار السياسيين الإرتريين في طريقهم لتحقيق التفاهم فيما بينهم. فمثلاً أولئك القادة الذين كانوا يطالبون بالوحدة غير المشروطة مع إثيوبيا كانوا يقولون إن الوحدة يجب أن تتم بأسلوب يحرص على خصوصية إرتريا وكل الحقوق الخاصة بإرتريا وشعبها. (ألم سجد ص. ١٧٧).

وفي الوقت الذي كان تجري فيه حملة مكثفة لتقسيم إرتريا، فإن قيادات تنتمي لأحزاب مختلفة، مثل جبري مسقل ولدو، وولدآب ولدي ماريام، توصلت إلى اتفاق عقلاني ومسؤول. وقد أصبح الرأي الذي ينادي بضرورة التوصل إلى حلٍّ وسط من أجل الحفاظ على وحدة إرتريا، يجد قبولاً لديهم. ولكن كيف كان هذا الحل الوسط ؟ كان الحل: كل من الطرفين الذين يطالبون بالاستقلال الكامل بعد وصاية إنجليزية، وأولئك الذين كانوا ينادون بالوحدة الفورية مع إثيوبيا، أن يتخلى كل منهما عن موقفه ويقبلا بعلاقة مشروطة مع إثيوبيا على أساس اتفاق ذي ضمانات. ولكن ماذا كان يعنى هذا ؟ كان يعني أن ترتبط إرتريا بعلاقة ما مع إثيوبيا بشرط أن تتمتع باستقلالها الداخلي. وبعبارة أخرى أن

تكون بلدًا تمارس فيه كل الحقوق السياسية والمدنية المعروفة في البلدان الغربية المتقدمة، مثل حرية التنظيم والصحافة والعقيدة والخصوصية والتنقل وغيرها من الحقوق.

كانت هذه الضمانات المذكورة ضرورية لكل الإرتريين. إلاّ أنه نسبة لكون الحكومة الإمبراطورية الإثيوبية في ذلك الحين لم تكن حكومة علمانية، فمثل تلك الضمانات كانت لها ضرورة أكبر وأهم لشعبنا المسلم في المنخفضات. إذاً، فإن ضمان وحدة إرتريا وشعبها، في حالة اقترانها بإثيوبيا، لا يمكن أن يكون إلا ما ورد ذكره، أي التمتع بحرية داخلية وإيجاد نظام ديمقراطي. وبعبارة أخرى يمكن أن يقال إنه كان من المنتظر أن يكون الحكم الذاتي والضمانات الديمقراطية أساسًا وحاميًا للشرعية الجغرافية.

يبدو أن السياسيين الإرتريين في ذلك الحين، كانوا على ثقة بأن الشعب يستطيع عبر الحوار التوصل إلى حل مفيد للوطن. وحينما كانوا يتحدثون عن الشعب لم يكونوا يعنون أكابر القوم وحكماءهم من زعماء ومتعلمين والزعامات الدينية فحسب، بل كانوا يعنون أيضًا المواطن العادي كما يتضح عند الإطلاع على ما صرح به بعضهم.

وفي الوقت الذي كان الزعماء السياسيون بدءوا فيه حوارًا بناءً في سبيل الحفاظ على وحدة الوطن، عندها جرى الحديث عن عقد مؤتمر "بيت جرجيس". فمنطلق فكرة المؤتمر إذًا، كانت هي تلك الروح البناءة والوحدوية التي أشرنا إليها.

عُقد مؤتمر "بيت جرجيس" على مرحلتين. المرحلة الأولى كان اجتماعًا ضم القيادات الأساسية والقائمة على تنظيم المؤتمر. وكان هدف الاجتماع الاتفاق حول المواضيع التي ستناقش في المؤتمر. وباختصار كان اجتماعًا للهيئة المكلفة بتحديد أجندة المؤتمر. وقد أنهى

الاجتماع أعماله بنجاح في ١٦ نوفمبر ١٩٤٦، حيث تقرر أن يعقد المؤتمر – أي المرحلة الثانية منه – في ٢٤ نوفمبر ١٩٤٦.

عشية انعقاد المؤتمر عقد حزب الوحدة اجتماعًا طارئًا اشترك فيه ممثل الحكومة الإثيوبية بنشاط. وقد سار الاجتماع حسب الاستراتيجية التي رسمها ممثل إثيوبيا، حيث رفض وأدان شكل العلاقة الإثيوبية – الإرترية المستقبلية والمبنية على الاستقلال الذاتي والديمقراطية، والذي كان قد اتفق عليه قادة الأحزاب السياسية، بمن فيهم قادة حزب الوحدة. ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد طعن في شخصية رئيس حزب الوحدة جبري مسقل ولدو بسبب موافقته على الأفكار الواردة في مشروع العلاقة المذكور وأقصاه من منصبه تمامًا.

بدأ المؤتمر في الموعد المحدد له. وقد شارك فيه، بجانب الأحزاب الأخرى، ليس فقط أعضاء حزب الوحدة الذين كانت لديهم الرغبة والاستعداد للتفاهم مع الآخرين، بل أعضاء من حزب الوحدة الجناح المعروف بـــ (محبر أندنت)، وهم من الشباب الجانحين لاستخدام العنف والذين كان قد تم إعدادهم ليكونوا أعضاء في هذا الحزب. وفي هذه الأوضاع وقف كل قادة حزب الوحدة (محبر حبرت) بمن فيهم أولئك الذين كانوا قد وافقوا على أن تؤسس العلاقة مع إثيوبيا على الحكم الذاتي والحقوق الديمقراطية، وقفوا يطالبون بالوحدة الكاملة وغير المشروطة مع إثيوبيا. وقعت في المؤتمر مشاداة، حيث نشر شباب "الأندنت" الفوضى، إذ كان واضحًا أن هدفهم كان إلحاق الأذى بالجانب المطالب بالاستقلال. لذا، انفض الاجتماع دون تحقيق أية نتائج.

وهكذا، فإن الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى حل وسط أصابها الإخفاق، أو كما قال "فإن روح المصالحة التي كانت قد سادت الجانبين لم تصل إلى نهايتها".

تعرضت وحدة إرتريا للخطر بسبب فشل مؤتمر "بيت جرجيس"، وصارت شرعيتها الجغرافية أمام تحدٍّ كبير من جديد. أصاب الكثير من المسلمين حالة من الهلع والغضب، خاصة أبناء المنخفضات الغربية، بسبب بعض الأحداث التي وقعت في المؤتمر. كانت ثمة ميول قد أطلت برأسها قبل عقد مؤتمر "بيت جرجيس"، وكان نجاح المؤتمر كفيلاً بالحد منها، إلاّ أن فشله أدى إلى بروزها. وكان من نتائجه قيام الرابطة الإسلامية.

٦-٢. الرابطة الإسلامية

ثمة أسباب مختلفة أدت إلى تأسيس الرابطة الإسلامية. أولى الأهداف التي ذكرت كانت القضاء على النظام الإقطاعي للشماقلي الذي كان يضطهد التقري. وقد ساعد رفع هذا الشعار على استنهاض التقري. ولكن الهدف الرئيسي للرابطة الإسلامية كان يركز على العلاقة الإرترية – الإثيوبية. وقد قيل بأن بعض المتحمسين للوحدة الكاملة ودون شروط مع إثيوبيا، أرادوا خلال الأحداث التي وقعت في "بيت جرجيس" استخدام القوة للضغط على المسلمين، لذا قام المسلمون بتنظيم أنفسهم لتحديد موقفهم حول مستقبل إرتريا وللدفاع عن ذلك الموقف. وأساسًا، فقد كانت هناك ملاحظات عن ازدراء واضطهاد إثيوبيا للمسلمين في بلادها، بجانب أن لبعض الإرتريين من أبناء المرتفعات نظرة سلبية لكل ما هو مسلم. وقد تولدت عن هذه مخاوف حقيقية، أدت كلها في النهاية إلى القناعة

بضرورة تنظيم المسلمين لأنفسهم، فأعلن في مدينة كرن عن تأسيس حزب، أطلق عليه اسم "الرابطة الإسلامية".

وكما يقول قادة الرابطة الإسلامية، إن المخاوف التي بعثتها في نفوسهم أحاديث وتصرفات بعض أبناء المرتفعات الذين كانت تحركهم الحكومة الإثيوبية، هي التي دفعتهم لإقامة تنظيم يكون ضمانة لهم، ولم يكن هدفه، بأي حال من الأحوال، تفريق المسلمين والمسيحيين. كما أنهم يقولون إنهم كانوا متفاهمين بهذا الشأن مع بعض المسيحيين من أبناء المرتفعات الذين أسسو فيما بعد حزب "إرتريا للإرتريين".

وهذا يعني، حسب نظرة الرابطة الإسلامية، أن الدين لم يكن هدفًا بل وسيلة لتنظيم المسلمين.

وأيًّا كان الأمر، فإن الرابطة الإسلامية جاءت برأي يختلف عن رأي حزب الوحدة، وذلك فيما يتعلق بمستقبل إرتريا. فالذين كانوا يقبلون بالوحدة مع إثيوبيا بشروط غيروا رأيهم بعد فشل مؤتمر "بيت جرجيس". حيث رفضوا الوحدة وصاروا مدافعين عن الاستقلال الكامل. وواحد منهم وهو "قنزماش برهانو أحمد الدين " أوضح هذا الأمر على النحو التالي :

"إذا كنا نقول مع إثيوبيا بشروط، فقد تلاشى هذا الرأي بعد أن سددتم لنا ضرباتكم في "بيت جيورجيس" وقمتم بإقصائنا ... وبعد ذلك قام حزب الرابطة الإسلامية " (ألم سجد ص. ٢٠٦).

وقد شهد مسيحيون من خارج الرابطة الإسلامية، على أن فشل مؤتمر " بيت جرجيس" قد تسبب في نشوب خلافات بين الإرتريين. فمثلاً تحدث "دجيات أبرها تسما"، خلال تأسيس حزب "إرتريا للإرتريين" عن الخلافات التي نشأت نتيجة فشل "بيت جرجيس" قائلا:

"فكما يقول المثل (إن القطيع الذي يوجد بينه من يعمل على تكدير الماء لن يشر ب ماءً صافيًا). فبسبب بعض الأفراد الذين لا يريدون سلامة بلادهم – ولا أدري إن كانوا مكلفين – فالأمل الذي كان ينتظر منه أن يكون علاجًا لمشكلات بلادنا قد تبعثر" (ألم سجد ص . ٢٢٦).

وأدلى دجيات أبرها بهذا الحديث لدى تأسيس حزب "إرتريا للإرتريين". ولم يكن تأسيس حزب "إرتريا للإرتريين" للمطالبة باستقلال إرتريا فحسب، بل أيضًا للحفاظ على وحدة البلاد التي يقطنها مسلمون ومسيحيون. وكانت لهذا الحزب علاقات مع الرابطة الإسلامية، وقد أصبح لاحقًا عضوًا في الكتلة الاستقلالية التي ضمت كل الأحزاب المطالبة بالاستقلال. وبعد فشل مؤتمر "بيت جرجيس" جرى تبادل الاتهامات والإساءات بين حزبي الرابطة والوحدة، حتى سادت أوضاع تهدد وحدة إرتريا. ولكن ، وحتى في ذلك الحين، كان لا يزال هناك عقلاء ممن يسعون لإحلال التفاهم والوفاق بتنظيم وعقد مؤتمر "بيت جرجيس" آخر. وكانت وجهة نظر هؤلاء الناشطين – كما يذكر ألم سجد – أن مستقبل إرتريا حتى ولو كان هو الوحدة مع إثيوبيا فيجب أن "يتم عن طريق التفاهم والوفاق بين الإرتريين".

وعلى الرغم مما بذله هؤلاء الناشطون وأمثالهم من جهود كبيرة، إلا أن الخلافات قد استمرت، لتهدد مرات عديدة الشرعية الجغرافية لإرتريا.

وقبل أن يعقد الإرتريون مؤتمر " بيت جرجيس " الثاني، تقدمت حكومات أجنبية باقتراح حل وسط للقضية الإرترية. وكان ذلك الحل الوسط ما أطلق عليه " الحل الفيدرالي"، والذي يقضي بأن تتمتع إرتريا بالحكم الذاتي تحت سيادة التاج الإثيوبي. قبلت بهذا الحل كل الأحزاب الإرترية، بما فيها تلك التي كانت لا ترغب في الوحدة مع إثيوبيا، وذلك حتى لا تتمزق إرتريا وحتى تظل أراضيها موحدة لا يطالها التقسيم.

ويتضح لنا مما تقدم، لو أن مؤتمر " بيت جرجيس " كان قد حالفه النجاح وتوصل فيه المجتمعون إلى رأي مشترك من خلال الحوار، فكان يعني ذلك أن المسألة الإرترية كانت قد وجدت حلاً نابعًا من إرادة الإرتريين أنفسهم. ولكن ولأن المؤتمر لم يعقد، فلم يكن إذًا ثمة اتفاق مشترك. ولقد كان لهذا أثره. فعلى الرغم من أن الجميع قد قبل بالحل الفيدرالي ، ولكن ولأن الحل لم ينبع منهم عن طريق مؤتمر تبادلوا فيه الآراء، فقد كانت له نتائج سلبية. ومع مرور الزمن تتضح كل يوم وحتى هذه اللحظة نتائج فشل مؤتمر "بيت جرجيس".

٦–٣. مؤتمر السلام في سينما "إمبيرو"

لم يكن القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بوحدة إرتريا مع إثيوبيا، والذي قبلت به الأحزاب السياسية الإرترية، خاليًا من أية شروط أو شبه ضمانات. فحتى يكون نظام الحكم في إرتريا ديمقراطيًّا ومن أجل الحفاظ على الحكم الذاتي، كان هناك القرار الفيدرالي الذي يحول دون تدخل إثيوبيا في الشؤون الداخلية الإرترية.

وبعد أن انتهت الأمور بهذه الصورة، ثمة رأي كان متداولاً حول عقد مؤتمر للسلام، وهو بمثابة ما نطلق عليه اليوم "المصالحة الوطنية"، وذلك من أجل المصالحة بين السياسيين الإرتريين الذين كانوا قد اختلفوا وتباعدوا وترك ذلك في نفوسهم المرارات. وجد ذلك الرأي تجاوبًا، وعقد المؤتمر بالفعل في ١٩٥٠/١٢/٣١ في سينما إمبيرو في مدينة أسمرا. ولكن كيف كان المؤتمر؟

١. يمكن القول بأن فكرة عقد مؤتمر للسلام، كانت منذ انطلاقتها فكرة جماهيرية إضافة إلى الأحزاب السياسية المختلفة. وقد علت الأصوات المطالبة بعقد مؤتمر للمصالحة من كلا طرفي المعادلة السياسية الإرترية في ذلك الحين، أي دعاة الوحدة مع إثيوبيا ودعاة الاستقلال التام.

٢. لم تقتصر المشاركة في المؤتمر على القيادات السياسية فقط، بل شارك فيه أيضًا زعماء كل الطوائف الدينية الإرترية. وكانت لهذه المشاركة أهميتها، ذلك أن الخلافات كانت لها جزئيًّا السمة الدينية.

٣. اشتركت في المؤتمر جماهير غفيرة، وحسبما ذكر "ألم سجد تسفاي" بلغ عدد المشاركين فيه حوالي الأربعة آلاف.

٤. اشتركت في المؤتمر شخصيات غير إرترية مثل ممثلي الإدارة البريطانية وأجانب آخرين بصفة مراقبين.

٥. كانت فكرة المؤتمر نابعة من القلب حقًّا، بل وكانت له جوانب دراماتيكية. فشخصيات معروفة ومرموقة كانت تنتمي لأحزاب متناحرة من أمثال رأسي تسما ورأسي كيداني ماريام واللذين كانت قد تركت الصراعات السياسية التي استمرت لحوالي العشرة أعوام عداء ومرارات في نفسيهما، قاما في المؤتمر وأمام الحضور بتبادل التحايا القلبية والأخوية، معلنين بذلك نهاية كل الخلافات والمرارات بينهما. وقد لامس ذلك مشاعر الحاضرين.

منذ ذلك الحين، أي منذ نهاية ١٩٥٠، كان الحوار جاريًا لتطبيق القرار الفيدرالي الذي وافقت عليه الأحزاب الإرترية كافة، ولذلك فأن التحالف المطالب بالاستقلال أي "الكتلة الاستقلالية" غيرت اسمها وأهدافها فصارت تسمى بـــ "الحزب الديمقراطي الإرتري"، وكان لهذا التغيير أهميته. فمن ناحية كان يشير إلى أنه لم يعد هناك مكان للسؤال عن مصير إرتريا، هل هي مستقلة أم متحدة مع إثيوبيا، ولكنه من جهة أخرى كان يؤكد بأنه وعلى الرغم من أن مستقبل إرتريا قد تحدد، إلا أنه من الضروري بذل جهود متواصلة من أجل تطبيق ما جاء في القرار بسيادة النظام الديمقراطي ومراعاة حقوق الإنسان والحكم الذاتي، والتي تعتبر ضمانات لنجاح القرار.

وإذا عدنا ونظرنا إلى أمور اليوم، نستطيع القول إن السياسيين الإرتريين في تلك المرحلة، كانت لهم قدرات تستحق الإشادة للنظر إلى لأمور بوعي. فقد أدرك قادة المعسكرين السياسيين بنضج أهمية الصلح وما سيحققه إنجازه من استقرار. كما تنبهوا أيضًا أنه على الرغم من تحقيق الصلح والتفاهم، والذين كان حقًّا قد أدخل البهجة في القلوب، إلا أن مرارات الماضي كانت قد تركت أيضًا بصماتها. ولذا يجب التعامل مع كل شيء بحذر.

فمثلاً الأمين العام للكتلة الاستقلالية التي اتخذت اسمًا جديدًا (الحزب الديمقراطي) الشيخ إبراهيم سلطان، ورد في الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر سينما إمبيرو ما يلي:

" إن السعادة لتغمر قلوبنا اليوم ونحن نشاهد الإخوة الذين فرقت وباعدت بينهم مواقفهم المختلفة حول المستقبل السياسي لإرتريا، يحتضنون بعضهم بعضاً بعد أن استعادوا أخوتهم الأبدية.

ومع ذلك فلن نكون صادقين وأمناء لو قلنا إنه بمجرد اجتماعنا في مكان واحد، قد زالت كل الآلام والأحزان التي ألمت بنا جميعًا، بسبب خلافاتنا وعدم قبولنا لبعضنا البعض لمدة طالت عشرة أعوام، وانقشعت كما ينقشع السحاب أمام حرارة الشمس، ولم يعد لها من أثر. إلا أننا لو نظرنا للأمر من الجانب الآخر فإننا نستطيع القول بل ويجب أن نؤمن بأن اجتماعنا أو مؤتمرنا اليوم سيكون مؤتمرًا يؤسس فيه الإرتريون بيتهم المشترك الذي سيعيشون فيه في وئام وسلام" (ألم سجد ص. ٥٢٢).

وكان خطاب حزب الوحدة في بعض جوانبه شبيهًا بخطاب الشيخ إبراهيم سلطان. فمثلاً جاء في خطاب أزماش زرؤوم كفلي والذي كان سكرتيرًا للحزب:

" .... ولأن الخلافات التي نشبت بيننا كانت خلافات بين إخوة ينتمون لوطن واحد، فقد جنينا – كما قلنا سابقًا – ثمارًا جيدة. ففيما يتعلق بمستقبل إرتريا ها نحن قد حصلنا على ما يرضينا جميعًا: حلاً يجمعنا في ظل وطن واحد وتاج واحد.
ولكن وقبل كل شيء، لو تساءلنا ما المطلوب منا في أن نقوم به جميعًا وبمختلف اتجاهاتنا؟ نفهم من ذلك أن علينا أن نطوي صفحة الماضي وندشن مرحلة جديدة من تاريخ وطننا. ولكوننا إخوة منذ القدم، فعلينا اليوم أيضًا أن نجدد أخوتنا " (ألم سجد ص. ٥٢٤).

فالجانبان لم يتوصلا فقط إلى اتفاق وبرنامج مشترك حول مستقبل إرتريا، أي حول العلاقة الإرترية – الإثيوبية، بل تعاهدا على تمتين أواصر الأخوة التي تربطهما والتي هي أساس نجاح البرنامج المشترك.

بعد تبادل الآراء بين مختلف الأحزاب المشاركة في المؤتمر، بنفس الروح والتطلعات التي سبق ذكرها، توصل المجتمعون إلى اتفاق حول قضايا الوحدة الوطنية وأمن وسلامة البلاد وتطورها، ثم أصدروا بيانًا بذلك. وقد اشتمل البيان على النقاط الأساسية التالية:

١. أن تقوم الأحزاب المختلفة بكل ما من شأنه أن يؤدي إلى تطبيق القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بالوحدة الفيدرالية، نصًّا وروحًا.

٢. عليها أن تبدي تعاونًا حقيقيًّا وكاملاً مع مندوب الأمم المتحدة في عملية إقامة الحكومة الإرترية.

٣. يجب عليها عمومًا أن تبذل الجهود في سبيل توحيد كل الطاقات والكفاءات الإرترية وتوجيهها في أقصر وقت ممكن للعمل من أجل تنمية وتطوير إرتريا وشعبها.

ثمة نقطة هامة، ذات علاقة سواء بمؤتمر "بيت جرجيس" أو مؤتمر سلام سينما إمبيرو، تسترعي الانتباه، وهي أن الخلافات التي كانت في ذلك الحين في المواقف والآراء السياسية كانت تنطلق من فكرة ما هو الأكثر فائدة لشعبنا ووطننا. ولم يظهر بين الساسة آنذاك ممن طغت عليهم أطماعهم السلطوية ووظفوا تلك المواقف السياسية كمبرر وغطاء لتحقيق مآربهم الشخصية. فما جعل انعقاد مؤتمر السلام ممكنًا بعد فشل مؤتمر "بيت جرجيس" وما

تبع ذلك من مشاحنات ومنافسات حادة، هو أن الساحة السياسية الإرترية حينها، لم يكن يسيطر عليها أشخاص يلهثون وراء السلطة.

ولأن الحل الفيدرالي كان مصحوبًا بالحكم الذاتي والنظام الديمقراطي، صار هو أساس وحدة إرتريا وكذلك أساس الشرعية الجغرافية لإرتريا الذي كان في طور التطور.

وكما هو معلوم، فإن العلاقة الفيدرالية بين إرتريا وإثيوبيا، أصابها التشوه وسار الحكم الذاتي الإرتري في طريق الاضمحلال والتلاشي، وذلك بسبب سياسات حكومة هيلي سلاسي والمتعاونين معه من الإرتريين، حيث انتهى الأمر بإلغاء النظام الفيدرالي برمته، وقاد ذلك إلى الكفاح المسلح.

ونتيجة لإلغاء الفيدرالية أجهضت الشرعية الجغرافية لإرتريا التي كانت قد انطلقت من مؤتمر "بيت جرجيس" ووضع لها تقريبًا الأساس في مؤتمر السلام بسينما إمبيرو . ولهذا فإن مهمة استكمالها ظلت مهمة معلقة تنتظر الإرتريين.

إن العدوان الذي وقع على بلادنا أثار في المقام الأول غضب تلك الفئة من أبناء شعبنا التي لم يكن الاتحاد مع إثيوبيا خيارها منذ البداية، ولكنها قبلت بقرار الاتحاد الفيدرالي ثقة منها في الحكم الذاتي والنظام الديمقراطي الذي يستظل به. والجزء الأكبر من هذه الفئة من شعبنا كانوا من سكان المنخفضات الغربية ويدينون بالإسلام. وعند بداية الكفاح المسلح في بداية الستينيات من القرن الماضي، لم يكن إذًا غريبًا أن ينطلق من المنخفضات الغربية وأن يكون مسرح عملياته هناك، وأن يكون أغلب المشاركين فيه من المسلمين.

إن الثورة التي انطلقت في تلك الظروف كانت حتمية تاريخية أن تمر بكثير من المنعرجات الصعبة، حتى تتطور وتتخذ شكلاً ومسارًا يعكس روح الشرعية الجغرافية. وكانت طبيعة تلك الأوضاع غير المستقرة تسيطر عليها بالأساس الاحتكاكات الناتجة عن الأفكار المتخلفة في

مجتمعنا. وفي مرحلة ما قسمت قوات الثورة المسلحة إلى خمس مناطق على أساس التقسيم الإقليمي والاجتماعي لبلادنا.

واجه الوطنيون، من ذوي الوعي المتقدم، الأوضاع التي واجهت الثورة والتي كانت صعبة وخطيرة في بعض الأحيان بحكمة وصمود. وقد خاضت الثورة نضالاً لا هوادة فيه للخروج من حدود القومية والتحول إلى الوطنية الراسخة. ولم تذهب تلك النضالات هباءً. فمنذ نهاية ستينيات القرن الماضي وبالتحديد منذ العام ١٩٦٨ بدأت التحركات الإصلاحية من أجل وحدة قوات الثورة، وقد سجلت تلك الجهود نجاحات هامة. ففي العام ١٩٦٨ تم عقد مؤتمر عنسبا الذي نجح في توحيد ثلاث مناطق. كما نجح مؤتمر أدوبحا في العام ١٩٦٩ في تحقيق الوحدة الشاملة بين جميع المناطق، فانبثقت عنه قيادة عامة تتولى قيادة جيش التحرير الموحد بكامله، كما تقرر عقد مؤتمر وطني تكونت له لجنة تحضيرية.

وفي العام ١٩٧١، عقد المؤتمر الوطني الأول بموجب قرار مؤتمر أدوبحا، شاركت فيه جماهير الثورة من كل المجموعات القومية ومختلف الأقاليم الإرترية. وعلى الرغم مما كانت تعاني منه الثورة في ذلك الحين من مشاكل وأوجه قصور جمة، إلا أنها نجحت في فتح طريق يعكس الشرعية الجغرافية لإرتريا والتي يشارك في صنعها الجميع.

جاء إعلان البرنامج السياسي مبشرًا بتدشين مرحلة جديدة تم خلالها تحقيق نجاح ذي مغزى كبير. وأصبح المؤتمر وسيلة سياسية استطاع شعبنا من خلالها، وفي ظروف جد صعبة، أن يقرر مصيره بنفسه بعد إعلان فشل الفيدرالية وحل البرلمان الإرتري في عام ١٩٦٢. كان المؤتمر حدثًا تاريخيًّا هامًّا تم فيه إنقاذ خصوصية الوطن الإرتري الذي كان قد أصبح موضع تساؤل، وتأكدت فيه الاستمرارية القانونية لمفهوم السيادة التي تم إلغاؤه. وانطلاقًا من أرضية قانونية ثابتة، فقد نجح الشعب الإرتري أن يلبس نضاله من أجل حقه في تقرير مصيره الذي انتهك

لباسه الشرعي والشعبي. إن رفرفة العلم الإرتري الذي يمثل وحدة بلادنا والتي وافق عليها شعبنا، منحت شرعية وشعبية نضالنا بريقًا وهيبة.

ولكنه، وفي هذه المرحلة، أطلت برأسها أحداث مثلت تحديًا لتلك التطورات الإيجابية التي تبعث الأمل في النفوس. تمثل هذا التحدي في الخطوات التي اتخذها أولئك الذين انشقوا عن الجبهة تباعًا، بإصدار بيانات ذات صبغة طائفية وإقليمية وذلك بغرض تشكيك المعسكرين الشرقي والغربي في مواقف الجبهة وبالتالي النظر إليها بعين الريبة من كليهما. ولكن ولأنها لم تكن مبنية على الحقائق جاءت تلك الاتهامات متناقضة فيما بينها. كانت بعض المجموعات تتهم الجبهة بالشيوعية ومعاداة الإسلام، وبعضها الآخر كان يستغل بعض الأحداث المؤسفة التي وقعت في مرحلة الصراعات بمنحها صبغة غير حقيقية، والتي يمكن مساءلة الذين يثيرونها أنفسهم في البعض منها، لتواصل تلك المجموعات بذلك طريقها نحو الانشقاق. وإذا عدنا اليوم لتقييم تلك الأحداث فإن هذه الخطوة لم تكن بريئة أبدًا، بل كان قد خطط لها، ولاسيما من قبل تلك المجموعة التي قام بتأسيسها إسياس أفورقي ومازال يتولى قيادتها، حيث كانت البداية ضمن خطة بعيدة المدى للانفراد بالسلطة.

وقد انتهت رحلة المجموعات المنشقة بتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا. لم يكن هذا التنظيم ناشطاً في الساحة الإرترية فقط، بل نما ليصبح عدوًّا لدودًا لجبهة التحرير الإرترية.

وخلال مسيرة النضال من أجل الاستقلال تبنت الجبهة الشعبية خطة لبث الفرقة بين الشعب، معرضة بذلك وحدة إرتريا وشرعيتها الجغرافية للخطر بصورة متكررة. وإن الحملة العسكرية والسياسية المكثفة التي قامت بها في الأعوام ١٩٨٠-١٩٨١، كانت تمثل هذا الخطر، حيث خلفت آثارًا لم تعالج حتى الآن. في ذلك الحين شنت الجبهة الشعبية بالاشتراك مع الجبهة الشعبية لتحرير تقراي (وياني تقراي) حربًا على جبهة التحرير الإرترية، لتهيمن بعدها على معظم ساحة نضالنا العسكري. وبهذا الحلف مع وياني تقراي أثبتت الجبهة الشعبية بأنها تفضل

التنظيم التقراوي – الإثيوبي على التنظيم الوطني الإرتري. إن هذا العمل الذي تم تفسيره على أنه كان خيارًا للهوية، دفع بعض القوى السياسية والاجتماعية الإرترية لكي تنشط على أساس جهوي أو ديني، ما عرَّض الإيمان بالشرعية الجغرافية لإرتريا للتحدي والضعف من جديد.

وثمة نقطة مرتبطة بهذا الأمر نريد التوقف عندها وهي إن من تجب مساءلته في الأساس، عن العدوان الذي تعرضت له جبهة التحرير الإرترية من قبل الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا وورياني تقراي في عامي ١٩٨٠-١٩٨١، هي قيادة الجبهة الشعبية. فهذه القيادة، باعتبارها جزءاً من المجتمع الإرتري، مسؤولة أمام الشعب والتاريخ عن الجرح العميق الذي ألحقته بالمجتمع الإرتري بسبب التحالف غير المقدس الذي أقامته مع الجبهة الشعبية لتحرير تقراي، خدمةً لمصالحها الذاتية الضيقة. وبالتالي معالجة آثار هذا الجرح واحدة من المهام الكبيرة التي تنتظر المؤتمر الوطني الإرتري.

لقد مرّ كفاحنا المسلح بمراحل معقدة، وفي النهاية تحقق انفصال إرتريا عن إثيوبيا، أو ما يطلق عليه بالاستقلال، تحت السيطرة والهيمنة الكاملة للجبهة الشعبية لتحرير إرتريا. وبعد هذا الاستقلال أيضًا، تمادت حكومة الجبهة الشعبية في ممارسة أساليبها في التفرقة، رافضة كل الدعوات والمطالب التي وجهت إليها لفتح مجال المشاركة أمام كل القوى السياسية والاجتماعية حتى تحقيق الوحدة والسلام والاستقرار في إرتريا. احتكرت الجبهة الشعبية السلطة، وصار نظام الحكم نظامًا فرديًّا ما جعل إرتريا تقع في مشكلة التفرقة وانعدام الأمان على أساس الانتماء الإقليمي والإثني والديني.

وفي ظل مثل هذه الأوضاع إذًا، يفترض من المعارضة الإرترية أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية وتلعب دورها التاريخي للإسهام في عقد المؤتمر الوطني.

٧- المؤتمر الوطني الإرتري في المرحلة الراهنة:

ما هي أهمية عقد المؤتمر الوطني في هذه المرحلة؟ ليس من المبالغة القول بأن الأهداف المرجوة والآمال المعقودة على المؤتمر لا تختلف عن تلك التي كانت دافعًا لعقد مؤتمر "بيت جرجيس". ومن أهم الأهداف المرجوة من المؤتمر الوطني في المرحلة الراهنة هو استكمال وإنجاز القضية التي كان مؤتمر "بيت جرجيس"، قد شرع فيها إلا أنها لم تكتمل والمتعلقة بتأكيد وحدة إرتريا أرضًا وشعبًا.

فوحدة إرتريا، أرضًا وشعبًا، تتعرض اليوم لمخاطر، كما كان الأمر في عهد الإدارة البريطانية. ولتفادي هذا الخطر ووضع الأساس للشرعية الجغرافية للبلاد من خلال استكمال العوامل التي يتطلبها ذلك الأمر لابد من عقد مؤتمر وطني.

فالمؤتمر إذًا يعتبر بالدرجة الأولى آلية تمكِّن إرتريا من وضع حجر أساسٍ راسخٍ لوحدة البلاد. وفيه تؤكد المجموعات القومية والقوى الاجتماعية الأخرى الفاعلة التي أسهمت في إقامتها بفعل التدخل الأجنبي أن إرتريا وطن للجميع. والمؤتمر يصبح مناسبة لهذه المجموعات القومية والقوى الاجتماعية للتعارف وتأكيد قبول بعضها بعضًا، أي أن المؤتمر عبارة عن برنامج للتوصل إلى عقد أوميثاق بين الإرتريين. ومن أهم الأسس التي يقوم عليها هذا العقد هو الإيمان بحق كل مجموعة قومية أو القوى الاجتماعية الإرترية بخصوصياتها.

إن المجموعات القومية والقوى الاجتماعية بحاجة إلى ضمانات ترسِّخ الثقة المتبادلة فيما بينها وتؤكد من خلالها على أن هذا الوطن الذي أقاموه معًا هو وطنهم جميعًا. وهذا

الضمان أيضًا واحد من العوامل المؤثرة على طبيعة النظام السياسي الذي تناط إليه إدارة البلاد. وهذا يعني باختصار أن البلاد بحاجة إلى نظام يحرص على المساواة بين سائر المجموعات القومية والقوى الاجتماعية، ويدافع عن الحقوق الديمقراطية ويعززها. وبصورة أكثر وضوحًا، فالبلاد بحاجة إلى نظام سياسي ديمقراطي يتميز بالتعددية وسيادة القانون التي يكفلها الدستور الذي أقرته كل المجموعات القومية والقوى الاجتماعية الإرترية بالتراضي وبإرادتها الحرة.

هناك أمرٌ آخر هام يتعلق بطبيعة النظام المنشود، وهو أن وطننا بحاجة إلى أمن واستقرار، وهذا لا يتأكد فقط من خلال ما يوفره النظام السياسي القائم من أمن واستقرار داخليين، بل أيضًا بعلاقات إرتريا البناءة مع دول الجوار.

فالسؤال الخاص بعلاقة إرتريا بدول الجوار، وخاصة مع السودان وإثيوبيا، كان مثار جدل أيضًا في أربعينيات القرن الماضي، لعلاقة ذلك بمفهوم شرعية إرتريا الجغرافية، ويمكن القول إنه أثار أيضًا بعض الخلافات.
إلا أن المهم في هذه المرحلة، وحتى تصبح إرتريا بلدًا لها مكانتها، فهي بحاجة ماسة إلى إقامة علاقات أخوة وتعاون مع دول الجوار. ويعتبر الإقرار بالمبدإ الداعي إلى حاجة إرتريا إلى مثل هذه العلاقات بينها وبين جيرانها واحدًا من أهم أهداف المؤتمر الوطني. بمعنى آخر، فإن ممثلي المجموعات القومية الإرترية، والقوى الاجتماعية، والتنظيمات والحركات السياسية، آخذين في الاعتبار موقع إرتريا الجغرافي–السياسي الذي لا يمكن القفز عليه، وبعد التوصل إلى اتفاق جماعي بهذا الشأن، على المؤتمر أن يعلن المبادئ التي تحكم علاقات إرتريا بدول الجوار، القريبة منها والبعيدة.

٧-١. متى ينعقد المؤتمر الوطني.

نذكر أن مسألة زمان عقد المؤتمر والظرف الذي يعقد فيه، وما إذا كانت هناك إمكانية لعقده، كل ذلك كان مثار جدل وخلافات في الفترة الماضية. ففي الوقت الذي يرى البعض أن عقد المؤتمر يجب أن يكون بعد سقوط النظام الديكتاتوري، يطالب الرأي الآخر بعقده الآن خلال النضال الجاري لإسقاط النظام، أو على الأقل عقد لقاء شبيه بالمؤتمر الوطني، معتبرًا أن المؤتمر إنما يصب في خدمة النضالات الجارية ضد ديكتاتورية حزب الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة.

وأصحاب الرأي الأخير هذا يقدمون نظرتهم أيضًا لما بعد سقوط النظام الديكتاتوري. وفي هذا الصدد يقولون إن المؤتمر الوطني عملية متواصلة، أي بإمكاننا عقد مؤتمرات أخرى بعد كل فترة زمنية. لذا، الآن وفيما يخص التصدي للقضايا الملحة، وضمن الظروف الموضوعية السائدة، يمكن عقد الجزء الأول من المؤتمر الوطني بالإمكانات المتاحة. ثم بعد إحداث التغييرات الجذرية، وبالاستفادة من الإمكانيات المتاحة حينها، يمكن عقد مؤتمر للتصدي للمهام والقضايا الرئيسية التي تستجد أو تظهر على السطح في ذلك الحين.

فعلى سبيل المثال، وفيما يخص النظرة في مراحل عقد المؤتمر الوطني يمكن القول إنه يمكن عقده قبل سقوط النظام الديكتاتوري ليضم قوى المعارضة الإرترية والقوى الاجتماعية المساندة لها. وبعد إحداث تغيير جذري، بمعنى إنجاز مهمة إسقاط النظام الديكتاتوري، ستكون هناك حاجة إلى عقد مؤتمر وطني موسع وشامل. والسبب في ذلك أن قطاعًا من شعبنا والذي هو اليوم تحت سيطرة و تأثير نظام الجبهة الشعبية، له حق المشاركة في عملية صياغة المبادئ الأساسية وتحديد نوع النظام والمصادقة على ذلك. إن ما يتمخض عن

اللقاء الذي يضم قوى المعارضة الإرترية وقواها الاجتماعية من نظم وسياسات، حتى لو تم الإقرار بها بأمانة على أنها مقنعة وتحوز على قبول جماهيري، فإن من حق ذلك الجزء من شعبنا الذي لم يشارك في المؤتمر الأول أن يوافق على تلك القرارت أو يؤثر عليها، أو يحدث فيها تعديلات. وعندما يوافق عليها بهذا الأسلوب يشعر أنها تعبر عنه فيحترمها ويأتمر بها.

التحالف الوطني الإرتري أقر في ميثاقه السياسي (المادة الثالثة – الفقرة الثانية) أنه وبعد سقوط النظام الديكتاتوري وإقامة حكومة انتقالية، سيعقد مؤتمر وطني أو مؤتمر مصالحة وطنية، بل إن العمل من أجل عقد "مؤتمر مصالحة وطنية" ستكون إحدى مهام الحكومة الانتقالية". هناك من قوى المعارضة من يفسر مضمون تلك المادة بالقول إنه لا مجال لعقد مؤتمر وطني قبل إقامة حكومة انتقالية. أما من وجهة نظرنا فإن ما جاء في تلك المادة من ميثاق التحالف إنما يعني فقط أن الحكومة الانتقالية تعمل على "عقد مؤتمر يضم كل القوى السياسية وممثلي كافة قطاعات المجتمع الإرتري" للتصدي للمهام والقضايا التي تلي سقوط النظام الديكتاتوري. وبعبارة أخرى، أنه لا بد من عقد مؤتمر وطني شامل يشارك فيه أولئك الذين يعيشون في الداخل في ظل نظام الجبهة الشعبية القمعي. أما فيما يتعلق بالجزء الأول من المؤتمر الوطني، أو اللقاء المصغر قبل سقوط النظام الديكتاتوري فإن ميثاق التحالف لا يشير إليه بشيء. وعليه فإن السؤال الرئيسي والحاسم هو هل هناك ضرورة لعقد مؤتمر وطني، أو ما في مستواه، قبل سقوط النظام أم لا ؟

هذا السؤال يمكن أن يكون مثار خلاف. نعتقد من جانبنا أنه في الوقت الراهن أيضًا هناك حاجة إلى التوصل إلى اتفاق مشترك حول قضايا رئيسية مختلفة. ومن ثم يتم إقرار الاتفاق

من خلال مؤتمر وطني. وفضلاً عن ذلك فإن من شأن مؤتمر كهذا أن يمهد الأرضية ويساعد على عقد المؤتمر الوطني الشامل الذي يعقب سقوط الديكتاتورية.

من النقاط التي توصل إليها المتخصصون في دراسة المشاكل السياسية التي تعاني منها الدول الأفريقية كانت تتعلق بتقصير الساسة الأفارقة قبل حصول بلدانهم على الاستقلال. إذ لا يتم حسم موضوع نوع النظام المراد إقامته، ولا التوصل إلى وفاق بين أبناء البلد المعني ووضع ضمانات لذلك من خلال عقد مؤتمر وطني أو لقاء شبيه به. إن هذه الحقيقة تنطبق على إرتريا. إن أباءنا حين سعوا إلى عقد مؤتمر "بيت جرجيس" إنما كان هدفهم تحقيق الوفاق الوطني قبل اتخاذ قرار الاستقلال أو الوحدة. إلا أن الاتفاق المنشود لم يتحقق مما استتبع مشاكل عديدة. واليوم علينا أولاً تحقيق اتفاق عام حول السياسات والمبادئ الأساسية، وتجديد المصادقة على الشرعية الجغرافية لإرتريا، باعتبارها ضرورة وعاملاً مساعدًا. والمؤتمر الوطني هو الوسيلة لإنجاز ذلك الهدف.

وهنا لابد من الإشارة وبشكل واضح إلى المسألة التالية: إن عقد المؤتمر الوطني (بمراحله المختلفة والمتعددة) قبل سقوط النظام الديكتاتوري، لا يتعارض أو يتناقض مع ما جاء في ميثاق التحالف الوطني والقائل إن الحكومة الانتقالية تعمل على عقد المؤتمر الوطني. بل وكما ذكرنا من قبل، إن من شأن مؤتمر كهذا تمهيد الأرضية للمؤتمر الوطني الجامع والتخفيف من مهامه وأعبائه. بالإضافة إلى ذلك هناك نقطة مهمة أخرى تتعلق بالضمانات. إن عقد المؤتمر الوطني قبل سقوط نظام الجبهة الشعبية الديكتاتوري يمكن أن يزيد ويوسع من فرص إقامة نظام ديمقراطي على أنقاض نظام الجبهة الشعبية.

بعد إسقاط نظام إسياس وإقامة الحكومة الانتقالية المؤقتة يمكن أن يغري بريق السلطة قادة التحالف الديمقراطي الإرتري فيعيقون الانتخابات الديمقراطية المتعددة الأحزاب بالمماطلة واختلاق الحجج الواهية، برفضهم التنازل عن السلطة، ويسيرون في التحول نحو الديكتاتورية. وبالتالي لضمان عدم الوقوع في خطر من هذا النوع، يجب عقد مؤتمر وطني قبل سقوط نظام إسياس، والإعلان عن أن إرتريا ستدار عبر نظام ديمقراطي، والعمل على ترسيخ ذلك في أذهان الناس. في هذه الحالة لدفع الحكومة الانتقالية المؤقتة نحو تنفيذ وعودها في الانتقال إلى الديمقراطية سوف يكون من السهل تحريك الجماهير وتنظيم ممارسة الضغط على الحكومة.

٧– ٢ : ما هي الجهات المشاركة في المؤتمر الوطني ؟

حق المشاركة في المؤتمر الوطني تتحدد بطبيعة أهدافه. وكما ذكرنا آنفًا فإن أهداف المؤتمر الوطني الإرتري حاليًّا هي وضع أساس لوحدة البلاد وتعزيز دعائمها، وبالتالي تأكيد شرعيتها الجغرافية، وكذلك وبالترابط مع هذا الموضوع التأكيد على اتفاق جماعي وحقيقي على إقامة نظام ديمقراطي يتيح للجميع فرصًا متساوية.

وكما شاهدنا في جمهورية بنين وخلال أعمال المؤتمر الوطني فيها، كانت الأطراف التي شاركت فيه تعرف بـــ "القوى الوطنية الحية". والآن وفيما يخص هذه المرحلة ما هي القوى الإرترية التي يمكن أن يطلق عليها القوى الوطنية الحية ؟ إنها تلك القوى السياسية والاجتماعية التي تؤمن بالوحدة الحقيقية وتدافع بحق من أجل إقامة نظام ديمقراطي وسيادة القانون. وفي هذه المرحلة يعقد المؤتمر الوطني بمشاركة ممثلي القوى التالية:

أ) التنظيمات التي تقبل بإسقاط نظام الجبهة الشعبية:

إن ميثاق التحالف الديمقراطي الإرتري يشكل مساهمة كبيرة فيما يتعلق بهذه المسألة. وحسب ما جاء في المادة الثانية منه، فإن أهم أهداف التحالف هو " إسقاط نظام الجبهة الشعبية الديكتاتوري وإحلال نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية والحزبية محله". وباعتبار أن المؤتمر الوطني الذي تبذل المساعي لعقده سوف يكون بإشراف الحكومة الانتقالية المؤقتة، بعد سقوط نظام الجبهة الشعبية، ستتاح فيه المشاركة لكل الأطراف التي تقبل بالأوضاع الجديدة وتدعمها، عليه يجب أن تكون أهداف المؤتمر الوطني الذي يسبق سقوط نظام الجبهة الشعبية منسجمة مع الهدف الأساسي للتحالف، أي إسقاط نظام الجبهة الشعبية وإقامة نظام ديمقراطي محله. وإذا كان هذا هو هدف المؤتمر الوطني يعني ذلك أن التنظيمات السياسية المشاركة فيه عليها القبول حقًّا بهذا التغيير الأساسي.

ب) قوى المجتمع المدني :

يعتبر العمل في إطار منظمات المجتمع المدني نفسه ساحة للنضال والتنافس، وتتكون من أطراف تختلف مصالحها وطموحاتها. وهذا الأمر ينطبق أيضًا، بطبيعة الحال، على منظمات المجتمع المدني الإرترية.

وتتوقف مشاركة منظمات المجتمع المدني على مدى انسجام برامجها وتطلعاتها مع أهداف ميثاق التحالف، أو على الأقل ألا تكون متعارضة مع أهداف التحالف. وبعبارة أخرى نقول إن الجمعيات المدنية التي تشارك في المؤتمر يجب أن تكون داعمة للنضالات الهادفة

إلى إزالة النظام الحالي وإحلاله بنظام أساسه الديمقراطية وسيادة القانون، أو أنها لا تعارض هذه النضالات.

ج) المنظمات النسوية الديمقراطية :

تعتبر فئة النساء ربما واحدة من أكبر فئات المجتمع وذلك ليس في إرتريا فحسب بل في كل بلاد العالم، حيث تشكل المرأة نصف المجتمع.

ومسألة الظلم الواقع على المرأة الإرترية وأوضاعها المتردية والمؤسفة في هذه المرحلة قضية كثر الحديث عنها. ولأهمية هذه القضية لا يمكن الكف عن الحديث عنها مهما كثر.

لاجدال في القول إن ثقافات مجتمعنا تنطوي على بعض الجوانب السلبية المساهمة في الظلم الواقع على المرأة الإرترية. ولو نظرنا إلى التاريخ كانت العادات القديمة والتي مازالت سائدة سببًا في الظلم الواقع عليها. وعليه ستكون مسألة تصحيح مضامين تلك الثقافات بفعالية وتأكيد مساواة المرأة الإرترية من المهام الأساسية التي يجب التصدي لها.

من الصعب وصف الظلم والاستغلال اللذين تعاني منهما المرأة الإرترية في هذه المرحلة. ففي مرحلة الكفاح المسلح، وكمظهر للمساواة، شاركت المرأة الرجل في المعارك، فجرحت ولحقت بها إعاقات، بل ضحت بحياتها. وبعد دخول الجبهة الشعبية إلى أسمرا وإقامة نظامها الديكتاتوري فقدت المرأة تلك المكانة المعقولة التي كانت ثقافات مجتمعنا تحفظها لها، ناهيك عن حصولها على المساواة والعدالة. وها هي اليوم تعاني من ذلٍّ وهوان أسوأ من السابق.

ويفترض من المؤتمر الوطني أن يولي هذه القضية الأهمية التي تستحقها ويناقشها ويتخذ بشأنها قرارات مبدئية. ولتحقيق ذلك لابد من تمثيل المرأة بشكل فعال في المؤتمر. وهذا يعني أن تمثل وتشارك المنظمات الديمقراطية النسوية المدافعة عن حقوق المرأة في المؤتمر الوطني.

د) ممثلو مختلف المجموعات القومية:

تحظى مسألة المجموعات القومية بأهمية كبرى بما لها من علاقة بقضية الشرعية الجغرافية. فالمجموعات القومية الإرترية المختلفة، ولكي تعرب عن قناعة وإيمان بأنها جزء من هذا الوطن ولقبول كل مجموعة بالأخرى في انتمائها الوطني، لابد من تهيئة مجال يساعدها على ذلك. سبق أن ذكرنا أن المؤتمر الوطني هو أحد الوسائل المساعدة على ذلك.

أما مشاركة هذه المجموعات القومية في المؤتمر الوطني فتأخذ أشكالاً متعددة. إذ ليس بالضرورة أن تكون المشاركة الرسمية فقط باسم المجموعة القومية. كما ذكرنا سابقا على سبيل المثال لدى حديثنا عن لقاء المصالحة الوطنية الصومالي، إن مشاركة قوى المجتمع المدني قامت على أسس المجموعات القومية أو القبلية أو العشائرية. لذا يمكن في إرتريا أن تشارك المجموعات القومية عبر قوى المجتمع المدني، أو عبر التنظيمات السياسية، بل يمكن أن تكون للمجموعات القومية تنظيماتها السياسية. وفضلاً عن ذلك ولكي يتسنى لها اختيار شخصيات وجماعات معروفة ومرموقة من تلك المجموعات القومية للمشاركة في تلك العملية، يجب على الجهة القائمة بالتحضير للمؤتمر الوطني اتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لتحقيق ذلك.

هـــ) قيادات الرأي العام والقيادات الروحية والشخصيات المؤثرة :

في كل بلد، وخاصة في بلدان مثل إرتريا التي مازالت مجتمعاتها تقليدية وفي طور النمو، هناك شخصيات معروفة كقيادات يقتدى بها في مختلف الميادين. وهؤلاء يكتسبون مكانتهم في المجتمع لكونهم رجال دين أو حكماء أو ذوو مهارات خاصة أو لأنهم أصحاب مواقف تاريخية أو رجال أعمال.

وبالتالي تبارك مثل هذه الشخصيات البارزة المساعي التي تبذل من أجل وحدة البلاد والمساواة بين مجموعاتها القومية وإقامة نظام ديمقراطي فيها، وذلك بمشاركتها في المؤتمر الوطني حسب طبيعة أدوارها وإمكانياتها. على سبيل المثال، يمكن في هذا المجال أن نذكر القيادات الروحية، وصناع الرأي العام، وكبار الأكاديميين من ذوي السمعة الطيبة، والقيادات الدينية، ورجال الفن المعروفين، وقدامى المحاربين، والرياضيين المبدعين، وكذلك أصحاب المبادرات الذين حققوا إنجازات مشهودة يحتذى بها في النشاطات الاقتصادية المختلفة.

و) المتعاطفون والمساندون غير المعلنين:

هذه النقطة ترتبط بالمؤتمر الوطني الذي يعقد قبل سقوط النظام الديكتاتوري. ففي الوقت الراهن لا يستطيع كل الإرتريين الإعلان عن نشاطهم أو تحركهم في سبيل التغيير. ففي مناطق عديدة من إرتريا والتي تقع تحت سيطرة حكومة الجبهة الشعبية لا يستطيع شعبنا الإعلان عن معارضته. وهناك في الخارج أيضًا من لا يجاهر بمعارضته للنظام لأسباب مختلفة، رغم معارضته له.

عليه فإن مثل هذه العناصر المتعاطفة مع المعارضة أو التي تقدم دعمًا سريًّا لها، سواء في الداخل أو الخارج، يمكن أن تشارك في المؤتمر الوطني. ونرى ضرورة إيجاد سبل ووسائل تمكنها من المشاركة. فبمشاركتهم يمكن أن تصل الروح التي تسود المؤتمر الوطني، وبالتالي روح التغيير الحقيقي، إلى المناطق التي تسيطر عليها حكومة الجبهة الشعبية، ويشكل ذلك إسهامًا ودعمًا كبيرين في النضال من أجل التغيير.

إن القوى الإرترية التي أشرنا إليها أعلاه هي صاحبة القضية الأساسية، وهي صاحبة الحق في عقد المؤتمر واتخاذ القرارات فيه. وهناك أطرافٌ غير إرترية، تجمعنا بها علاقات مختلفة، وتهتم بقضيتنا لأسباب مختلفة، يمكنها أن تساهم في المؤتمر دون أن يكون لها الحق في اتخاذ القرارات. ونذكر على سبيل المثال:

أ) المراقبون وأصحاب المشورة من دول الجوار:

إن علاقات السلم والتعاون مع دول الجوار تعتبر ذات أهمية أساسية لإرتريا. وحكومات الدول المجاورة يهمها ضمان قيام نظام إرتري يحظى بقبول كل المكونات الإرترية وأن تكون إرتريا بلدًا ديمقراطيًّا مستقرًّا يسودها القانون. ففي السنوات الماضية قام نظام إسياس بإشعال الحروب مع هذه الدول واحدة تلو الأخرى. وعلينا أن نتفهم رغبة هذه الدول في أن ترى في إرتريا جارًا مستقرًّا ومسالمًا، باعتبار أن من حقها أن تتفرغ في المقام الأول لتحقيق نموها الوطني.

لذا تصبح مشاركة حكومات تلك الدول المجاورة مباشرة لإرتريا في المؤتمر الوطني بصفة مراقب وناصح، ضرورية ومفيدة.

ب) دول المحيط:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، سيكون من المفيد أن تشارك في المؤتمر الوطني بصفة مراقب دول المحيط المباشرة أو دول الجوار القريبة وحكوماتها التي تتمنى نمو الديمقراطية وسيادة القانون في إرتريا. إن دول الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ترتبط بإرتريا بعلاقات وثيقة، وتتأثر بما يحدث في إرتريا. لذا فإن عملية عقد المؤتمر الوطني في إرتريا تحتاج على الأقل إلى الدعم المعنوي من هذه الحكومات والدول. وأن هذا الدعم يعزز المؤتمر ويقويه ويؤدي إلى نجاحه.

وهذا لا يعني البتة أن مثل هذا المؤتمر ليس بحاجة إلى دعم الدول أو الحكومات الأخرى، وخاصة، وكما سيتم تناوله لاحقًا، تلك الدول الغنية والقوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان وغيرها من الدول التي لديها تأثير كبير في السياسة الدولية.

ج) الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية

بدأ الاتحاد الأفريقي بالتحرك معتبرًا قضايا الحكم الراشد وتنمية النظم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان قضايا مركزية. وهذه القضايا تعتبر من القضايا التي تشغل بال المنظمات الإقليمية الأخرى في أفريقيا مثل "سادك" "إيكواس" و "إيغاد". وبما أن إرتريا دولة أفريقية فإن الجهود المبذولة من أجل سيادة الديمقراطية وحكم القانون فيها تهم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الأخرى. وإنه لمن الأمور الهامة والمساعدة مشاركة الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأفريقية رسميا كمراقبين لمتابعة أعمال المؤتمر الوطني. ويمكن أن تتعزز مصداقية المؤتمر وضمان نجاحه فيما لو حصل على شهادة الاتحاد الأفريقي ومباركته.

د) مؤسسات الدول والحركات العربية والشرق الأوسطية:

هناك أهمية لمشاركة دول الشرق الأوسط في عملية المؤتمر الوطني الإرتري تمامًا مثلها مثل المنظمات الأفريقية، بحكم أن الموقع الجغرافي لإرتريا على السواحل الغربية للبحر الأحمر يجعلها على مقربة قوية من منابع النفط في منطقة الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك فإن المجموعات القومية الإرترية ترتبط بدرجات متفاوتة بصلات ثقافية وتاريخية مع هذه الدول. ويبدو أن االسياسة الاستراتيجية للقوى العظمى، آخذة في الاعتبار هذه الحقائق، تعتبر إرتريا ومعظم دول القرن الأفريقي جزءًا لا يتجزأ من دول الشرق الأوسط.

لذا تهتم المنظمات والمؤسسات والحركات العربية بمستقبل إرتربا انطلاقًا من مشاعر أخوية. وإذا وضعنا في الحسبان المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى يمكن القول إنها معنية بما يحدث في إرتريا. لذا فإن مشاركة الجامعة العربية ومنظمات مثل منظمة المؤتمر الإسلامي في المؤتمر الوطني الإرتري بصفة مراقب وتقديم الدعم له يصبح أمرًا ضروريًّا.

هـــ) الاتحاد الأوروبي ومؤسساته:

تعتبر الدول الأوروبية الأقرب جغرافيًّا من بين الدول المتقدمة لبلدان أفريقيا والشرق الأوسط، وأنها هامة للغاية لإقامة العلاقات الاقتصادية وتطويرها، ولديها برامج لتطوير الديمقراطية في أفريقيا. وفي هذا الصدد فإن دول الاتحاد الأوروبي قد وضعت استراتيجية وبرامج واضحة لتقديم المساعدات. وعلى القوى السياسية الإرترية التي تناضل من أجل الديمقراطية وسيادة القانون أن تستفيد من برامج الاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص.

لذا فإن مشاركة الاتحاد الأوروبي في المؤتمر الوطني الإرتري هامة لأسباب مختلفة. أولاً بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يقدم مساعدات مالية، وفكرية، وفنية ودبلوماسية فعالة، من أجل تسهيل

عقد المؤتمر. ثانيًا وفيما لو حظي المؤتمر باعتراف الاتحاد الأوروبي فسوف يؤدي ذلك إلى الحصول على اعتراف الآخرين وقبولهم، ويكون نصيبه من النجاح كبيرًا.

و) الولايات المتحدة الأمريكية:

تمثل هذه الدولة في هذه المرحلة، على الأقل في بعض الجوانب العسكرية، القطب الأوحد في العالم، وأن دورها وتأثيرها على بلدان عديدة ومنظمات دولية بل والعالم أجمع، كبيرٌ. أما في أفريقيا فإن دورها وتأثيرها حاسمٌ. لذا فإن عملية التغيير نحو الديمقراطية التي تجري في البلدان الأفريقية تحتاج إلى دعم أو على أقل تقدير إلى قبول أمريكي. وهذا القبول يساعد على تعاون حكومات ومنظمات دولية عديدة.

قد يكون ثمة اختلاف بخصوص هذا الأمر، إلا أن الأمر الوحيد الذي يمكن تأكيده أن المؤتمر الوطني يجب أن يتفادى معارضة هذه الدولة العظمى، لأنه قد ينجم عن معارضتها له عواقب وخيمة. فمثلاً قد تتمكن من إجهاض عملية التحول الديمقراطي بدعمها لقوى خاضعة لها ومناهضة للديمقراطية.

لذا فمن الأجدى أن تشارك الولايات المتحدة الأمريكية بشكل من الأشكال بصفة مراقب في المؤتمر الوطني، وأن يجد المؤتمر قبولها ومباركتها.

ز) مؤسسات الأمم المتحدة

تعتبر الأمم المتحدة منظمة دولية تضم في عضويتها دول ذات سيادة. وهذه المنظمة طورت منذ نشأتها اهتمامها ودورها في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا الدور أصبح أكثر قوة في هذه المرحلة أكثر من المراحل السابقة.

عليه فإن مشاركة الأمم المتحدة في المؤتمر بصفة مراقب تمنح نتائجه المصداقية. وبإمكان الأمم المتحدة أن تقدم استشارات ومساعدات فنية قيمة.

ح) البنك الدولي والمؤسسات المالية العالمية الأخرى:

يلعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورًا في المسيرة التنموية لكثير من البلدان، وخاصة فإن هذا الدور يصبح حاسمًا تقريبًا في أفريقيا. ولا يمكن لأي بلد تسيير أموره التجارية أو غيرها من قضايا التنمية دون التعاون الفعال من قبل هذه المؤسسات المالية الدولية معه.

وفيما يخص قضية الإدارة اتخذت هذه المؤسسات المالية مواقف قوية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، ونفذت سياسات هامة. وللحصول على القروض أو أي نوع من التعاون أصبحت هذه المؤسسات تشترط على الدول إجراء إصلاحات باتجاه سيادة الديمقراطية وحكم القانون حسب معاييرها. بل أنها تمارس ضغوطًا لإجراء هذه الإصلاحات. ويشكل الموقف الإيجابي لهذه المؤسسات المالية تجاه الدول عاملاً مساعدًا. بإمكان المؤتمر الوطني الإرتري أن يحقق نجاحًا كبيرًا إذا حظي باهتمام وموافقة هذه المؤسسات المالية، وإن أمكن على مساعدتها المادية.

ط) المنظمات الأجنبية غير الحكومية:

هناك الكثير من المنظمات غير الحكومية في الدول المتقدمة وخاصة في أوروبا وأمريكا الشمالية التي تهتم بقضايا الحكم الراشد والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالإمكان الحصول على مساعدات مختلفة من هذه المنظمات كالمساعدات المالية والنصائح العملية بالإضافة إلى إكساب المؤتمر المصداقية. وباعتبار أن مثل هذه المؤسسات المالية تؤثر على

السياسات الحكومية فإن شهادتها تساعد للحصول على اعتراف وقبول مختلف الحكومات المعنية.

البعض من المنظمات غير الحكومية لها تجارب غنية، كما تمتلك خبرات في مجال تنظيم وتسيير المؤتمرات الوطنية. ويمكن الحصول منها على نصائح وإرشادات مفيدة تساعد على عقد المؤتمر الوطني الإرتري.

ولذا فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمر بصفة مراقب أو شريك يصبح أمرًا ضروريًّا.

ي) شخصيات معروفة على مستوى العالم:

هناك شخصيات في مختلف الدول بل ومن مختلف الجنسيات من يعمل من أجل نشر الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. ومن بينهم كتاب مرموقون، ومثقفون، وقيادات دينية، وقادة دول سابقون، ومدافعون عن قضايا السلام والبيئة، ونساء فاعلات، وشخصيات تقوم بأعمال خيرية وغيرهم. وعلى سبيل المثال فإن لشخصيات أفريقية مثل الرئيس السابق مانديلا والكاتب وولي سوينكا والزعيم الديني الأسقف توتو والناشطة في مجال البيئة البروفسور وانجاري ماتّاي، دورًا كبيرًا في هذا المجال باعتبارها شخصيات محترمة ومرموقة.

لذا فإن مشاركة مثل هذه الشخصيات في المؤتمر الوطني الإرتري بصفة مراقب ومباركتها له يعتبر مهمًّا جدًّا، بالإضافة إلى أن هذه المشاركة تضفي على المؤتمر الهيبة وتعطي للنتائج التي تتمخض عنه وزنًا وقبولاً كبيرين.

٨- هل تشارك حكومة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة في المؤتمر الوطني؟

كما تشير التجارب المكتسبة منذ الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وحتى الآن، نجاح المؤتمر الوطني مرهون فقط بعدم هيمنة أو السيطرة على المؤتمر من قبل النظام الذي يراد إزاحته أو التخلص منه. بالنسبة للثورة الفرنسية التي حدثت في عام ١٧٨٩، لم يتمكن الملك من المشاركة نتيجة الوهن الذي كان يعاني منه نظامه، وإذا قلنا إنه شارك، كانت مشاركته عبارة عن تلبية لكل المطالب التي فرضها عليه المؤتمر. ولم يحاول إعاقة أعمال المؤتمر، وباعتبار أن النبلاء قد سمحوا بمشاركة الفئات الشعبية في المؤتمر، ما مكن المؤتمر من اكتساب صبغة وطنية. وعندما قام الملك في فرنسا بهذه الخطوة لم يكن في تصوره أن المؤتمر الوطني سينقلب على النظام الملكي. ويمكن القول إنه كان ينتظر أن يستمر في حكمه كملك عندما قرر أن يشارك في المؤتمر.

وكانت هناك أوضاع شبيهة بتلك الأوضاع التي حدثت في فرنسا في عدد كبير من الدول الأفريقية. ففي بنين لم يعترض الرئيس كريكو على سيادة المؤتمر لأسباب معروفة.

١) لم يكن في وضع يمكنه من أن يرفض المؤتمر.
٢) لم يكن لدى كريكو تصورًا بأن المؤتمر سوف يجرده من سلطاته.
٣) كما أنه نتيجة الوعود التي تلقاها من المؤتمر بإصدار عفو عام لم يجد حرجًا من تقبل نتائج المؤتمر.

وكنا قد لاحظنا أن المؤتمرات الوطنية لم تحقق التغييرات التي كانت ترجى منها في الدول الأفريقية الأخرى المتحدثة باللغة الفرنسية. وكان السبب في ذلك، مثلما حدث في توغو على سبيل المثال، سيطرة النظام الديكتاتوري على القوة العسكرية، بالإضافة إلى اتخاذه خطوات سيئة، بما فيها التهديد حتى لا يتم تجريده من سلطته. وفي البعض من الدول لم يتمكن "المؤتمر الوطني" قط من إعلان سيادته، بل تم تنظيمه والسيطرة عليه من قبل النظام الديكتاتوري. وبالتالي فإن "المؤتمر الوطني" لم يكن بمقدوره أصلاً أن يصدر قرارات تتعارض مع إرادة الديكتاتور.

هل بإمكان نظام إسياس الفردي أن يسلم السلطة إلى الشعب عبر عقد "مؤتمر وطني" ذي سيادة ؟ والإجابة على هذا السؤال هي أنه لن يقوم بذلك. ناهيك عن أن يتنازل عن السلطة بهذه الطريقة، فقد منع تطبيق الدستور الذي تمت الموافقة عليه بالشروط التي فرضها.

وقد يقوم النظام بمسرحية هزلية بعقد "مؤتمر" حتى يقال عنه إنه قد سمح بذلك. وحتى لو قام بهذه الخطوة فإنه لن يهدف من ذلك تسليم السلطة إلى الشعب بل من أجل البحث عن وسيلة تمكنه من الاستمرار في السلطة كحاكم مستبد.

وهناك قواسم مشتركة بين إسياس ودتكتاتور توغو ناسينغبي أياديما الذي رحل عن الدنيا في السنوات القليلة الماضية سواء أكان في طبيعة الأنظمة أوالتصرفات الفردية. بالضبط وكما فعل أياديما فإن إسياس لا يبدي أي استعداد للتنازل عن السلطة. ولا يبدو على إسياس أي اهتمام حتى للقيام بما حدث في بلدان مثل الغابون، حيث تم تنظيم مسرحية هناك أطلق عليها المؤتمر الوطني في غفلة من الناس ودون أي تحضير، ليتمكن من إلباس

الديكتاتورية لبوس الكذب. لذا من المؤكد أنه طالما ظل هذا المستبد في السلطة فلن تكون هناك إمكانية لعقد مؤتمر وطني إرتري تشارك فيه السلطة القائمة.

وهناك نقطة في هذا الصدد لابد من التأكيد عليها، وهي أن السؤال الذي تم طرحه، هل بإمكان حكومة الجبهة الشعبية أن تشارك في المؤتمر الوطني؟ جاء بغرض البحث في هذا السؤال من الناحية العلمية، وإلا فإن قوى المعارضة الإرترية أقرت بعدم إمكانية النظام من المشاركة في المؤتمر الوطني، ونحن نعتقد بصوابية هذا القرار.

وهناك موقف صريح في الميثاق السياسي الذي أقره التحالف الديمقراطي الإرتري في هذا الصدد. ففي الفقرة الثانية من الميثاق تم إقرار أن أهم هدف من أهداف التحالف هو إسقاط نظام الجبهة الشعبية الديكتاتوري، وفي الفقرة الثالثة من الميثاق نفسه هناك إشارة إلى أهمية عقد مؤتمر وطني إرتري بعد سقوط الديكتاتورية.

لذا فموقف التحالف بهذا الشأن هو، أن نظام إسياس يجب إزالته من على رأس السلطة بكل الوسائل المتاحة وليس بإتاحة الفرصة له للمشاركة في مؤتمر وطني إرتري عام. وتعتبر اللجنة القائمة على هذه الوثيقة، وبعد أن قامت بدراسة الواقع والتدقيق فيه بنفسها، أن النتيجة التي توصل إليها التحالف تتفق مع التنائج التي توصلت إليها، وأن هذا موقف سليم ومسؤول.

٩- أسلوب عقد المؤتمر الوطني وتنفيذه في الوضع الراهن في إرتريا

تختلف تفاصيل عقد المؤتمرات الوطنية حسب الظروف والبلدان، حيث تلعب فيها العوامل المتباينة دورًا كبيرًا. هل يعترف النظام، طوعًا أو كرهًا، بالقوى الوطنية الحية التي تسعى إلى عقد مؤتمر وطني؟ وهل يعقد المؤتمر الوطني في مكان مفتوح وبصورة معلنة أم لا؟ هذه الأسئلة وغيرها تؤثر حتمًا على كيفية عقد المؤتمر الوطني.

وحتى لو كانت هناك خلافات في بعض التفاصيل، فالقضايا الأساسية المتعلقة بمسألة تنفيذه متشابهة. فالمؤتمر الوطني الإرتري لن يكون مختلفًا في أسلوب تنفيذ عقده عن مؤتمرات وطنية أخرى شهدتها أفريقيا. وأن قضية ترتيب الأولويات بالنسبة لمثل هذه المهمة تبدو عمومًا على النحو التالي:

١- التعرف على البعض في أجواء ديمقراطية:

قبل حلول موعد انعقاد المؤتمر، وخاصة لدى اقتراب الموعد، يجب على القوى السياسية الحية الإرترية أن تتبادل الاعتراف فيما بينها بصورة عملية أو فاعلة، وأن تنشر الوعي في أوساط عضويتها فيما يخص المؤتمر. وحتى منظمات المجتمع المدني والمجموعات الأخرى عليها أن تتعرف على بعضها البعض من خلال إيجاد تقارب فيما بينها وتنشيط عضويتها، وإقامة دورات دراسية عن المؤتمر. كما يجب تشجيع المثقفين وآخرين غيرهم من ذوي التجارب ليتحركوا ويساعدوا على بلورة القضايا المختلفة من خلال إسماع أصواتهم وآرائهم ونشرها.

كما يجب أن تنمو العلاقات القائمة بين القوى الوطنية الإرترية الحية في أجواء ديمقراطية، ويجب دعم وتشجيع النشاطات التي من شأنها أن تساعد على تبادل الآراء بصورة علنية. وهناك حاجة ماسة قدر المستطاع إلى نشر ثقافة التسامح والتفاهم والحوار.

وهناك دور كبير لوسائل الإعلام فيما يخص تطوير مثل هذه النشاطات. وحتى يتسنى لمختلف المجموعات عكس وجهات نظرها، ينبغي تشجيع عملية إدارة نقاشات تتسم بالمسؤولية.

٢ – اللجنة المنظمة:

يجب أن يسبق اختيار اللجنة المنظمة لعقد المؤتمر الوطني عقد اجتماع لقيادات التنظيمات، وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من القوى الوطنية الحية للتشاور حول سبل اختيار اللجنة المنظمة. وعلى هذه القوى أن تتحرى الأفكار من أعضائها ومناصريها ومن الخبراء لاختيار اللجنة المنظمة التي يجب أن تتوفر في أعضائها الحيادية، والنضج، والاحترام. كما يجب إنشاء لجنة تتكون من أعضاء التنظيمات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها لمساعدة اللجنة المنظمة والقيام بدور الوسيط بينها وبين هذه القوى. وتنحصر مهمة اللجنة المنظمة في القضايا المتعلقة بعقد المؤتمر الوطني ومحتواه.

٣– القضايا المالية :

ينبغي البحث عن الأموال المطلوبة وجمعها لعقد المؤتمر الوطني ولتحركات اللجنة المنظمة بإشراف التنظيمات السياسية والمجموعات الأخرى. كما يجب على التنظيمات وكذلك

منظمات المجتمع المدني أن تسعى في جمع تلك الأموال مستفيدة من العلاقات التي لديها مع الحكومات ومع المنظمات غير الحكومية في البلدان المتقدمة.

وحتى لا تغري الأموال التي يتم جمعها في نشر الفساد، على اللجنة المنظمة للمؤتمر أن تقوم بتنظيم عملية جمع الأموال، وتعلن ذلك على الملأ.

٤- تحديد أهداف ومرامي المؤتمر:

تقوم اللجنة المنظمة بمراجعة مختلف الدراسات التي تقدمها التنظيمات السياسية والمنظمات المدنية والتي من شأنها أن تضع الاستراتيجيات والأساليب التي تقود إلى نقلة حقيقية في المجتمع الإرتري نحو الديمقراطية وسيادة القانون. ثم تقوم اللجنة بعد ذلك بتقديم أفكار تقود إلى إجراء تغيير أساسي من خلال استعانتها بالخبراء، وبما يتناسب مع روح ومحتوى مختلف الدراسات التي قدمت إليها.

وبالاستناد إلى الأفكار التي تم تدارسها تقوم اللجنة بتحديد قضايا النقاش، والقرارات المرتقبة التي سيناقشها المؤتمر ويبت فيها.

كما تقوم اللجنة بمناقشة واسعة للأفكار والآراء التي قامت بدراستها مع جميع قيادات التنظيمات السياسية والتجمعات المدنية وتتفاهم معهم حولها.

وتصل قيادات التنظيمات السياسية والجمعيات المدنية، في نهاية الأمر، إلى اتفاق جماعي بخصوص هذه الأفكار والآراء المطروحة.

٥- أهلية الأطراف المشاركة في المؤتمر وأعداد المشاركين:

تقرر اللجنة المنظمة وبالتشاور مع قيادات التنظيمات السياسية والجمعيات المدنية ماهية المؤهلات التي يجب توفرها في المشاركين وكم يجب أن يكون عدد المشاركين في المؤتمر، وكيفية تمثيل كل الأطراف المشاركة.

٦- قرار بمكان وزمان عقد المؤتمر والأطراف المتعاونة في إدارته:

تقرر اللجنة المنظمة مكان وزمان عقد المؤتمر آخذة في الاعتبار أوضاع مختلف القوى السياسية الحية في البلاد، وبعد التشاور مع قيادات التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. كما تعمل اللجنة على تكوين مجموعة في مكان عقد المؤتمر لتساعدها في الجوانب الإدارية، ولتقوم بتمهيد البنية التحتية التي يتطلبها عقد المؤتمر.

٧- الناطق الرسمي واللجنة الإعلامية:

يجب أن يكون هناك ناطق رسمي يتحدث باسم اللجنة المنظمة، كما تقوم اللجنة بتكوين لجنة إعلامية تضم في عضويتها عددًا من المختصين في المجال الإعلامي، وذلك بعد التشاور مع التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وتقوم اللجنة الإعلامية بتزويد الرأي العام الدولي بالمعلومات عن سير أعمال المؤتمر الوطني بالتعاون مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية. كما تقوم اللجنة بتشجيع وسائل الإعلام الوطنية كالصحف، والمجلات، والإذاعات، وصفحات الإنترنيت على تكثيف حملتها الإعلامية، وذلك لزيادة معلومات الجماهير الإرترية ورفع وعيها بخصوص المؤتمر.

٨- بداية عقد المؤتمر، وقضايا الأعراف والمصالحة الوطنية:

من أجل أن يحظى المؤتمر بشيء من الهيبة تقوم اللجنة المنظمة بالتشاور مع المثقفين والخبراء بافتتاح المؤتمر وفقًا للتقاليد والأعراف المعمول بها استنادًا إلى تراثنا وثقافتنا الوطنية وبصورة تجذب انتباه جماهير شعبنا. وبهذه المناسبة تمنح اللجنة المنظمة دورًا بارزًا في الافتتاح للقيادات الدينية بهدف إبراز أهميتهم في المجتمع.

وبعد أن يفتتح المؤتمر أعماله، تبدأ القيادات الدينية البارزة برنامجًا مختصرًا "للمصالحة الوطنية" بصورة رسمية معلنة. وبهذه المناسبة يقف القياديون البارزون الذين اختلفوا في المسيرة السابقة لأسباب متباينة، ويوضحون بصورة عامة الأخطاء والإساءات التي تسببوا فيها، ويؤكدون أنهم سوف يعملون بإخلاص لخدمة الجماهير مع من كانوا يختلفون معهم في المسيرة والرأي بناءً على المبادئ الديمقراطية التي تربطهم حاليًّا. ويجب أن يشهد المشاركون في المؤتمر تصالح هذه القيادات أمامهم. هناك نقطة هامة بهذه المناسبة يجب التأكيد عليها وهي أن عملية التصالح هذه لا تعفي أحدًا من المساءلة القانونية في المستقبل، إذا كانت هناك قضايا سوف تثار بحق الأفراد في المحاكم. بمعنى آخر، إذا كان هناك أفراد قد ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو الخيانة الوطنية، فلن تشفع لهم عملية المصالحة التي تجري في المؤتمر لإعفائهم من المساءلة القانونية.

٩- الاتفاق على أسلوب عقد المؤتمر:

تتقدم اللجنة المنظمة باقتراح الأشخاص الذي تتوسم فيهم الأهلية لقيادة أعمال المؤتمر للحصول على موافقة المؤتمرين على اقتراحها. ولن تكون هناك فرصة كبيرة لمناقشة

اقتراح اللجنة المنظمة للمؤتمر من قبل المشاركين إلا إذا تم تقديم أسباب قوية ومقنعة للاحتجاج على أعضاء سكرتارية المؤتمر.

ثم تتم الموافقة على جدول سير أعمال المؤتمر المقترح من اللجنة المنظمة من قبل المؤتمرين، ولن يكون هناك تغيير لجدول الأعمال المقترح إلا إذا تم تقديم مبررات قوية لذلك.

١٠- تقييم الأوضاع الراهنة:

يجب على المؤتمرين أن يناقشوا الأوضاع القائمة في البلاد ويخرجوا بتقييم مشترك بصورة جماعية.

١١- النظام السياسي واستمرار وحدة إرتريا الجغرافية:

يجب على المؤتمر أن يصادق على ميثاق مجمع عليه، والذي يتضمن المبادئ والمعتقدات الأساسية التي تتبناه القوى الوطنية الحية في البلاد والمبنية على المبادئ الديمقراطية.
ويتم الإعلان بهذه المناسبة أن المجموعات القومية الإرترية المكونة للبلاد قد أقرت من خلال ممثليها على أن إرتريا، التي يسعى الجميع لإيجاد نظام ديمقراطي فيها، هي عبارة عن وطن يشكل وحدة سياسية – جغرافية مستقلة وذات سيادة.

ويتضمن الميثاق أيضًا أن إرتريا تسعى إلى إقامة علاقات حسن جوار وتعاون سلمي مع سائر جيرانها.

١٢- إقامة حكومة انتقالية :

يتفق المؤتمرون بالإجماع على إقامة حكومة انتقالية ذات صبغة ديمقراطية وتؤمن بسيادة القانون.

١٣- لجنة وضع مسودة الدستور:

يتفق المؤتمر على وضع مسودة دستور جديد بناءً على المبادئ الأساسية التي تمت الموافقة عليها في الميثاق، والانطلاق من دستور إرتريا لعام ١٩٥٢، وكذلك بالأخذ من الدستور الذي أقر في عام ١٩٩٧، حسب الحاجة. كما يوافق المؤتمر على تكوين لجنة دستور تضم في عضويتها الخبراء، وأصحاب التجارب، والقيادات الدينية للقيام بهذه المهمة.

١٤- الجدول الزمني:

يقرر المؤتمر الجدول الزمني لتنفيذ المهام المنصوص عليها حسب الأولوية في الدستور الذي يوافق عليه الشعب.

١٥- الانتخابات العامة المتعددة الأحزاب:

بناءً على الدستور، والموعد المحدد لإجراء الانتخابات المتعددة الأحزاب التي تم إقرارها، يضع المؤتمر الوطني جدولاً زمنيًّا لمسألة إقامة حكومة ينتخبها الشعب.

١٦- إقامة لجنة المتابعة:

ينشئ المؤتمر لجنة مهمتها متابعة تنفيذ قراراته. وحتى لو كانت هذه اللجنة شبيهة باللجنة المنظمة للمؤتمر الوطني من حيث هيكلها الاساسي، من المهم أن تضم هذه اللجنة ممثلين للتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الكبيرة. وتتمثل المهمة الرئيسية لهذه اللجنة في مراقبة أداء التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتأكد من أن ما تم الاتفاق عليه في الميثاق بصورة جماعية قد دخل حيز التطبيق.

١٠ – الخاتمة :

ظلت وحدة إرتريا تحتل مكانة مركزية في مختلف المراحل السياسية منذ أربعينيات القرن الماضي. وقد بذل جيل الآباء السياسيين جهودًا مقدرة بهذا الخصوص منذ أن أتيحت لهم فرصة المشاركة في تقرير مصير بلادهم. وقد تنبه هؤلاء في وقت مبكر أنه يمكن التأكيد على وحدة البلاد في ظل التعدد الذي يميز مجتمعهم، وذلك من خلال عقد مؤتمر وطني جامع. بمعنى آخر، توصل هؤلاء في وقت مبكر إلى أن القوة والهيمنة لا يمكن أن تضمن الاستقرار الدائم، إضافة إلى عدم قدرتها على تحقيق الوحدة الوطنية. وانطلاقًا من إدراكهم أن فض الخلافات والنزاعات، ووضع أسس الوحدة الوطنية والاستقرار لا يمكن أن يتم إلا عبر مؤتمر وطني سعوا إلى عقد مؤتمر "بيت جرجيس."

وفي مؤتمر "بيت جرجيس" كان السياسيون والقادة الإرتريون يأملون ويتوقعون أيضًا، بصرف النظر عن خلفياتهم، أن يصلوا إلى رؤية موحدة يتفقون حولها ويتم إعلانها بخصوص مستقبل إرتريا، خاصة طبيعة العلاقات التي تربطها بإثيوبيا، لكن ذلك الحلم لم يتحقق نتيجة تحركات النظام الملكي الإثيوبي وأعوانه المحليين من الإرتريين.

وكما أوضحنا سابقًا، قَبِل الآباء الأوائل أجواء الوفاق التي سادت العهد الفيدرالي. وعقد بعدها مؤتمر السلام لمعالجة الآثار السلبية التي كانت تخيم على البلاد. وكان الضامن الأساسي للوفاق والحل الفيدرالي تلك السيادة التي كانت إرتريا تتمتع بها، والنظام الديمقراطي الذي كانت تنعم به. هذه الضمانات لم يتم احترامها وتقديرها نسبة لتخلف نظام هيلي سلاسي وهيمنته. فهذا النظام الملكي وأعوانه الإرتريين قاموا بإجهاض الحل الوسط (الفيدرالية)، والضمانات التي كانت مكفولة للنظام الفيدرالي، وأخيرًا تم إلغاؤه. وبقيامهم بهذا الفعل قوضوا

الأساس الذي بني عليه الوفاق الوطني مُعرِّضين بذلك الشرعية الجغرافية التي كانت إرتريا تتمتع به إلى الخطر.

ونظام الديكتاتورية الفردية للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة عرّض وحدة الوطن إلى أخطار جمة برفضه الاعتراف بسائر التنظيمات السياسية والمنظمات المدنية، بل بعدم اعترافه بوطنية المنتمين إليها واعتبارهم أعداءً للوطن وبرفضه فكرة الوفاق الوطني.

وكانت القضية الأساسية التي طرحت في مؤتمر "بيت جرجيس" والتي بقيت دون أية إجابة عليها، مازالت تشكل تحدّيًا بصورة ملحة حتى يومنا هذا. بمعنى آخر يمكن القول في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ الشعب الإرتري، إن المؤتمر الوطني الذي يمكن أن يتحقق بجهود قوانا الحية التي تناضل من أجل التغيير الديمقراطي وسيادة القانون، يمكن اعتباره استمرارًا للقاء "بيت جرجيس". ومن العوامل التي تساعد على إكمال مهمة ما انقطع في لقاء "بيت جرجيس" دون الحصول على إجابة مقنعة هو قبول الإرتريين باستمرار إرتريا كوطن لهم جميعًا، وأن يصبح خيارهم الحر، إضافة إلى إرساء دعائم النظام الديمقراطي المبني على مبدأ سيادة القانون. هذا يعني أن الأسئلة الأساسية هي كيف يمكن أن يكون شكل المؤتمر الوطني؟ وهل تستمر إرتريا كما هي الآن أم تتجزأ ؟ والإجابة على هذه الأسئلة بصورة إيجابية يمكنها فقط أن تتم في ظل عملية من هذا النوع (المؤتمر الوطني).

ولو نظرنا إلى ذلك من جانب آخر، فمطلب عقد المؤتمر الوطني المطروح حاليًّا ليس بجديد، بل هو استمرار لمؤتمر "بيت جرجيس" ولمؤتمر السلام الذي عقد في سينما "إمبيرو" بأسمرا. وبنفس القدر الذي لا يعتبر فيه هذا الأمر بجديد، فهو أيضًا ليس نهائيًّا. ففي كل مرة تستجد فيها الأمور في وطننا وندخل في مرحلة جديدة، سوف تعقد باستمرار مؤتمرات وحسب الحاجة. وأجدادنا الأوائل أيضًا كانوا يعقدون مؤتمرات باستمرار لتجديد وتطوير قوانينهم العرفية.

وكما أشرنا سابقًا كان المشاركون في مؤتمر "بيت جرجيس" ومؤتمر السلام في سينما "إمبيرو" يختلفون فيما يفيد وطنهم أو يضره، ويناضل كل منهم لتثبيت وجهة نظره. بعبارة أخرى لم يكن وقتها ثمة تجاذب أو تآمر من أجل أن يقود هذا أو يسود ذاك انطلاقًا من تعطش فردي في السلطة، كانت الخلافات بينهم فيما ينفع إرتريا كوطن. باختصار كانت النزاعات تستند على آراء وطنية متباينة.

أما الخلافات السائدة اليوم، بما فيها تلك الخلافات القائمة في أوساط المعارضة، هي ذات توجهات مريضة منطلقها التعطش الفردي للسلطة. هذه التوجهات غير السليمة تشكل مشكلة كبرى لدى المعارضة، وهي جزء من العوامل الأساسية التي تسببت في إعاقة عملية التغيير حتى هذه اللحظة.

وفي المؤتمر الوطني المزمع عقده، انطلاقًا من إدراكنا لوجود مثل هذه الأمراض، ينبغي التحكم على تأثيراتها ونتائجها باتباع أساليب مدروسة. وتوجد إرتريا اليوم في أسوأ حالاتها نتيجة وجود شخص مريض على رأس السلطة يحاول السيطرة في كل الأموردون أية اعتبارات.

ودون الخروج عن هذا الموضوع، نختتم بطرح رأي مختصر فيما يخص الأوضاع العالمية، وعلاقاتنا الدولية، وجشع الحاكم الفرد في وطننا.

منذ انتهاء الحرب الباردة تقريبًا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم دون أي منازع، على الأقل في الجانب العسكري. وأصبح مدى تأثيرها كبيرًا خصوصًا على الدول الأفريقية ودول العالم الثالث. وبحكم الموقع الجغرافي لإرتريا تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بهذا البلد، كما ذكرنا سابقًا. لذا من المنطقي أن تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالبديل الذي سيأتي بعد نظام إسياس. ومن السذاجة عدم إدراك أن للولايات المتحدة قدرات

مادية وعسكرية كبيرة، لذلك سوف تعمل ولو مرحليًّا، على الإتيان بالبديل الذي تختاره أو المجموعة المفضلة كبديل لنظام إسياس.

لذا بذلت بعض تنظيمات المعارضة وبعض المجموعات وحتى الأفراد، إدراكًا منهم لهذه الحقيقة، جهودًا ملحوظة للحصول على اعتراف الحكومة الأمريكية بشكل خاص والحكومات الغربية بشكل عام، وأن يحظوا بالقبول لديها حتى لو كان ذلك على حساب الآخرين. ويبدو أن هذه الجهود سوف تكون مستمرة، بل يمكن القول أن بعض التنظيمات والأفراد دخلوا مرحلة التنافس المكشوف الذي يختلط بالمماحكات لخطب ود الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك مشكلة خطيرة للغاية، وتتطلب معالجة هادئة ومسؤولة. ما المقصود بالمعالجة الهادئة والمسؤولة؟ المعالجة الهادئة تعني التعرف على الأوضاع الحقيقية في البلاد، ثم بعدها تحديد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يضمن وحدة إرتريا ونموها، واختيار السبيل الأمثل لتحقيق مثل هذه الأهداف. ونقصد بالمعالجة المسؤولة أن الخطوات والتحركات المتعلقة بهذا الشأن ينبغي أن تنطلق من القناعة القائلة أن هذه العلاقات ينبغي أن تخدم مصلحة إرتريا وشعبها وأن يتحلى التحرك بمثل هذه الروح.

وهذا يعني تحديدًا أن العلاقات المزمع إنشاؤها مع الولايات المتحدة الأمريكية مهما كانت تلك العلاقات، ينبغي أن تنطلق من أن قوى المعارضة الإرترية كلها تقبل بها، وتقتنع بأنها تخدم مصالح شعبنا وبلادنا، وتتفق حولها، وتتحرك معاً في سبيل إرسائها. وبنفس الصورة التي اتفق فيها الآباء الأوائل في لقاء "بيت جرجيس" على أن العلاقة مع إثيوبيا مهما كانت يجب أن تحظى بقبول المجتمع بها، وأن يتساوى الجميع في فهمهم لها. نحن الآن أيضًا يجب أن نقول إن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن نتساوى جميعًا في فهمنا لها، وإلا إذا حاول أي تنظيم أو أي فرد أن يحظى على ثقة الأمريكيين والغربيين وودهم على حساب قوى المعارضة الأخرى،

وحصل على ذلك بالفعل، يعني أنه يكرر تاريخ إسياس أفورقي، وسوف يضاعف ذلك من مشاكل إرتريا والإرتريين في المستقبل أكثر مما هي عليه الآن.

ولبعث الحياة في جسد بلادنا الذي أصبح جثة هامدة اليوم يجب أن نبعث الحياة في قواه الحية، ولن يتم ذلك إلا إذا سادت أجواء العمل المعارض الروح التي سبق الإشارة إليها، وعقد مؤتمر وطني شامل تتمثل فيه كل قطاعاتها الاجتماعية للتوصل إلى اتفاق جماعي ومعلن فيما يتعلق باستمراريتها كبلد والنظام السياسي الذي يديرها.

وسواءً أكان ذلك في التاريخ السابق أم في الواقع الحالي، فالبلاد التي نجحت في عقد مؤتمرات وطنية شاملة أصبحت مثالاً يحتذى في النهضة وبعث الحياة فيها من جديد في مختلف المجالات، حيث تجددت فيها الجوانب الروحية والفكرية، والروح الكفاحية، والاعتزاز بالهوية والنهوض من جديد بصورة جلية.

وبنفس هذه الصورة سوف يساعد نجاح المؤتمر الوطني الإرتري على تجديد الروح المعنوية لشعبنا، وتحريك قوانا الاجتماعية، وتحقيق نهضة وطنية إرترية، وسوف يفتح لبلادنا طريق حياة جديدة. ويمكن القول دون مبالغة أن نجاح عقد المؤتمر الوطني الإرتري سوف يرتقي إلى المستوى الذي يمكن أن يطلق عليه أنه ميلاد جديد لبلادنا.

ملحق

قضية المجموعات القومية الإرترية

المجلس الإرتري للوحدة – سبتمبر ٢٠٠٢

رؤية المجلس – رقم ١

قضية المجموعات القومية الإرترية

ظلت قضية المجموعات القومية الإرترية مثار جدال منذ فترة الكفاح المسلح. وهذه القضية لم تجد حتى هذه اللحظة حلاً يعكس الإجماع الوطني حولها.

وغالبية المجموعات السياسية الإرترية الموجودة حاليًّا ليس لديها فيما يخص هذه القضية مجرد تباين في مدراكها ومواقفها فقط، بل يتعدى ذلك إلى درجة عدم الانسجام. فمثلاً حكومة الجبهة الشعبية تدّعي وجود تسع "قوميات" تتحدث لغات متباينة. وطبقًا لهذا القول إذًا يعني أن المجموعات التي تتحدث لغة واحدة تُعدُّ مجتمعًا واحدًا أو "قومية" واحدة. فحتى لو ادعت حكومة الجبهة الشعبية وجود هذه "القوميات" إلا أنها ليست لديها مواقف معلنة أو سياسات عملية تدافع من خلالها بصدق عن حقوق هذه التجمعات التي تطلق عليها " قوميات".

بعض تنظيمات المعارضة لا تكتفي بالاعتراف بوجود "قوميات" بل تقول بمبدأ حق كل مجموعة في تقرير مصيرها بنفسها. ويتضح من ذلك أن هذه التنظيمات تذهب إلى درجة أن هذا الحق يعني أن تقرر كل قومية اختيار شكل العلاقة التي تربطها بالآخرين. وعندما تشير هذه التنظيمات إلى حق القوميات في الانفصال، فإنها تؤكد في الوقت ذاته على أنها لا تشجع بذلك فكرة الانفصال، بل للتأكيد على الحقوق الديمقراطية لهذه "القوميات" ولضمان استمرارية

وحدة الشعب الإرتري. وفي الوقت الراهن، يبدو أن هناك داخل البعض من هذه التنظيمات موجة من النقاشات الداعية إلى إعادة النظر في الموقف التي تنادي بحق هذه "القوميات" في الانفصال.

وهناك تنظيمات أخرى تتبنى رؤية بعيدة تمامًا عن مثل هذا الموقف المذكور. واحد من هذه التنظيمات، على سبيل المثال، يقول بأنه لا توجد مجموعات يمكن أن يطلق عليها مصطلح "قومية" وأن المجموعات التي لدينا هي مجرد "قبائل"، وأنه يرفض حق هذه الجماعات، أي القبائل، في الانفصال.

نحن لم نجد هذه المواقف التي تم ذكرها آنفًا وغيرها من الآراء التي لم تذكر والمتعلقة بـــ"القوميات" مقنعة. كما أنها لم تتعرف على تركيبة المجتمع الإرتري بصورة كافية، وتفتقر إلى النظرة العقلانية لنتائج هذه المواقف والآراء، كما لا يساعد تبني هذا الموقف على انتهاج سياسات سليمة.

وفيما يخص هذه القضية، نحن نعتقد بأننا نتبنى فهمًا يساعد على الأقل على تطوير مواقف وسياسات مقنعة وموضوعية بشأنها.

تعريف المجتمعات:

في الفكر السياسي منحت المجتمعات أو المجموعات البشرية التي ظهرت في التاريخ البشري مختلف التسميات أو التعريفات بناءً على التطور الاجتماعي – الاقتصادي الذي مرت به هذه الجماعات. وهناك ثلاث مجموعات رئيسية وهي القبلية، والقومية، والأمة.

فالقبلية (Tribe) تربط بين أفرادها علاقة القرابة أو الأصل المشترك، وهي أول وأقدم المجموعات البشرية. كما أنها تتميز بعدم وجود طبقات داخلها، ولا توجد فوارق طبقية بين أفرادها على أساس تراكم الثروة الناجم عن الاستغلال.

والقومية (nationality) هي تلك المجموعة البشرية التي استكملت عملية الفرز الطبقي بين أفرادها وطورت على هذا الأساس نظامًا إداريًّا أو حكوميًّا بالترابط مع هذا التطور، ويتحدث شعبها لغة واحدة، وهي بذلك مرحلة أعلى من التجمع القبلي، وتكون غالبًا في مرحلة العبودية أو الإقطاع. وعند نمو التجمعات البشرية المختلفة من المرحلة القبلية إلى المرحلة القومية، تلغي هذه المجموعات روابط العلاقات المبنية على القربى، ويربط أفرادها مكان السكن والنظام الإداري الذي يحكمهم. ويتم تعريف الأفراد كمواطنين نسبة للمكان المشترك الذي يسكنونه بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس يحددون هويتهم. وباعتبار أن القومية مازالت تمر بالمرحلة الأولية من التطور الرأسمالي، هناك ضعف في البنية الاقتصادية لتلك المجموعات التي تتحدث لغة واحدة، وبالتالي في وحدتها الداخلية أيضًا. وعندما ينصرف أفرادها للحصول على ما يسد حاجاتهم المادية من العمل الزراعي أو الرعوي أو غيره، يكون ذلك لتلبية احتياجاتهم اليومية، وليس من أجل القيام بالتبادل التجاري فيما بينهم. لذا نجد أفراد الشعب متباينين فيما بينهم في شكل مجموعات أو أسر لها حياة اقتصادية متباينة.

أما الأمة (Nation) فهي أكثر المراحل تطورًا في التجمعات البشرية التي ظهرت في التاريخ حتى هذه اللحظة. فالأمة يمكن أن يطلق عليها هذا التعريف عندما تكون قد بلغت درجة التطور الرأسمالي في علاقاتها الاجتماعية – الاقتصادية وخطت في هذا الطريق خطوات راسخة. ففي الأمة أو المجتمع الرأسمالي لا يكون الهدف الرئيسي من الانتاج تلبية الاحتياجات اليومية، بل لإنتاج السلع بهدف التبادل التجاري في الأسواق. فالمواد التي تصنع أو تنتج في أي جزء من أجزاء الوطن يمكن بيعها وشراؤها في أي جزء آخر منه. لذا هناك سوق مشترك لهذه الأمة أو

هذا البلد الذي يلتقي فيه أفراد الشعب ويؤثر على حياتهم من خلال عملية اقتصادية أساسية موحدة ومنتشرة على طول البلاد. عليه فشعب تلك البلاد لا يعود مجرد شعب يتكلم لغة واحدة ويجمعه مكان واحد، بل تربطه أيضًا مصالح اقتصادية مشتركة ويتكون لديه وعي مشترك.

يعتبر هذا التحليل المذكور أعلاه لتطور المجتمعات تحليلاً عاما وأوليا، لأن تاريخ وأوضاع المجتمعات معقد للغاية، والقضية صعبة وتشكل تحديًا. ويحتاج وضع المعايير السياسية لمثل هذه القضية إلى دراية متأنية وعادلة بحق. وفي هذه المرحلة مثلاً يمكن ألا يكون أمرًا هينًا إصدار أحكام بشأن ما إذا كان ينطبق على جماعة معينة تعريف "قبيلة" أو " قومية". والسبب في ذلك أن بعض هذه الجماعات كانت وما تزال في حالة سيرورة، وبالتالي نلاحظ وجود مؤشرات انتقال في البعض منها لمرحلة مقبلة أكثر تطورًا في بنيتها. بمعنى نلاحظ وجود قبائل لديها سمات قومية، وهناك قوميات أيضًا تحمل سمات الانتقال إلى أمة. وفي المرحلة الراهنة نجد في الغالب وجود جماعات تحمل سمات متداخلة أكثر من وجود مجموعات قبلية أو قومية واضحة المعالم. كما نلاحظ وجود تأثير المجتمع الرأسمالي على معظم مجتمعات العالم الثالث، بسبب تأثير الاستعمار الغربي والتداخل الاقتصادي بين دول العالم، حتى لو ظل هذا التأثير ضعيفًا. لذا من غير الممكن القول بوجود قبائل وقوميات لم تتأثر بطباع وتأثيرات مجتمعات أخرى حولها، سواء أكان ذلك في إرتريا أم في غيرها من الدول في هذه المرحلة.

إنطلاقًا من التوضيح المذكور أعلاه، ندرك مدى حساسية موضوع التجمعات الإرترية. وهذ الأمر لا يمكن تناوله بشكل سطحي أو أن تتخذ حياله موقفًاجزافيا، بل ينبغي أن يتم تناوله بفهم عميق. فمثلاً إطلاق مصطلح "قبيلة" أو "قومية" في واحد من هذه التجمعات يعني تحديد درجة تطور المجموعة المعنية. ومثل هذا التحديد يمكن أن يؤدي إلى إحساس المجموعات بإصدار

أحكام تجاهها عن تخلف البعض وتطور البعض الآخر. لذا يمكن أن تفضي مثل هذه الأحكام إلى مرارات تقود إلى صراعات غير مرغوبة.

آخذين في الاعتبار ما تم التوصل إليه في النقاط المذكورة أعلاه سنحاول الإجابة على السؤال القائل، كيف يمكننا تعريف التجمعات الإرترية؟

القبيلة ؟ والقومية؟ والمجموعة القومية؟

لا توجد في إرتريا أية مجموعة يمكن إطلاق مصطلح أمة عليها، وهذا الموضوع ليس مثارًا للجدل. وإثارة مثل هذا الموضوع نرى فيه مضيعة للوقت وغيرها. والقول بأن المجموعات القومية في إرتريا هي عبارة عن قبائل فقط لا يبدو أيضًا أمرًا مقنعًا. وهناك حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن هذه المجموعات لم ترق في تطورها بعيدًا عن كونها قبائل. لكن البعض من هذه التجمعات كانت قد انتقلت إلى مرحلة الإقطاع، لذا من الممكن إطلاق مصطلح "قوميات" على الأقل على البعض منها.

وبالتالي مصطلح "قبيلة" أو "قومية" غير كاف لتعريف جميع التجمعات الإرترية، بل يمكن القول إنه استخدام خاطئ للمصطلحات.

نحن نعتقد أن مصطلح "المجموعة القومية" يعبر بصورة كافية لتعريف هذه التجمعات. هذا المصطلح له علاقة بمصطلح "التجمعات"، حسب اعتقادنا، كما أن سائر المصطلحات سواء كانت أمة أم قومية أم قبيلة نطلق عليها بصورة أساسية مصطلح "تجمعات". إلا أن التجمعات ليست مجموعات تتم عملية تكونها بصورة سريعة، بل تأتي نتيجة تطور تاريخي لا يختلف كثيرًا عن سائر تطور المجتمعات البشرية.

وعندما نقول "مجموعة قومية" نقصد بذلك وجود جماعة لها مشاعر ومعتقدات تحدد هويتها المختلفة. ووجود ثقافة وتراث وتاريخ خاص بها، ووجود رقعة جغرافية خاصة عاشت وما تزال تعيش بها.

ومثل هذه التجمعات يمكن أن يكون لديها لغة مشابهة أو تستطيع التفاهم من خلالها مع تجمعات أخرى. وكما ذكرنا سابقًا على كل حال يكون لدى هذه التجمعات إحساس خاص بهويتها، كما أنها تتميز بثقافة وتراث خاص بها.

كما يمكن أن يكون التطور الاجتماعي – الاقتصادي لهذه التجمعات متباينًا، وبغض النظر عن درجة تطورها فإن هذه التجمعات يمكن أن يطلق عليها، مصطلح "المجموعات القومية".

المجموعات القومية الإرترية:

هناك مجموعات قومية مختلفة في إرتريا، وتتحدث غالبيتها لغات مختلفة، إلا أن البعض منها يتحدث لغة واحدة. مثلاً البني عامر، والألقدين والسبدرات في بركا، والمنسع والبيت جوك، والماريا في سنحيت، والحباب وعد شيخ في الساحل، وكذلك قبائل سمهر المختلفة، يتحدث هؤلاء جميعًا لغة "التجري". كما أن البعض من هذه التجمعات يتحدث لغات متشابهة، بمعنى يمكنهم التفاهم من خلالها. فمثلاً الساهو والدناكل يتحدثون لغات تمكنهم من التفاهم فيما بينهم.

إلا أن كل هذا التجمعات الإرترية حتى لو كانت اللغات التي تتحدث بها كل مجموعة واحدة أو متشابهة مع لغات أخرى، إلا أنه يوجد اختلاف بينها فيما يخص المشاعر والثقافة والتراث.

هذه المشاعر بالاختلاف والتي تحملها المجموعات القومية الإرترية تتعلق فقط بالمشاعر التي تعتبر دون الوطنية، أما ما عدا ذلك فهناك قواسم مشتركة بينها وبين التجمعات الأخرى ووجود هذه الصلات بالتجمعات الأخرى أمر أكدته التجربة وتعرفه هذه التجمعات وتؤمن به. لذا لا يوجد أي تصادم بين هوية هذه المجموعات القومية وبين مشاعرها الوطنية الإرترية.

المجموعات القومية الإرترية وقضايا اللغة الرسمية والدين:

هناك صلة وثيقة بين قضايا المجموعات القومية وقضايا اللغة الرسمية والاعتقاد الديني. ففيما يخص قضية اللغة الرسمية نسترشد بالملاحظات السياسية السابقة. منذ نهاية عقد الأربعينيات في القرن الماضي هناك إجماع وطني على جعل اللغتين العربية والتجرينية لغتين رسميتين لإرتريا. وعلى الرغم من أن مجموعة الرشايدة هم الوحيدين الذين يتحدثون اللغة العربية، إلا أن قضية قبول اللغة العربية كواحدة من لغاتنا الرسمية يعود سببه الأساسي إلى انتشار اللغة العربية في أجزاء واسعة من البلاد، إضافة إلى رغبة قطاع واسع من شعبنا من الذين يتحدثون لغات مختلفة، كما يساعد ذلك على إقناع وتفاهم الجماعات الدينية الإرترية، ويعزز استقرار ووحدة البلاد.

أما فيما يخص قضية الدين هناك تداخل في علاقات المجموعات القومية الإرترية المختلفة وتوجد في بلادنا مجموعات قومية تتبع الديانتين الإسلام والمسيحية إضافة إلى وجود جماعة تؤمن بالمعتقدات التقليدية. فمعظم المجموعات القومية الإرترية لديها مجموعات خليطة فيما يخص الاعتقاد الديني. هناك لدى غالبية هذه المجموعات الديانتان الإسلام والمسيحية. ففي التجمعات القاطنة للهضبة، والساهو، والبلين، والمنسع، والكوناما هناك أتباع للديانتين الإسلام والمسيحية من أبناء هذه المجموعات.

معالجة قضايا المجموعات القومية الإرترية:

حتى لو كان المجتمع الإرتري برمته مضطهدًا في العهود السابقة، إلا أن جزءًا من هذا المجتمع عانى من اضطهاد أكبر أكثر من غيره. ويمكن مشاهدة نتائج وآثار تلك المعاناة بصورة ملحوظة. والآن أيضًا، لم يتم إزالة كل أو جزء من كل ذلك الاضطهاد الذي تعرضت له تلك المجموعات القومية بصورة عملية. نحن نؤمن بتساوي كل المجموعات القومية، وأن يكون لهذه المجموعات القومية دورًا أكبر في إدارة شؤونها الداخلية بصورة لا تتعارض مع البرامج والسياسات الوطنية العليا، بحيث يتم توظيف ذلك لتطوير لغات هذه المجموعات القومية والأهداف والبرامج التي تسعى هذه المجموعات لتنفيذها، وأن تفخر أيضًا بموروثها الثقافي، وأن تتاح لها الفرصة في عكس الجوانب الثقافية التي تزخر بها هذه المجموعات القومية كحق من حقوقها، وأن تتوفر الحماية الفعلية لهذه الحقوق من الدولة.

بالإضافة إلى أن المجموعات القومية التي تخلفت بسبب التنافس، خاصة تلك المجموعات التي تم استغلالها من قبل مجموعات أخرى أقوى منها، والتي تم الإضرار بمصالحها بأشكال

شتى، يجب أن تعطى الأولوية في برامج المنظمات الحكومية وغير الحكومية للإسراع بمساعدتها في مسيرتها التنموية.

ولم تعد مسألة حماية المساواة بين المجموعات القومية الإرترية والتأكيد الفعلي عليها مبدءاً ديمقراطيًّا أساسيًّا فقط، بل تعتبر وسيلة هامة للغاية لاستمرار وحدتنا الوطنية. فالمجموعات القومية الإرترية المختلفة (وخاصة تلك التي تعرضت لاضطهاد أكبر في العهود السابقة)، يمكنها الاستمرار كجزء من هذا الوطن برغبتها، فقط في حال اقتناعها بانتمائها الوطني. وفي حال إنكار الحقوق المذكورة لتلك المجموعات القومية وامتهان كرامتها، فلن يكون هناك أي معنى إيجابي لكونها جزءاً من هذا الوطن. وكما شاهدنا في عددٍ من الدول التي تتميز بالتعدد القومي، وكنتيجة لانعدام أي معنى لانتمائها الوطني، يمكن للبعض من هذه المجموعات القومية الإرترية أن تضيق ذرعًا بهذا الانتماء الإرتري لتصبح مجبرة على البحث عن حلول أخرى انفصالية. وحتى لو لم تسع تلك المجموعات إلى الانفصال، يمكنها أن تتعاون مع أية قوة أجنبية للإضرار بالمصالح الوطنية.

لذا، وحتى لا نقع في مشاكل من هذا النوع، يجب أن نعالج القضايا المتعلقة بالمجموعات القومية الإرترية بكثير من الحذر وبصورة عادلة. بل يجب أن يصبح جزءاً من الأهداف الأساسية للحكومة الوطنية الإرترية الحقة توفير حماية فعلية لمساواة وتطوير المجموعات القومية وتشجيعها.

مجلس الوحدة الإرترية

ســـبتمبر ٢٠٠٢